

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اتجاهات التنمية في محافظة حقل " المملكة العربية السعودية"
دراسة تحليلية لآراء السكان المحليين

إعداد الطالب

عبد ا موسى الشويكان

إشراف

الأستاذ الدكتور صالح الكساسبة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الجغرافيا قسم الجغرافيا

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى من تعبا على تربيتي منذ الصِغر، إلي من نقشا في قلبي

حب العلم إلي والدي ووالدتي

إلى من زودني بالثقة وبذل الجهد لتخطي الصعاب

زوجتي

إلى من شجعني على مواصلة الدرب

إلى من دعمني ماديا ومعنويا

إخوتي وخالتي

عبدا الشويكان

الشكر والتقدير

بعد أن من ا سبحانه وتعالى علي بإنجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور صالح الكساسبة، الذي كان لدعمه وتوجيهاته ونصائحه القيمة الدور الكبير لإخراج هذه الرسالة بأحسن صورة، والشكر موصول إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي العنانزة والأستاذ الدكتور زكي مشوقة والأستاذ الدكتور جمال النسور، والتي ستكون لتوجيهاتهم وملاحظاتهم دور إيجابي في إثراء الرسالة ومحل تقدير واحترام الباحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر أساتذة قسم الجغرافيا في جامعة مؤتة وللسيد عامر الخطيب مشرف مختبر أنظمة المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وكل الذين عرفتهم في جامعة مؤتة.

والشكر الكبير إلى بلدية حقل والى جميع منسوبيها وذلك على مساعدتهم وتقديم العون لي من اجل أعداد هذه الرسالة.

عبدا الشويكان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الصور

قائمة الملاحق

الملخص

اتجاهات التنمية في محافظة حقل " المملكة العربية السعودية"

دراسة تحليلية لآراء السكان المحليين

عبد ا موسى الشويكان

جامعة مؤتة، 2009

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل اتجاهات التنمية الإقليمية في محافظة حقل من خلال آراء السكان المحليين وذلك بتحديد المشكلات التي يعاني منها السكان، والتعرف على البرامج التنموية المفضلة لديهم والتي يقترحونها لتحسين أوضاعهم وحل مشكلاتهم. وأيضا إلى حصر الإمكانيات الطبيعية والبشرية وإظهار أثرها في تحقيق تنمية شاملة في المحافظة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في استقراء وفهم الوضع الراهن بالاعتماد على استبانه احتوت مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتحديد مشكلاتهم واتجاهات التنمية المقترحة. توصلت الدراسة إلى أن التنمية في محافظة حقل لا تتطلب توفير البنية التحتية والخدمات فحسب، بل تحتاج إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند إلى المعطيات الذاتية ومقوماتها التنموية والى إستراتيجية توجه الاستثمارات والأنشطة إليها، لما تمتلكه من مقومات وإمكانيات مكانية يمكن أن تساهم في إحداث تنمية شاملة في المحافظة. ومن خلال تحليل الأداة باستخدام الجداول والنسب والاختبار الإحصائي كاي تربيع لإظهار المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية، توصلت الدراسة إلي أن المحافظة تعاني مشكلات اقتصادية تتمحور حول البطالة والفقر وقلة الخدمات ومشاكل تربية الحيوان والزراعة. أوضحت الدراسة أن تنمية محافظة حقل يتم من خلال خطط تنموية تساهم الدولة في إدارتها من خلال ما يقترحه السكان من مشاريع تنموية تناسب الظروف المحلية في المحافظة، ومن أهم المشاريع التنموية التي يقترحها السكان هي: برنامج التنمية السياحية34 %، برنامج تنمية الزراعة والثروة الحيوانية 30 %، وبرنامج المنح والقروض الحكومية 17 %، وبرنامج التعليم والتدريب 13 %، وبرنامج الخدمات العامة 7 %. ولم تظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان في المحافظة حول برامج التنمية المقترحة فيما عدا برنامج التنمية السياحية وبرنامج تنمية الثروة الحيوانية والزراعة، وهذا يشير إلى تشابه المعاناة بين السكان والتشابه في مقترحاتهم حول معالجة المشاكل التي تواجه التنمية في المحافظة.

Abstract

Development Orintation in Haqel Governorate (S.A):

An Analytical Study of Local People Attitudes

Abdullah Mosa Shwikan

Mu'tah University 2009

This study aimed to analyze the development orientations in Haqel Governorate of Saudi Arabia by recognizing the problems that local people faced, and the developing programs they propose to solve their problems, and enhance their standard of living. A field study in Haqel Governorate showed that this area has human and natural resources which can enforce the comprehensive development. In addition, descriptive and inferential statistical analysis showed that there were some socio-economic problems that people faced in Haqel Governorate such as; unemployment, poverty, lack of infrastructure and agriculture and animal problems.

On the other hand, results of chi square **(x^2)** analysis showed that there were similar development programs that proposed by local people, like programs of tourism development, agricultural and animal development, infrastructure development and free interests loan.

Moreover, result of chi square analysis showed that there were no statistical difference between people attitudes in Haqel Governorate about their proposed development programs, except the programs of tourism development and agricultural and animal development, a matter which indicates that people in the study area face the same problems and look for the same solutions.

Development in Haqel Governorate can be implemented through development programs based on local resources. It can be supported by the government and proposed by local people

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد قضية التنمية من أهم قضايا العالم المعاصر، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهد العالم استقلال وميلاد العديد من الدول التي وجدت نفسها مكبلة بالعديد من المشكلات، ومظاهر التخلف الحضاري في مختلف ميادين الحياة. وفي سعيها للخروج من هذا المأزق اتخذت هذه الدول، التي يطلق عليها تأدباً اسم الدول النامية، من التنمية بمفهومها الشامل هدفا تسعى إلى تحقيقه. والمتتبع للواقع المعاصر للدول العربية والإسلامية يدرك بوضوح أن التنمية بمختلف أبعادها أصبحت قضية مصيرية في حياتها، وجعل بعض الدول من الأنموذج الرأسمالي الغربي للتنمية مثلا أعلى له، بينما اتجه البعض الأخر نحو الأنموذج الاشتراكي. وعلقت الآمال على التربية لإحداث التنمية، لكنها أيضا سلكت بها طريقاً يتفق مع أحد النموذجين السابقين، فكان من نتائج ذلك، إهمال القيم والهويات الثقافية الذاتية الخاصة بتلك الدول مما أدى إلى حدوث تربية وتنمية قاصرة ومشوهة (غبان، 1995).

وتمثل قضية " التنمية " إحدى القضايا البارزة على الساحة الأكاديمية والعملية وقد أخذت هذه القضية نصيباً وافراً من البحث والتحليل ابتداء من محاولة إيجاد مفهوم موحد لها وانتهاء ببحث النظريات والمناهج التي يمكن بواسطتها بلورة أطر التنمية وأهدافها. ومما تجدر الإشارة إليه أن " التنمية " لا تنتمي إلى علم معين بقدر أنها مزيج من مجموعة من العلوم والفنون المختلفة كالاقتصاد والسياسة والإدارة والعمارة والجغرافيا. لـذا فقد درس العلماء والخبراء "التنمية" كل في مجال اختصاصه ونتج عن ذلك دراسات متباينة حول مفهوم التخصيص وماهية التنمية، بالإضافة إلى وجود بعض الدراسات التي أخذت التنمية بمفهومها الشمولي على اعتبار أن أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية عناصر يكمل بعضها البعض وتؤثر وتتأثر في بعضها البعض، ولا يمكن تحقيق التنمية

بمفهومها الصحيح ما لم تكن جميع عناصرها تتطور وتنمو بصورة سليمة وبشكل متزن ومتزامن.(السلطان، 2005)

وتبعاً للزيادة السكانية المطردة وازدياد حاجات السكان إلى التنمية بدأت الحكومات تبحث عن المشاريع التنموية التي تساعدها على تلبية احتياجاتها، وازدادت الاحتياجات التنموية مع اتساع المعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي بحيث إن الإنسان في العصر الحديث لم يعد يكتفي بالحاجات التنموية البسيطة، بل أصبح غير قادر على العيش بدون وسائل الرفاهية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي ساهم فيها القطاع العام مساهمة فاعله في دفع عجلة التنمية باعتباره المحور الرئيس في تأسيس وتنفيذ وإدارة بعض بـرامج التنمية ومشاريعها، حيث كانت هناك أسباب جوهرية تدعو الدولة إلى الإسهام بنفسها في النشاط الاقتصادي، كمؤسسة المشاريع الكبرى، ومموِلة لاستثماراتها ومديرة لها، خاصة في فترة التنمية الأولى وذلك بناء على احتياجات التنمية التي تتطلب ضخ استثمارات ضخمة لاقامة البنية الأساسية في مختلف المجالات. ونظراً لتراكم إيرادات مبيعات النفط التي كانت تزيد بمعـدلات مطردة ابتداء من أوائل عام 1390هـ (1970م)، فقد قررت حكومة المملكة العربية السعودية استثمار هذه الإيرادات في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في إطار خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تنفيذ سبع خطط خلال الأعوام الثلاثين الماضية، مما أدى إلى التعجيل بنمو القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، والذي كان يعاني - في بداية عهد المملكة من هيمنة واضحة لقطاع النفط بصفته مصدراً وحيداً للدخل والثروة، وافتقار البنية الإنتاجية للتنوع، وضعف الهياكل المؤسسية والإدارية والبنيـة التحتيـة، وقلّة أعداد الموارد البشرية الوطنية المؤهلة. وقد تغير هذا الوضع تماماً في الوقت الحاضر، فأصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بتنوعٍ ملحـوظ في القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وتم إكمال البنية الأساسية والخدمات العامة التعليميـة منها والصحية، وتطورت الموارد البشرية بدرجة سمحت بسعودة "إحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة " أغلب الوظائف الحكومية، وبدأ التوجه نحو المزيد من سعودة وظائف القطاع

الخاص، وتهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية (وزارة التعليم العالي، 2000).

ومنذ البدايات الأولى للتخطيط، وضعت الخطط المتتالية لتنمية قدرات الإنسان السعودي وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستوى معيشته هدفاً أسمى للتنمية، فضلاً عن الحرص على امتداد حركة التنمية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في جميع مناطق المملكة. واستندت المملكة في تنفيذ إستراتيجيتها التنموية على المبادئ والقيم الإسلامية، والحرية الاقتصادية، وسياسة الاقتصاد المفتوح.

وقد نتج عن تركز المشاريع التنموية في مناطق معينة في المملكة إلى تباين واضح في توزيع الموارد والخدمات مما أدى إلى زيادة الفجوة التنموية والتباين في الأهمية بين هذه المناطق، وتعد منطقة الدراسة من ضمن المناطق التي لم تحظى باهتمام حكومي كافٍ، وتأتي هذه الدراسة للتعرف على المشاكل التنموية في محافظة حقل وما هي الاتجاهات العامة نحو التنمية من وجهة نظر السكان المحليين.

2.1 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في أن محافظة حقل من المناطق الهامشية في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تأخر وبطء تنفيذ الخطط التنموية فيها، حيث أنها لم تحظى باهتمام كاف من قبل حكومة المملكة العربية السعودية وتفتقر للعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني هذه المحافظة وما يتبعها من مراكز وقرى من قلة المشاريع التنموية التي تؤدي بدورها إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان المحافظة، وقد يكون إهمال الحكومة لها بسبب بعدها الجغرافي عن المراكز الكبرى وعدم وجود البترول فيها بالإضافة إلى موقعها الهامشي، وتحتاج المحافظة إلى الكثير من البرامج التنموية التي تصب في مصلحة الفرد أولا وفي مصلحة الدولة ككل ثانيا.

3.1 أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعرف إلى

1- اتجاهات التنمية في محافظة حقل من خلال دراسة تحليلية في أراء السكان المحليين.
2- المشكلات التي يعاني منها السكان في محافظة حقل.
3- البرامج التنموية المفضلة والمقترحة من قبل السكان في المحافظة لتحسين أوضاعهم وحل مشكلاتهم.

4.1 أهمية الدراسة:

لم تتناول الدراسات السابقة التنمية في محافظة حقل بالشكل الكافي ولم تركز على الشكل التحليلي المعتمد على آراء السكان والمقومات المكانية المتاحة للتنمية في المحافظة، ومما لا شك فيه أن دراسة كهذه ذات أهمية بالغة في الدراسات التنموية في المملكة العربية السعودية بخاصة والأماكن الشبيهة بمنطقة الدراسة بعامة،لأنها تركز على البعد الجغرافي في التنمية وتأخذ في الاعتبار ظروف المحافظة ومواردها ومستوى معيشة سكانها ومقترحاتهم لتحسين مستوى معيشتهم تمشياً مع مبدأ المشاركة بالتنمية، كما أنها ذات أهمية لصانعي القرار لوضع برامج أفضل تتفق مع حاجات السكان المحلية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :-

1- تحديد اتجاهات سكان محافظة حقل من البرامج التنموية.
2- حصر وتقييم الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية والإمكانيات والفـرص التنموية المتاحة في منطقة الدراسة.
3- الحاجة إلى مثل هذه الدراسة لإثراء الأدبيات العربيـة بـصفة عامـة والدراسات عن المملكة العربية السعودية بصفة خاصـة وذلـك لقلـة الدراسات التي تناولت اتجاهات التنمية في مدن ومحافظات المملكة.
4- تساعد هذه الدراسة الجهات المختصة على معرفة المشكلات التي يعاني منها سكان محافظة حقل و البرامج التنموية لحل تلك المشكلات.

5- تساعد هذه الدراسة متخذي القرار وراسمي السياسة الوطنية في المملكة العربية السعودية على توظيف ما تخرج به من توصيات لتحسين المستوى المعيشي لسكان محافظة حقل في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها.

5.1 أسئلة الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية :

1- ما هي المقومات الطبيعية التي يمكن أن تشكل قاعدة للاستفادة منها في تحقيق تنمية حقيقية في منطقة الدراسة ؟
2- ما هي خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وأثر ذلك على الخطط التنموية في منطقة الدراسة ؟
3- ما هي أهم مشاكل السكان الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدراسة ؟
4- ما هي البرامج التنموية التي يفضلها السكان المحليين لتحقيق تنمية شاملة في منطقة الدراسة ؟

6.1 فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة في محافظة حقل حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها على مستوى التجمعات السكانية في المحافظة.
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة في محافظة حقل حول البرامج التنموية التي يقترحونها لحل مشكلاتهم على مستوى التجمعات السكانية في المحافظة.

7.1 منطقة الدارسة:

محافظة حقل إحدى محافظات منطقة تبوك، وتقع في شمال غرب المملكة العربية السعودية، على الساحل الشرقي لخليج العقبة، ويحدها شمالا المملكة

الأردنية الهاشمية ويحدها جنوبا وشرقا إمارة تبوك وغربا خليج العقبـة بطـول يصل إلى 150 كم، وتقع محافظة حقل :

بين خطي طول (02 30 34 - 03 00 36) شرقا

و دائرتي عرض (03 03 28 – 01 30 29) شمالاً، شكل رقم (1)

أما مدينة حقل فتقع على تقاطع خط طول (06 57 34) شـرقا، ودائـرة العـرض (03 18 29) شمالا، وتبلغ مساحة المحافظة 9100 كـم2، وتـشكل 7.8 % من إجمالي مساحة منطقة تبوك، ويبلغ عدد سـكان المحافظـة 30800 نسمة عام 2007، وهي جزء من سهل تهامة الساحلي بين سلسلة جبال الحجـاز شرقا وخليج العقبة غربا، وبناء على التقسيم الإداري للمملكة العربيـة الـسعودية المبني على نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي الكـريم رقـم (أ/ 92) تـاريخ 1412/8/27هـ،بحيث تقسم المملكة إلى 13 منطقة إدارية،جدول رقم (1).



شكل (1) خارطة موقع منطقة الدراسة في المملكة العربية السعودية

جدول رقم (1)

التقسيمات الإدارية لمناطق المملكة العربية السعودية

المنطقة	مقر إمارة المنطقة
الرياض	الرياض
مكة المكرمة	مكة المكرمة
المدينة المنورة	المدينة المنورة
القصيم	بريدة
الشرقية	الدمام
عسير	أبها
تبوك	تبوك
حائل	حائل
الحدود الشمالية	عرعر
جازان	جازان
نجران	نجران
الباحة	الباحة
الجوف	سكاكا

المصدر : المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وكل منطقة تنقسم إلى عدد من المحافظات وتنقسم المحافظة إلى عـدد مـن المراكز (مدن وقرى وتجمع بادية) وتضم منطقة تبوك ستة محافظات وتضم تسع عشرة مركزا إداريا من فئة أ، وثلاثا وأربعين مركزاً إداريا من فئة ب، جـدول رقم (2)، وتبعد مدينة حقل (عاصمة المحافظة) عن مدينة تبوك (إمارة المنطقـة) حوالي 230 كم، وتبعد مدينة حقل عن الحدود الأردنية حوالي 7 كم بينمـا تبعـد مدينة حقل عن مدينة العقبة 27 كم. شكل رقم (2).

جدول رقم (2)

التقسيمات الإدارية لمنطقة تبوك

المدينة / المحافظة	المراكز الإدارية التابعة		
	فئة أ	فئة ب	المجموع
مدينة تبوك	6	16	22
محافظة أملج	2	2	4
محافظة الوجه	3	5	8
محافظة ضباء	2	9	11
محافظة تيماء	4	7	11
محافظة حقل	2	4	6

المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية.

أما بالنسبة للتقسيم الإداري لمحافظة حقل فهي تشمل على ستة مراكز إداريـة بالإضافة إلى مدينة حقل،جدول رقم (3)، شكل رقم (2) وبالنظر إلـى الترتيـب الإداري والذي يعكس رتبة المحافظة بالنسبة لمنطقة تبوك نجد أنها تحتل المركـز الخامس أي قبل الأخير من حيث الأهمية النسبية بالنسبة للمنطقة، الأمر الذي يعني تدني رتبة محافظة حقل ضمن إطار المنطقة على الرغم من تميز المنطقة مكانيـا (استراتيجيا وجغرافيا).

جدول رقم (3)

المراكز والتجمعات السكانية في محافظة حقل

المدينة / المركز	مدينة حقل	مركز الزيته	مركز علقان	مركز الوادي الجديد	مركز ابو الحنشان	مركز مقنا
التجمعات والتوابع	مدينة حقل	قرية الزيته + البادية	قرية علقان + بادية علقان	قرية الوادي الجديد الشرف + البادية	بادية أبو الحنشان	قرية مقنا + البادية

المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وبالنسبة للتجمعات داخل المحافظة نجد أنه بالإضافة إلى مدينة حقـل هنـاك ستة توابع هي مقنا، الوادي الجديد، الشرف، الزيته، علقان، أبو الحنشان، والنشاط

شكل (2) التجمعات السكانية في محافظة حقل

المصدر: الخرائط الطبوغرافية لمنطقة تبوك مقياس رسم 1:500000 ، 2005 .

الرئيس لهذه التجمعات هو الرعي وتقديم بعض الخدمات البسيطة على الطرق، أما بالنسبة لمواقع التجمعات السكانية، فقد تم تصنيفها بناء على موقعها الجغرافي كما تظهره خريطة التجمعات السكانية في محافظة حقل إلى مجموعات بحيث تشمل المجموعة الأولى التجمعات الساحلية المطلة على خليج العقبة وتشمل مدينة حقل والمجموعة الثانية وتشمل التجمعات الصحراوية الداخلية مثل تجمع الزيته والشرف والوادي الجديد، والمجموعة الأخيرة وتتمثل في التجمعات الجبلية واشتملت على تجمعات علقان وأبو الحنشان. ويظهر الشكل رقم (3) توزيع الأنشطة والخدمات في التجمعات السكانية في محافظة حقل.

بالنسبة للأنماط العمرانية القائمة في المحافظة فيمكن تصنيفها حسب شكل العمران الشائع إلى ثلاث مجموعات:

1- المباني الخرسانية التقليدية وتوجد في مدينة حقل و مقنا.
2- الوحدات السكنية المعدنية (الصناديق) وتوجد في الزينه، شريف معطية، علقان، الوادي الجديد.
3- خيام البدو الرحل وتوجد في أبو الحنشان شكل رقم (2).

التباعد والتوزيع المكاني

نظرا لتركز الخدمات العامة " تعليم، صحة، تجارة، سياحة، وظائف حكومية" في مدينة حقل، والتي تعتبر عاصمة المحافظة شكل رقم (4)، فإن عملية الانتقال من المراكز لمدينة حقل تعتبر ضرورية وشبه يوميه لبعض القاطنين في هذه المراكز، وبالرغم من صغر مساحة محافظة حقل مقارنة بالمناطق الأخرى في المملكة العربية السعودية فإن تركز الخدمات في مدينة حقل تعتبر عائقا للتنمية الشاملة والمتكاملة في المحافظة، ويوضح الشكل رقم (5) خارطة التباعد المكاني بين التجمعات السكانية ومدينة حقل والأنشطة الرئيسة في هذه التجمعات، وبالاعتماد على الخريطة، فإن متوسط المسافة بين التجمعات على مستوى المحافظة بلغ حوالي 26 كم وهي بالطبع مسافة صغيرة على مستوى المسافات في

المملكة، وبالنسبة للتباعد عن مدينة حقل "عاصمة المحافظة ومركـز الخـدمات" فيمكن تصنيف التجمعات السكانية حسب البعد المكاني عنها كالتالي:

1- المجموعة الأولى وهي التجمعات والمناطق الملاصقة والقريبة من مدينـة حقل والتي لا تبعد أكثر من 30 كم وهي (الوادي الجديد، ابو الحنشان)، ولا تمثل المسافات عائقا كبيرا في هذه المناطق.

2- المجموعة الثانية وهي مجموعة التجمعات المتوسطة المـسافة ولا تزيـد المسافة عن 80 كم وهي (الزيته، علقان، الشرف، رأس سويحل)

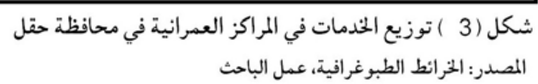
3- المجموعة الثالثة وهي التجمعات والمناطق البعيدة نسبيا عن مدينة حقـل لمسافة أكثر من 100 كم وهي (مقنا، رأس الشيخ حميد)، ويبين الجـدول رقم (4) المسافات بين التجمعات السكانية والأنشطة الرئيسة فيها.

جدول رقم (4)

الأنشطة الرئيسة والتباعد المكاني بين التجمعات السكانية ومدينة حقل

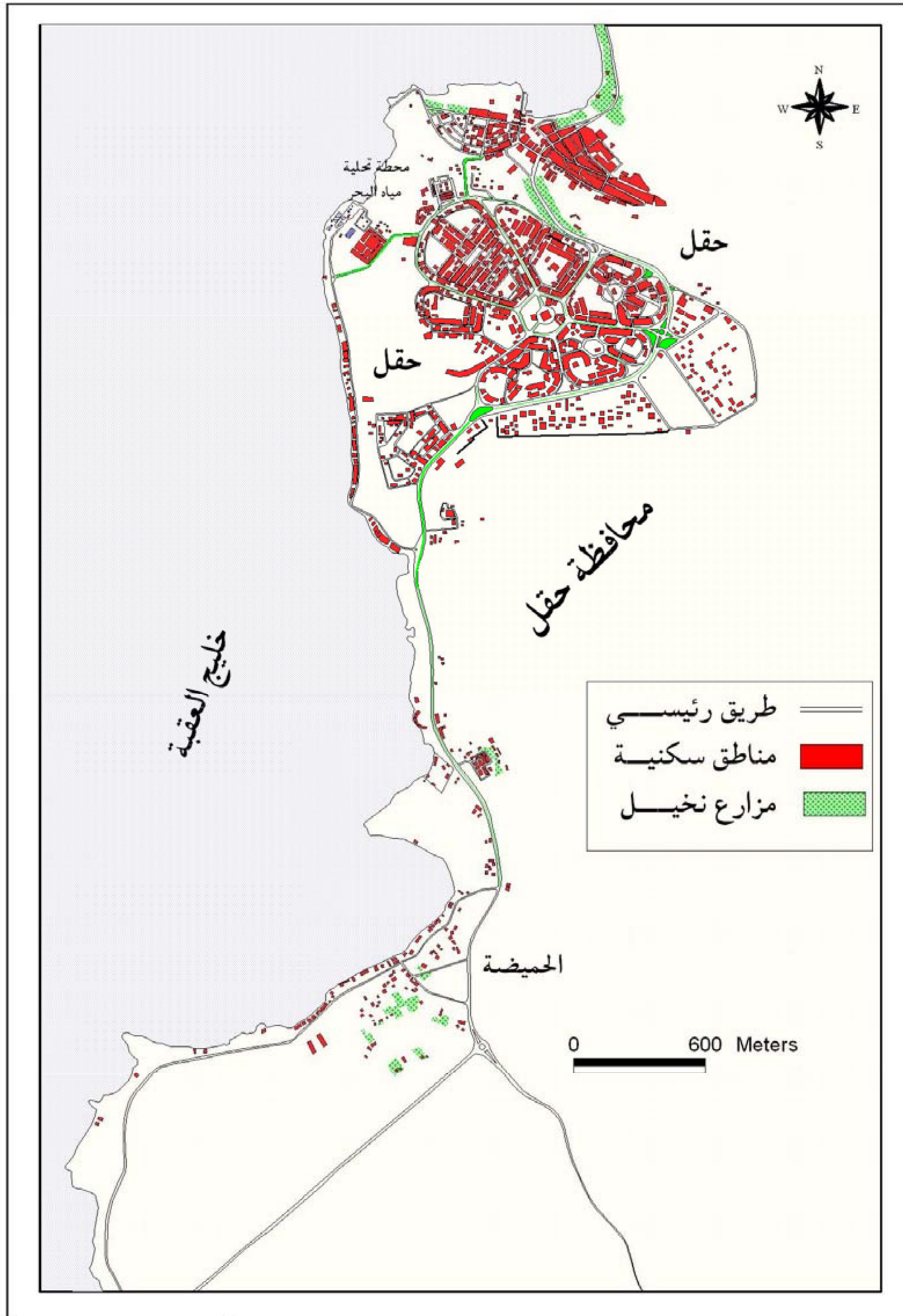
المركز	حقل	الزيته	علقان	الوادي الجديد	ابو الحنشان	مقنا
البعد عن حقل (كم)	-	81	66	27	45	132
الانشطة الرئيسة	خدمات عامة،صيد سياحة، تجارة، حرف	خدمات طرق، رعي	خدمات طرق، رعي	خدمات طرق، رعي	رعي	خدمات طرق، صيد، رعي

المصدر : بلدية حقل.



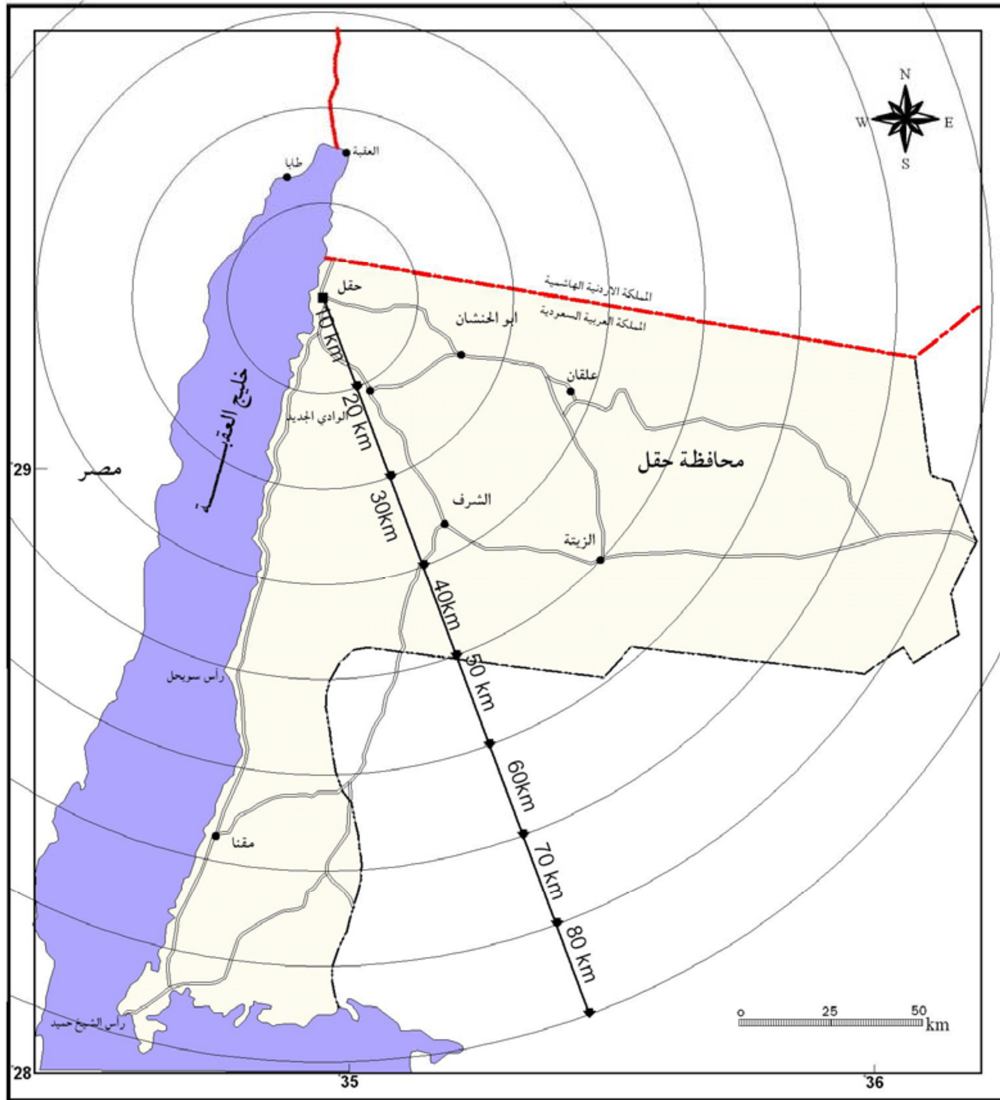
شكل (3) توزيع الخدمات في المراكز العمرانية في محافظة حقل

المصدر: الخرائط الطبوغرافية، عمل الباحث



المصدر: Google Earth, 2005

شكل (4) خارطة مدينة حقل



شكل (5) المسافات بين التجمعات السكانية ومدينة حقل.

المصدر : بلدية حقل.

8.1 الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة

تشمل الخصائص الطبيعية عدد من الجوانب التي تحدد هوية المنطقة وتـؤثر على تشكيل النسق العام لشكل الأرض وخصائصها المناخية وموارد الماء والتربة والنبات وبالتالي تحدد حجم التجمعات السكانية ودور المنطقة والوظـائف التـي تؤديها، وتتميز منطقة الدراسة بتنـوع الأشـكال الأرضـية والنبـات الطبيعـي والحيوانات البرية والمناخ المعتدل، كما يلي:

سطح الأرض:

تتميز محافظة حقل بارتفاعها النسبي عن سطح البحر فيما عـدا المنـاطق الساحلية، حيث يتراوح ارتفاعها بين 1000-1500 م عن سطح البحر، وبـالنظر إلى الشكل رقم (6) الذي يوضح الخارطة الطبوغرافية لمنطقة الدراسة، نجـد أن هناك تفاوتاً كبيراً في ارتفاعاتها تبدأ من الشريط الساحلي المنبسط ليصل الارتفاع إلى منسوب 2400م فوق سطح الأرض عند جبال اللوز، وتعتبر هـذه الجبـال امتداداً لسلسلة جبال الحجاز. وتتميز المواقع ذات المنسوب المنخفض (أقل مـن 500 م) والقريبة من خليج العقبة بمناخها المعتدل على مدار العام والذي يـصل عمقها إلى 13 كم، بينما تجذب المواقع ذات المنسوب المتوسـط (500-1000م) معظم التجمعات السكانية في المحافظة لمناسبة الظروف الجغرافية، وتوجد هـذه التجمعات في المنطقة الوسطى والغربية من المحافظة، بالإضافة إلى منطقة مقنـا في الجنوب.

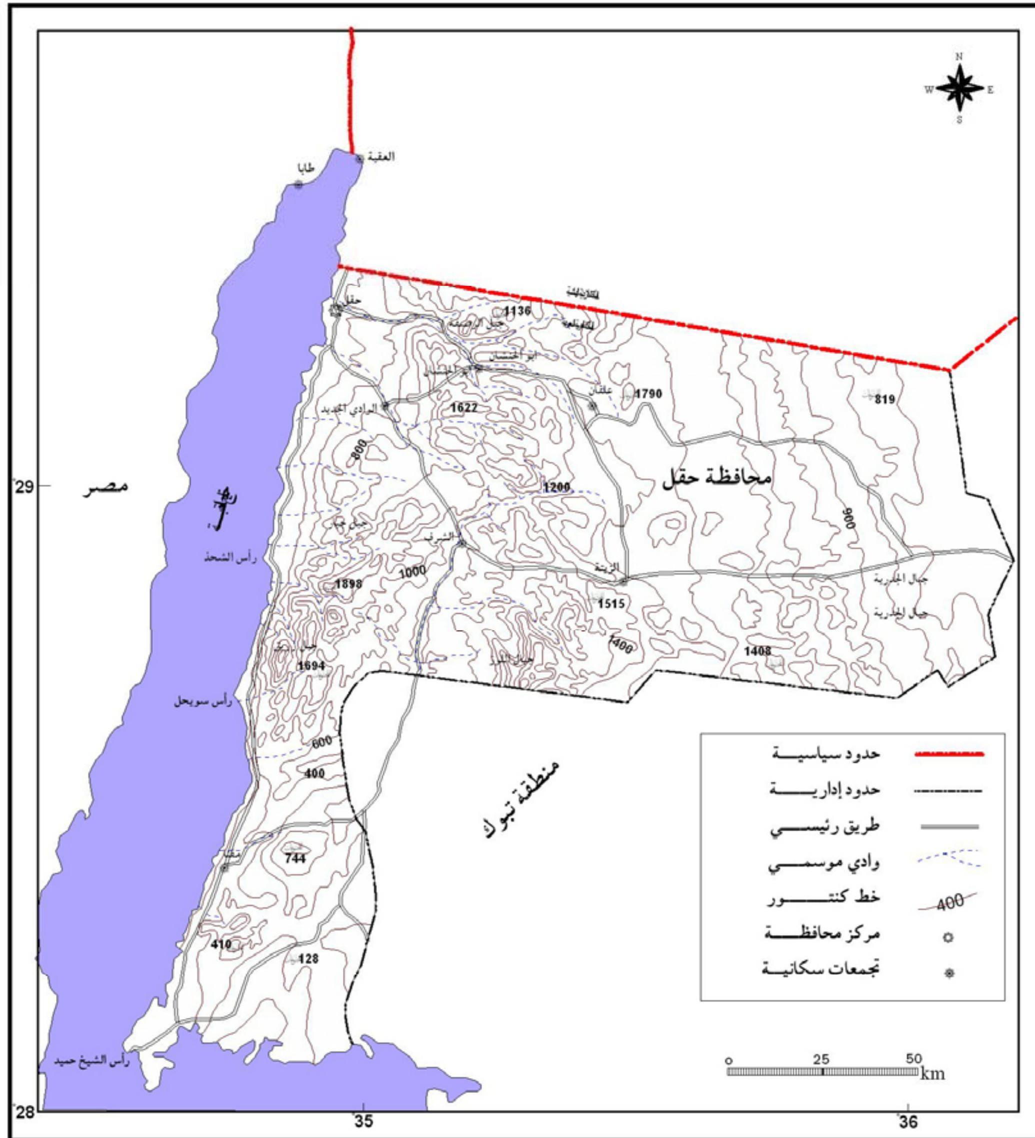
وتحدد درجة ميول سطح الأرض المواقع التي يسهل تنميتها، فمن الـسهل التعامل مع مناطق الميول البسيطة، أما الميول الشديدة فتشكل عائقاً أمام مـشاريع التنمية من حيث الحركة والوصول، وتنتشر الميول التي تقل عن 7 % والتـي لا تشكل عائقاً أمام الاستغلال في الشرائط الموازية للساحل وتقع على امتداد جنـوب مدينة حقل بطول 60 كم وصولا إلى رأس سويحل. شكل رقم (6)،واهم ما يميـز هذه المناطق وجود معظم التجمعات السكانية فيها، حيث اشتملت هذه المناطق على مدينة حقل، الوادي الجديد، الشرف، شمال علقان، ابو الحنشان. وبالنسبة للمناطق التي تتراوح نسبة الميول فيها من 0 – 12 %، فهي لا تمثل مشكلة كبيـرة أمـام

المشاريع التنموية ولكنها قد تكون اكثر تكلفة، وتظهر هذه المناطق بـالقرب مـن المناطق المنبسطة الساحلية، أما المناطق التي تتراوح بها الميول بين 10-20 %، ومعظمها في الداخل فهي مناطق وعرة ويصعب اسـتغلالها وإقامـة المـشاريع التنموية فيها.

ويؤثر اتجاه ميول سطح الأرض على خصائص المكان من خـلال اسـتقباله لحركة الرياح وأشعة الشمس، ويلعب هذا التوجيه دورا مهما في محافظة حقـل، فمن خلال ملاحظة اتجاه الميول في المحافظة نجد أن معظمهـا يـشغل الاتجـاه الشرقي – الغربي، وتؤثر هذه الميول مع حركة الرياح تأثيرا ايجابيا على المواقع ذات الميول الغربية في استقبالها للرياح ويميزها عن المواقع ذات الميول الشرقية، وهذا يعني أن الشريط الساحلي لمحافظة حقل يتمتع بميزة استقبال حركة الهـواء الملطفة لحرارة الجو خاصة بعد مرورها على مياه خليج العقبة (بالإضافة إلـى ظاهرة نسيم البر والبحر)، وهذا يجعل سواحل خليج العقبة مناطق مميزة مناخيـا على مدار العام. (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2004).

بعد استعراض خصائص السطح لمحافظة حقل أمكن تحديد العوامل الطبيعية المؤثرة في التنمية، وبناء على هذه الخصائص أمكن تقسيم منطقة الدراسـة إلـى مجموعة من المناطق لها نفس الخصائص الطبيعية والمكانية ، وربط هذه المناطق بإمكانيات التنمية كما يلي:

1- أراضي منخفضة مستوية غير صالحة للزراعة قريبة مـن خلـيج العقبـة ويمكن استغلالها في مشروعات التنمية السياحية وتوجد جنوب مدينة حقل وتمثل 10% من إجمالي مساحة المحافظة.
2- أراضي متوسطة الارتفاع متوسطة الميول وغير صالحة للزراعة ويمكـن استغلالها في إقامة المشاريع الخدمية والسكنية.
3- أراضى متوسطة الارتفاع صالحة للرعي وتـصلح لمـشروعات التنميـة العمرانية والرعي وتوجد في شرق المحافظة.
4- أراضي منخفضة بها إمكانيات زراعية وتصلح لإقامة المشاريع الزراعيـة وتوجد في جنوب المحافظة.



شكل (6) الخارطة الطبوغرافية لمحافظة حقل.

المصدر: الخرائط الطبوغرافية لمنطقة تبوك مقياس رسم 1:500000 ، 2005 .

المناخ :

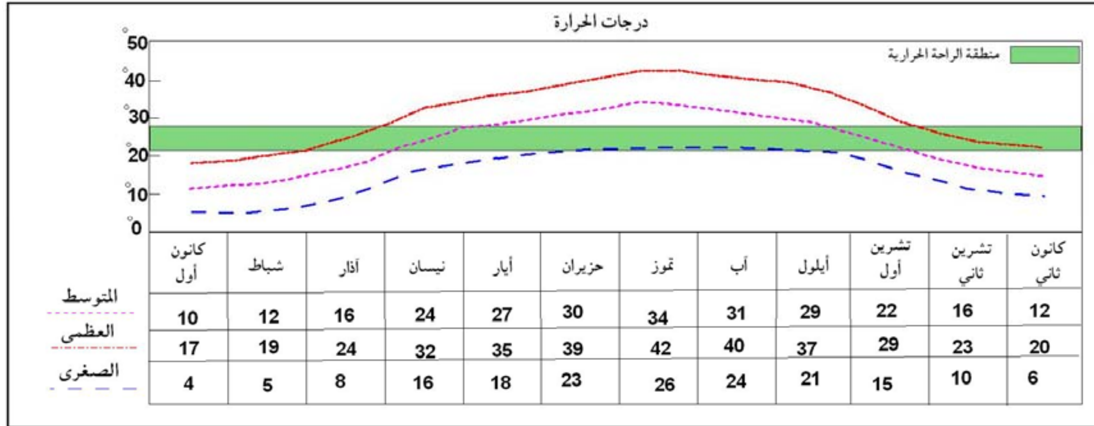
يعتبر المناخ من العناصر المهمة التي تؤثر في الخصائص المحلية للمنطقة من حيث تواجد الأنشطة الاقتصادية أو ظهور التجمعات السكانية ونموها، وسوف نتطرق إلى عدد من العناصر المناخية بشكل مفصل لتأثيرها المباشر على التنمية.

1- درجات الحرارة :

تصل متوسط درجة الحرارة السنوي في منطقة الدراسة إلى 22 درجة مئوية، بناء على المحطات المناخية في مدينة حقل، وتتباين درجة الحرارة خلال فصول العام، فينما تصل في بعض ليالي الشتاء إلى حوالي 4 درجات مئوية، إلا أنها ترتفع أيضاً لتصل إلى 42 درجة مئوية في بعض الأحيان صيفا، وتتميز درجات الحرارة عموما بالاعتدال. وعند مقارنة متوسط درجة الحرارة في محافظة حقل بدرجات الراحة الحرارية للإنسان (من 20-27) مئوية، نجد أنه لا يوجد تفاوت كبير بينها، شكل رقم (7)، إضافة إلي وقوع محافظة حقل على ساحل خليج العقبة وبالتالي تأثرها بالبيئة البحرية، ومن جهة أخرى تكثر في محافظة حقل المرتفعات التي يزيد ارتفاعها عن 1000م عن سطح البحر، حيث تنخفض درجات الحرارة بدرجة تساعد على تساقط الثلوج عليها في فصل الشتاء.أما عن درجة حرارة الشواطئ والمياه فتشير بيانات مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بأن متوسط درجة حرارة المياه السطحية يصل إلى أدنى مستوى له في شهر شباط حيث تتراوح ما بين (20-21) درجة مئوية عند رأس خليج العقبة، وتزداد باتجاه الجنوب لتصل إلى 27 درجة مئوية في منتصفه عند دائرة عرض 19 درجة شمالا، وتصل درجة الحرارة إلى أقصاها في شهر آب حيث يبلغ متوسطها حوالي 29 درجة مئوية، وتزداد باتجاه الجنوب لتصل إلى 32 درجة مئوية، الأمر الذي يجعل سواحل محافظة حقل بيئة مناسبة لرياضة السباحة، وتميل درجات الحرارة إلى الانخفاض والثبات على أعماق 250-350 م لتصل إلى 21.5 درجة مئوية لتشكل بيئة مناسبة لرياضة الغوص.(مصلحة الأرصاد الجوية)

شكل رقم (7)

نطاق الراحة الحرارية ودرجات الحرارة في مدينة حقل



	كانون أول	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون ثاني
المتوسط	10	12	16	24	27	30	34	31	29	22	16	12
العظمى	17	19	24	32	35	39	42	40	37	29	23	20
الصغرى	4	5	8	16	18	23	26	24	21	15	10	6

المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية.

2- الأمطار والسيول :

تتسم منطقة الدراسة بندرة الأمطار، حيث يصل معدل الأمطار السنوي 25 ملم، وغالبية الأمطار تهطل في فصل الشتاء، بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى تكـوين السيول التي يكون لها تأثير سلبي كبير، الأمر الذي يجب التعامل معه بشيء مـن الحذر عند اقتراح مشاريع التنمية في المنطقة.

3- درجات الرطوبة النسبية:

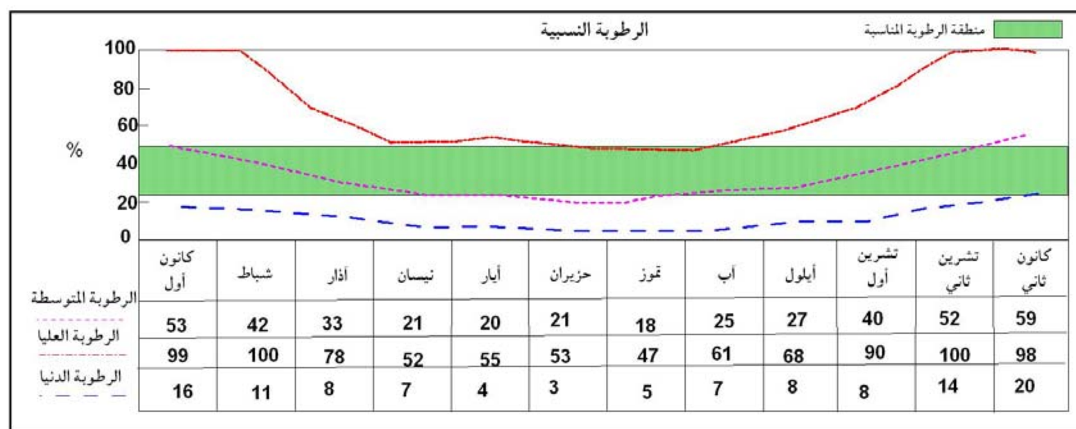
مما لا شك فيه أن للرطوبة النسبية أثر كبير على إحساس الإنـسان بالراحـة. وبصفة عامة فكلما ازدادت الرطوبة شعر الإنسان بعدم الراحة. وترتبط الرطوبـة بدرجات الحرارة، فكلما ارتفعت درجات الحرارة في ظل رطوبة مرتفعة زاد عدم الإحساس بالراحة، وعند تحليل العلاقة بين درجات الحرارة والرطوبـة النـسبية بمنطقة الدراسة شكل رقم (8) وعلاقتها بمنطقة الراحة بالنسبة للإنسان نجـد أن المتوسط العام لعلاقة الحرارة بالرطوبة في منطقة الدراسة يقع داخل نطاق الراحة الحرارية للإنسان.

4- الرياح والعواصف:

تعتبر الرياح من العناصر المؤثرة في مناخ أي منطقة، حيـث تقلـل مـن الاحساس بدرجات الحرارة المرتفعة، وفي المناطق التي تتميز بحركة الريـاح لا يظهر التأثير السلبي للرطوبة النسبية، وإذا نظرنا إلى خصائص الرياح

شكل (8)

نطاق الرطوبة المناسبة للإنسان والرطوبة النسبية في مدينة حقل



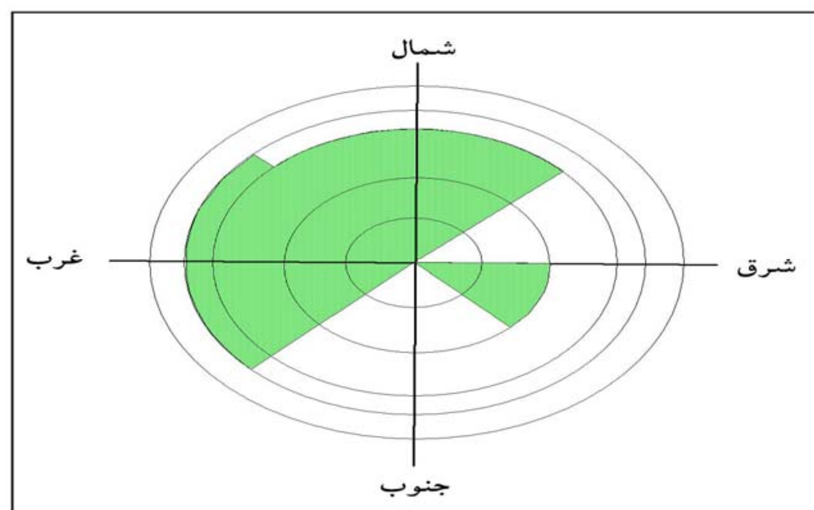
	كانون أول	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون ثاني
الرطوبة المتوسطة	53	42	33	21	20	21	18	25	27	40	52	59
الرطوبة العليا	99	100	78	52	55	53	47	61	68	90	100	98
الرطوبة الدنيا	16	11	8	7	4	3	5	7	8	8	14	20

المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية.

في منطقة الدراسة نجد أن الرياح السائدة هي رياح غربية وشمالية غربية وشمالية خلال معظم فترات السنة شكل رقم (9).

شكل (9)

وردة الرياح في محافظة حقل



المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية.

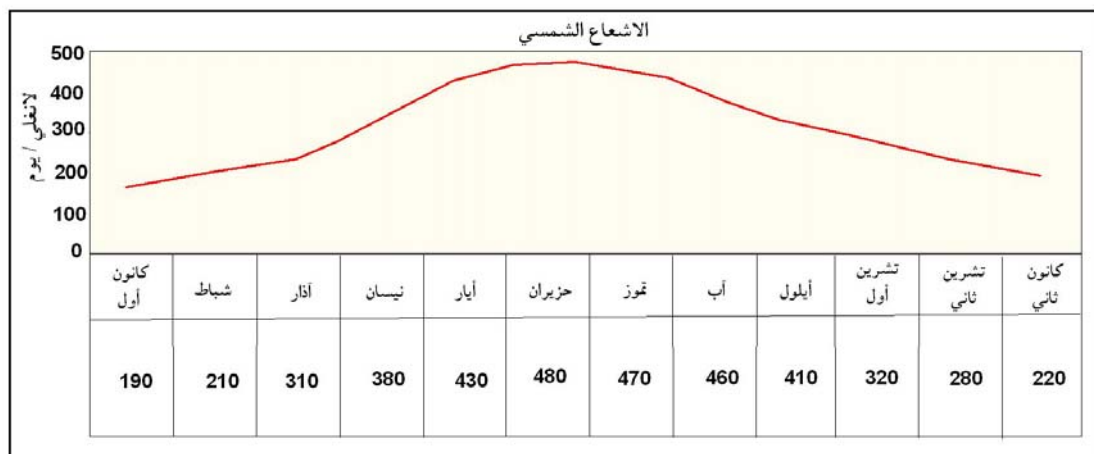
ونظرا لوقوع المحافظة على منطقة ساحلية، فإن هناك عدد من المتغيرات التي تؤثر على تباين حركة الرياح ونوعيتها، وخاصة ظاهرة نسيم البر والبحر المرتبطة بالسواحل، وإذا انتقلنا إلى موضوع العواصف في منطقة الدراسة فهي لا تشكل مشكلة كبيرة إذا علمنا بأن متوسط حدوث العواصف الرملية يتراوح بين يوم إلى يومين في الصيف، ومعدل حدوث العواصف الرعدية 16 يوم في فصلي الخريف والشتاء.

5- الإشعاع الشمسي :

يوفر الإشعاع الشمسي الطاقة اللازمة للعمليات الحيوية والبيولوجية، كما يؤثر بالشعور بدرجات الحرارة خاصة المرتفعة وترتبط قوة الإشعاع الشمسي بمدة السطوع،، وبمقارنة معدل الإشعاع الشمسي في مدينة حقل شكل (10) والذي يتراوح بين 190 – 480 لانغلي / يوم، نجد أنه يميل إلى المتوسط المرتفع في الصيف، حيث يبلغ متوسط الإشعاع الشمسي في المملكة العربية السعودية حوالي 600 لانغلي / يوم، في شهري أب وأيلول، الأمر الذي يعكس زيادة الشعور بالحرارة صيفا نتيجة الإشعاع الشمسي الأعلى من 400 لانغلي / يوم والذي يحدث في بعض الأوقات خلال شهور الصيف.

شكل (10)

الإشعاع الشمسي في مدينة حقل



المصدر: مصلحة الأرصاد الجوية.

تأثير المناخ على الحياة الاقتصادية في المحافظة:

رغم قلة الأمطار التي تؤثر سلبا على الزراعة فإن مناخ محافظة حقل لا يعتبر شديد الحرارة أو شديدة البرودة بحيث يكون له تأثير سلبي كبير علـى الأنـشطة الاقتصادية، فالمناخ في المحافظة له تأثير سلبي على التنمية الزراعيـة (تحتـاج الزراعة إلي ما لا يقل عن 200 ملم) وفي المقابل له تأثير إيجابي على التنميـة السياحية في معظم سواحل خليج العقبة لما تتمتع به من درجات حـرارة معتدلـة مقارنة بمتوسط درجات الحرارة المرتفعة في المملكة العربية الـسعودية، الأمـر الذي يشجع السكان في منطقة تبوك وغيرها من مناطق المملكـة علـى القيـام بالرحلات السياحة إلى محافظة حقل. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة مـن طاقـة الرياح كمصدر ثابت للطاقة النظيفة.

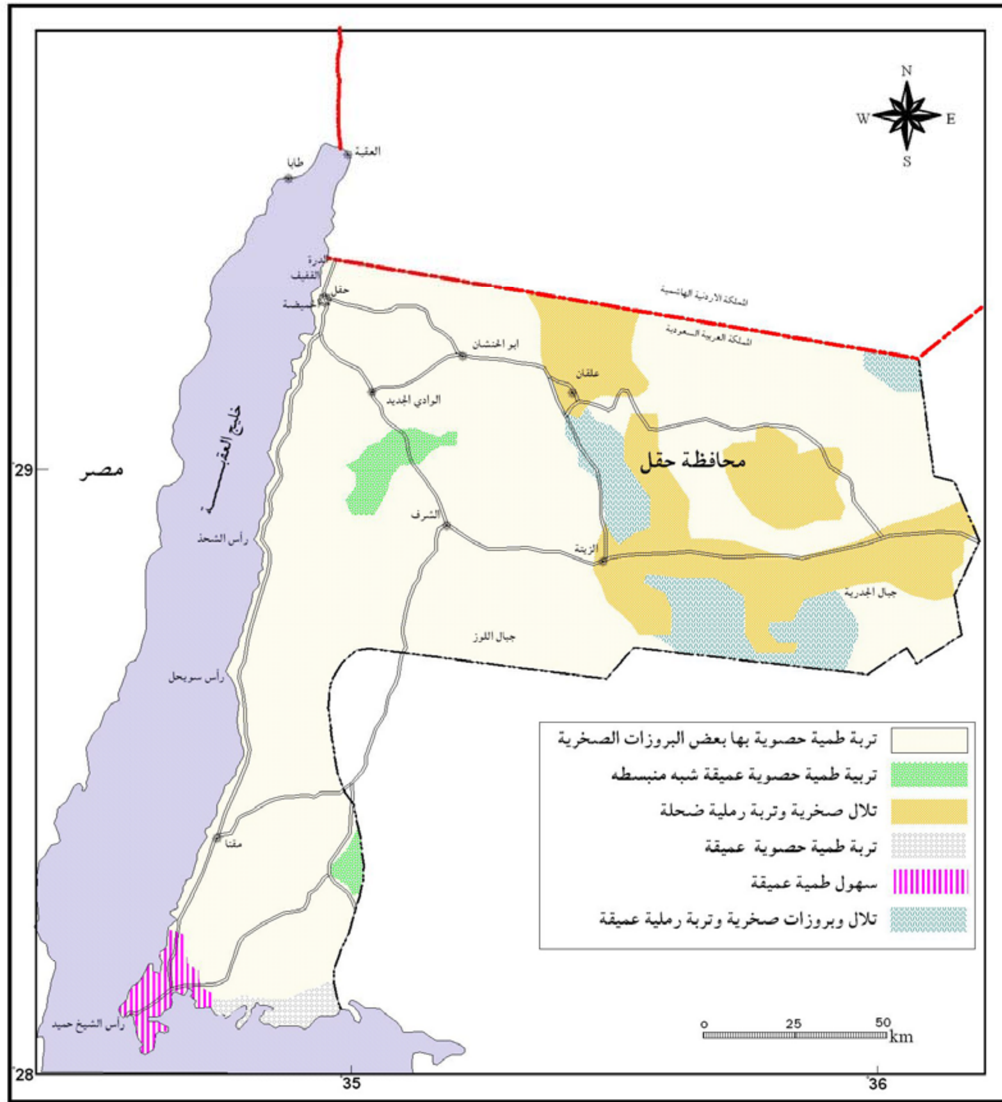
التربة والجيولوجيا :

التربة هي الطبقة السطحية للأرض، وهي التي تؤثر على تشكيل البيئة الحية على سطحها، فهي التي تحدد مع المياه إمكانيات المكان مـن حيـث صـلاحيته للزراعة أو الرعي أو إقامة المشاريع السكنية، ويمكن تصنيف تربة محافظة حقل إلى الأنواع الرئيسة التالية: شكل رقم (11).

1- التربة الطموية (الحصوية) التي تتميز بـبعض البـروزات الـصخرية وبمتوسط انحدار لا يزيد عن 35 درجة، وهي تربة غير صالحة للزراعة وإمكانيات الرعي فيها ضعيفة، وتنتشر هذه التربـة فـي جميـع منـاطق المحافظة وتشكل ما نسبته 77 % من منطقة الدراسة.
2- التربة الطموية (طموية حصوية عميقة شبه منبسطة) وميلها قليل لا يزيد عن 5 %، وهي تربة صالحة للرعي والزراعة، وتتواجـد بـين الـوادي الجديد والشرف بنسبة قليلة لا تزيد عن 1 % من مساحة المحافظة.
3- تلال صخرية وتربة رملية ضحلة ومتوسطة العمق وهي أرض منحـدرة غير صالحة للزراعة ولكن بها إمكانية للرعي وتوجد في غرب المحافظـة بنسبة تصل إلي 15 % من منطقة الدراسة.

من خلال ما سبق نجد أن معظم التربات في منطقة الدراسة تعتبر فقيرة للزراعة أو الرعي، إلا في مناطق محدودة، وبناء عليه يتحـدد قيـام نـشاط اقتصادي كبير سواء في مجال الزراعة أو الرعي.

تتشكل منطقة الدراسة من عدد من التراكيب الجيولوجية، ففـي المنطقـة الغربية تشمل الصخور الجرانيتية ووحدات بركانية يقطعهـا أحـد الـصدوع الرئيسة في المنطقة، أما المنطقة الشرقية فتتشكل من رواسب العصر الرباعي، وساهمت هذه التراكيب في تكوين عدد من الخامات مثـل الجـبس والحجـر الجيري والملح، إضافة الى الجرانيت الذي يستخدم في البناء.



شكل (11) خارطة أنواع التربة في محافظة حقل.

المصدر : وزارة الزراعة .

الحياة الفطرية والبيئة البحرية :

نظرا لافتقار المنطقة للعديد من المقومات الطبيعية مثل الأمطار والمياه الجارية والأراضي الزراعية والمناطق الرعوية بالإضافة إلي وعورة المنطقة، أدى ذلك كله إلى وجود عدد قليل من الحيوانات في المحافظة، ويوجد حاليا في المحافظة عدد قليل من الحيوانات البرية مثل الثعالب والذئاب والأرانب والقليل جدا من الغزلان والماعز الجبلي، بالإضافة إلى الزواحف والحشرات، ولا تظهر هذه الكائنات إلا في المناطق الجبلية البعيدة عن التجمعات السكانية.

وأدى الاستخدام المفرط للأنظمة البيئية إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي في المحافظة. حيث كانت تكثر في المحافظة بعض النباتات طبيعية مثل العرعر والطلح والسدر والرمث والشيح والعوسج.

وإذا انتقلنا إلى البيئة البحرية نجدها أكثر ثراء وتنوعا من البيئة البرية، حيث تظهر مناطق الشعاب المرجانية التي تتميز بوجودها في مناطق معينة لها خصائص مائية مناسبة لنمو المرجان مثل درجات الحرارة والملوحة والصفاء والإضاءة، وتظهر الأعشاب البحرية في سواحل منطقة مقنا وراس الشيخ حميد ويوجد العديد من أنواع الأسماك المتميزة التي لا يتم استغلالها بالصورة المطلوبة، ومن خلال ما سبق تظهر الأهمية النسبية للبيئة البحرية بما تحتويه وتوفره من خصائص تشجع على القيام بالأنشطة السياحية والصيد.

بعد استعراض الخصائص الطبيعية لمحافظة حقل يمكن القول بأن هذه المحافظة ذات موقع هامشي بعيد عن المراكز الرئيسة في المملكة، وأن خصائص السطح والمناخ عوامل تشجع على الاستقرار، كما أنه يمكن القيام ببعض النشاطات في استغلال موارد البحر في الصيد والسياحة، واستغلال بعض المواقع ذات التربة الصالحة للزراعة لسد حاجة المحافظة من بعض الخضراوات والحبوب والفواكه.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

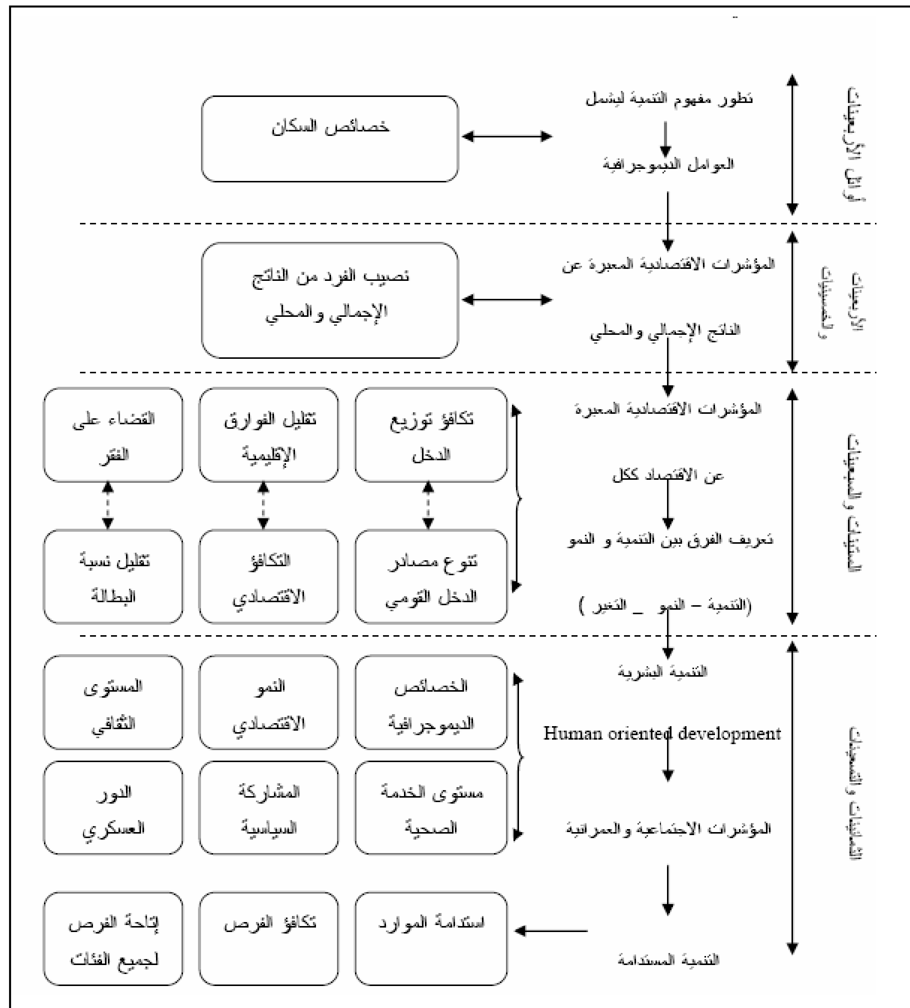
1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم التنمية

إن مراجعة التراث العلمي حول موضوع التنمية يظهر لنا مدى التنوع والتباين الشاسع في مفهوم التنمية. فمن تحديد المفهوم تاريخياً بمدى تطور الدول في الجانب الصناعي إلى تحديد المفهوم بقدرة الدول والشعوب على النمو وتوفير وسائل العيش الكريمة من مصادر للطاقة وإنتاج وغذاء وكماليات وغيرها، إلى المفهوم الاقتصادي الإداري للتنمية والذي يقول بأن التنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على التطوير المركز للقدرات الخاصة للفرد، لأن البشر هم الثروة الحقيقة للتنمية، وهناك المفهوم المعرفي للتنمية والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع. أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان والذي بدوره يقوم بتنيمة مجتمعه، ومن أجل ذلك ظهر تيار فكري حديثاً يدعو لإعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدول على أساس أن هذه الخطط التنموية تصمم بحيث يكون الهدف الأساس منها هو التنمية البشرية بالمقام الأول وأن التطور المادي والاقتصادي والصناعي يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي وأصحاب المهارات من المواطنين. وقد تبنت بالفعل كثير من الدول هذا المسار مما أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيف الدول تنمويا حسب المعايير الدولية السائدة والذي أدى بدوره إلى إيجاد معيار جديد لتصنيف الدول تنموياً (الجلال، 1996). ويظهر الشكل رقم (12) تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

شكل رقم (12)

تطور مفهوم التنمية



المصدر : عبد المعطي، 2004

ويوجد اتفاق عام على عدم وجود اتفاق تام بين مختلف الباحثين على مفهوم واحد للتنمية، فلا يوجد تعريف واحد لهذه العملية، التي بدأت اقتصادية وأصبحت عملية كلية شاملة، حيث شهدت التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولا في مفهومها وشمولها وأهدافها، وأصبحت مقاييس التنمية تتفاوت في المجالات البحثية، ويمكن استعراض مفهوم التنمية من خلال الدراسات والأبحاث العلمية حيث يعرفها (الكساسبة، 1998) بأنها استغلال الموارد المحلية الطبيعية والبشرية على مراحل وأولويات، وضمن برنامج اقتصادي واجتماعي

شامل يهدف إلى تحسين مستوى الدخل والخدمات للسكان. ويعرفها (عبد العال، 1995) بأنها نتاج كل ما يخطط له ويتم متابعة تنفيذه بطريقة علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة من مشروعات اقتصادية وخدمات اجتماعية تؤدي بالفرد ومجتمعه إلى حال أفضل وظروف معيشية أحسن. ويعرفها (غبان، 1995) بأنّها عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد أو المجتمع أو تحقيق درجة عالية منها. وتعرفها الأمم المتحدة بأنها العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.

ويرى الباحث أن المفهوم الحديث للتنمية لم يعد ذلك المفهوم الذي كنا نسمع به سابقاً من حيث تصنيف الدول بناء على دخولها أو مستوى قدراتها أو تجهيزاتها الأساسية أو نسبة العمران بها...الخ. بل أصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجوانب المعرفية والخبراتية ومدى تمكنه من الاستفادة من مقومات البيئة المحلية.

2.1.2 نظريات التنمية:

لقد حظيت ظاهرة التنمية في الدول النامية في أعقاب الحـرب العالميـة الثانية باهتمام مفكري العلوم الاجتماعية، فظهرت منذ ذلك التاريخ مئات الكتـب والمقالات والدراسات حول تلك الظاهرة مفسرةً ومعللةً ومتلمسةً لهذه الدول معالم الطريق الذي يمكن أن تسلكه لتلحق بدول العالم المتقدم. ولعل مـن أشـهر هـذه النظريات نظرية التحديث والعصرنة ونظرية التطوير ونظرية رأس المال البشري ونظريات التبعية والتحرر، وسيتم تناول بعض نظريـات التحـديث والعـصرنة ونظرية التبعية بشيء من التفصيل.

1. نظريات التحديث والعصرنة:

تقوم هذه النظريات على افتراض مفاده أن تخلف المجتمع يرجـع بدرجـة كبيرة إلى حيازة غالبية أفراده خصائص عقلية ونفسية معوقة للتنميـة ، وبالتـالي فإن التنمية لن تأخذ طريقها في المجتمع إلا بإحلال هذه الخـصائص بخـصائص أخرى مهيئة ومواتية للتنمية، فأغلب منظّري هذا الاتجاه يفترضون وجود نـوعين متباينين من المجتمعات تقليدية وحديثة، ويجعلون مـن خـصائص المجتمعـات الغربية الحديثة النموذج الأمثل للمجتمعات التقليدية، وعليه فإنهم يرون أن التنميـة تتمثل في انتقال خصائص هذه المجتمعات الحديثة إلى الدول النامية، ويتضح مما سبق أن الافتراض الأساس لنظريات التحديث يتضمن أن درجة تنمية أي مجتمـع وحداثته تتوقف على درجة عصرية وحداثة وقيم واتجاهـات وسـلوك الأفـراد المكونين له، وأن هذه القيم والاتجاهات التي تدعى حديثة هـي قـيم واتجاهـات المجتمعات الغربية الحديثة، كما أنّه في المقابل هناك قيم واتجاهات معوقة للتنمية، وهذه في الغالب هي القيم والاتجاهات الشائعة في المجتمعات التقليدية والناميـة. وعليه، فإن التنمية تحدث في المجتمعات النامية بـامتلاك أفرادهـا لتلـك القـيم والاتجاهات الحديثة التي تلعب المدارس الحديثة دوراً كبيراً فـي تنميتهـا عنـد الملتحقين بها. (غبان، 1995)

2. نظريات التبعية:

تعد هذه النظريات من أحدث نظريات التنمية وأكثرها شيوعاً لدى مفكـري العالم الثالث، ولعل ذلك يرجع إلى أن معظم منظريها من دول العالم الثالث وإلـى كونها بديلاً للنظريات الرأسمالية للتنمية التي أصبحت عرضةً لانتقـادات عديـدة وحادة أضعفت بدرجة كبيرة مصداقيتها وكشفت تحيزها الإيـديولوجي الواضـح للرأسمالية الغربية. فمنظرو التبعية اعتبروا أن تخلف الدول النامية عبـارة عـن حالة تاريخية طارئة حدثت مع دخول الاستعمار واستغلاله وتـشويهه لاقتـصاد مجتمعات هذه الدول وإن استمرارها في هذه المجتمعات حتى بعد حصولها علـى الاستقلال مرده إلى استمرار تبعيـة هـذه المجتمعـات الـسياسية والاقتـصادية

للاستعمار بمختلف اوجهه العديدة، واضطرارها لأن تبقى دائرة في فلكه، والتبعية عند منظريها لا تعني بالضرورة السيطرة المباشرة من قبل دول المركز على دول المحيط بل يكفي في هذا المجال أن تقوم النخبة أو الصفوة الحاكمة والمسيطرة في دول المحيط بإتباع أساليب تخدم مصالح تتمشى مع مصالح النظـام الاقتـصادي الرأسمالي في دول المركز التي تمنحها السند المادي والسياسي والعسكري لتبقـى مهيمنة ومسيطرة على عامة الشعب، ويقترح منظروها على المجتمعـات الناميـة الخروج من حالة التخلف وأن تفك ارتباطها بالرأسمالية الغربية العالمية، وتجمـد علاقاتها التجارية معها، وأن ترفض المساعدات الدوليـة وأن تـؤمم الـشركات الأجنبية التي على أراضيها.(غبان، 1995).

3.1.2 مقاييس التنمية

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، وكمية ونوعية، وتختلف زمنيا ومكانيا ودرجة الحاجة لها، وتتعدد معايير قياس التنمية بتعدد أنماط التنميـة ومقوماتها ومعوقاتها من دولة إلى أخرى، كما أنها تتعدد في الدولة الواحدة علـى حسب درجة التنمية المتطلبة. وعموما توجد أربع قضايا أساسية لوضـع مؤشـر للتنمية هي : اختيار المتغيرات وتقدير أهمية هذه المتغيرات وإيجاد مؤشر مركب، يوضح فائدة هذا المؤشر والجدوى من استخدامه، (عبد العال، 1990)، وأوجـدت هذه القضايا واحدا من المقاييس المتعددة الأبعاد للتنمية الاقتصادية وهو التحليـل العاملي الذي يهدف إلى إيجاد مجموعة من العوامل التي تكون مسؤولة عن تكوين الاختلافات من خلال عدد كبير من متغيرات الاستجابة، وبالتالي يساعد التحليـل العاملي على فهم وتركيب مصفوفة الارتباط والتباين المشترك من خلال عدد قليل من العوامل المشتقة أصلا من متغيرات الاستجابة.(زغلول، 2003).

4.1.2 التنمية الإقليمية وأقاليم التنمية

تتحقق التنمية الإقليمية عن طريق السياسة الإقليمية وهـي تلـك الـسياسة الموجهة نحو حل مشكلات التنمية غير المتساوية إقليميـا والناجمـة عـن عـدم التساوي الجغرافي في توزيع مقومات الإنتاج الاقتصادي، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي الإقليمي بالاستثمار في البنية الإقليمية و بإعادة التنظـيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركزات جغرافية أكثر سهولة في اسـتخدامها، وهي محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي، عن طريق تعزيز عمليات التغير أو الانتقال الموقعي المتوافقة مع الـنمط الإنتـاجي الأكثـر فعالية، ومن هنا تتأكد أهمية السياسة الإقليمية كجزء جوهري من عمليـة التنميـة الشاملة.

أما مناطق التنمية فهي المحفز لموضوعات التنمية الإقليمية والتـي علـى أساسها يتم تحديد أولويات المشاريع التنموية. ويمكن اعتبار مناطق التنمية بمثابـة أقاليم تنمية وإظهار ملامحها ودراسة المشكلات المكانية فيهـا وتحديـد أسـبابها ووضع الحلول لها. (عبد العال، 1990م).

5.1.2 الجغرافيا والتنمية

إذا تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا (الطبيعية والبشرية) فإننا سنجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس المادي للتنمية، التي لم تعـد مقـصورة على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، بل أصبحت عملية كلية شاملة يصحح بها الإنسان الأوضاع السائدة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة، والتـي تتطلب دراسة جوانب متعددة مـن جغرافيـة الإقلـيم. ويهـتم علـم الجغرافيـا بموضوعات التخطيط الإقليمي لأن العوامل المتحكمة في عمليات استخدام الأرض تتأثر بالبيئة وتؤثر فيها، ومن ثم لا يمكن معالجة هذه الموضوعات الهادفـة إلـى تحقيق التنمية- بعيدا عن البيئة، ولا يمكن تحقيق التخطيط الهادف إلـى التنميـة بدون فهم العوامل الجغرافية التي أنشأت المظهر الأرضي العام والتي سوف تؤثر فيه على الدوام. وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية فـي عمليـة تطبيـق

الوسائل الجغرافية (المسح والتحليل) من أجل معرفة المحـددات التنمويـة فـي المنطقة، وتكمن إمكانية علم الجغرافيا في حل بعـض المـشكلات فـي امـتلاك الجغرافيين ملكات تحديد وبلورة الأبعاد المكانية للظـاهرة، وإدراك الخـصائص المكانية لهذه المشكلات والإسهام في تحليلها وحلها بطريقة جيدة من خلال تطبيق المفاهيم والأساليب الجغرافية، فالجغرافيا عند معالجتها لموضوع التنمية لا يقتصر دورها على مجرد كشف الأنماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي وإنما تبحث عن فهم الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الأنمـاط، وقـد أوجز هويل (Hoyle, B, S) علاقة الجغرافيا بالتنمية عندما كتب:

"Development means change, and the geography of development is basically concerned with the spatial diffusion of innovation ؛ the spread of new ideas, the adoption of new techniques and the establishment of new forms of production, all of which involves changes in human distributions and movements and in patterns of human activities."

ومن الطبيعي أن يهتم الجغرافي بالتنمية وبعمليات التغيير فـي المـسرح الجغرافي؛ لان هذا هو إطارها الحقيقي، وجغرافية التنمية هي دراسـة ديناميكيـة المكان ذو الطبيعة المتجددة المتغيرة المتحركة، والذي يستقطب عوامـل مختلفـة تشكل باستمرار وجه الأرض، وجغرافية التنمية أحد العلوم التي تدخل في نطـاق العلوم المكانية وتستعين بالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وغيرها مـن العلـوم التي توجه فيها الدراسة اهتماماً نحو وحدة الظاهرة أو الموضوع بقـصد معرفـة طبيعتها وسلوكها، وتدرس تطور البيئة في فترة زمنية معينة، فالجغرافيـا تغـذي التنمية بمنظومة المعلومات الجغرافية الرئيسة، وتمـدها بـالقوانين والنظريـات والأساليب المتعلقة بالدراسات (الجوهري، 2001).

وللتنمية صلة قوية بالجغرافيا، فالتنمية تشكل عملية منظمة لتخطيط تنميـة الموارد وتطويرها بما يحقق الرخاء والازدهار والتقدم للمجتمع، والجغرافيا تشكل بعداً هاماً في توجيه عملية التنمية وضبط مسارها بما يتواءم مع خصائص الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية في المكان، فهي تشكل قاعدة للتخطـيط التنمـوي الإقليمي الذي يتأثر بالمحددات الجغرافية ومن المهم أن تسير التنمية على هدي من التوجيه الجغرافي ضماناً لنجاحها في التوائم مع المكان الذي يشهد مسيرتها، ومـا

من شك في أن التخطيط التنموي الذي لا يقوم على أساس جغرافي يتصف بالابتعاد عن كل الواقعية والتكيف مع البيئة، فالجغرافيا تسهم في تشكيل النموذج الذي يتم اقتراحه لتخطيط التنمية بتزويده بمكوناته من عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية والبيئة الاقتصادية (الكساسبة، 2002).

ويتلازم التخطيط مع كل جهد موجه للفرد أو الدولة كسلوك تلقائي، ولكنه في معظم الأحيان لا يكون ذا أثر فعال إلا عندما يكون مجهوداً هادفاً من أجل التنمية الشاملة لرفاهية الفرد والمجتمع، فهناك عناصر رئيسة لهذا المجهود المسمى بالتخطيط تربط بينه وبين التنمية. فالتخطيط يعني الاختيار لمسار محدد من السياسات العامة، كما يعني أيضاً تخصيص ميزانيات وموارد معينة لإنجاز الخطط، ويعني أيضاً تحقيق الأهداف المحددة لتناسب طموحات الدولة، كما يعني بالطبع التفكير المستقبلي لتحقيق الأهداف على مراحل حسب حجمها. يتضح لنا أن التنمية والتخطيط متلازمان فالتنمية هي أهداف طويلة المدى ويتم تحقيقها على مراحل عبر خطط تنموية محددة ويتم مراجعتها بعد كل فترة Conyers, & Hills, 1984، ولهذا فإن احتواء الجغرافيا العامة على جغرافية التنمية أمر يساعد على تحقيق الماهية العامة للجغرافيا (الكساسبة، 2006).

6.1.2 التنمية في المملكة العربية السعودية وأهدافها

تسعى استراتيجيات تنمية المناطق في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في المناطق الحضرية، ورفع مستوى مشاركة المناطق في التنمية على المستوى الوطني والاستفادة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية لمراكز النمو العمراني في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والسعي إلى تحقيق التوازن المكاني في توزيع الخدمات المركزية والتكامل بين مناطق النمو الحضرية والمناطق الأقل نمواً. وتقوم المعلومات المكانية بدور هام وفعال في تحديد وتحديث الأوضاع الراهنة للتنمية في كل منطقة على حدة، وتعيين وتوضيح الإمكانات والمحددات الرئيسية والفرعية المؤثرة في تشكيل استراتيجيات تنمية المناطق.

وقد نجحت الجهود التنموية المتواصلة في انطلاقة مسيرة التخطيط بالمملكة في تحقيق تغيرات هيكلية وجوهرية في الاقتصاد الوطني، انعكست إيجابيا إلى حد كبير على مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتسعى الخطة الحالية وهي خطة التنمية الثامنة والتي تشكل حلقة من منظومة التخطيط بعيد المـدى لرصـد التحديات والمعوقات والتصدي لمعالجتها ومن تجاوزها لبلـوغ أهـداف الرؤيـة المستقبلية والمتمثلة في اقتصاد متنوع ومزدهر.

من خلال مراجعة الخطط الخمسية الوطنية، يلاحظ أن هناك زيادة مطردة في مجالات التنمية الحضرية، مما أدى إلى حدوث تباين في مـستويات التنميـة الإقليمية بين المناطق وهيمنة مناطق على حساب مناطق أخرى، نتيجة للميـزات المتنوعة التي تتوفر فيها. ونستعرض فيما يلي أهم منجـزات الخطـط الخمـسية المتعاقبة والتركيز على التنمية البشرية بصفتها من أهـم المرتكـزات الأساسـية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خطة التنمية الأولى 1390 – 1395هـ (1979م) : حيث ركزت علـى تنمية الموارد البشرية من خلال تعليم وتدريب القوى البشرية، لتـتمكن عناصـر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الإنتاجية، وإجراء الدراسات والبحوث لحـل كافـة المـشكلات التـي تواجـه القـوى العاملـة الوطنيـة (وزارة الاقتـصاد والتخطيط،1970م)

خطة التنمية الثانية 1395 – 1400هـ (1075م): كانت خطة التنمية الثانية أكثر تفصيلاً وأكثر تجربة وقد ركزت على ثلاثة أهداف.

1- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة الإنتاج الصناعي، مع منح الحوافز الخاصة كالقروض وتقديم الأجهزة الأساسية والخدمات المساندة، وتشجيع الزراعة.
2- سرعة تنمية الموارد البشرية في المملكة، ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين عن طريق التعليم والتدريب.
3- التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة عن طريق توزيع الاستثمارات الإنتاجية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة

4- تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة عن طريق :

أ- تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية.

ب- تدعيم وتوسيع برامج الإعانات الاجتماعية.

وركزت أيضا على دعم القطاع الخاص بمجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة، ومنها اعتماد استقدام القوى العاملة الأجنبية إلى المملكة، للمساعدة في تنفيذ برامج التنمية الطموحة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1975م).

خطة التنمية الثالثة 1400– 1405هـ (1980م): ركزت على استخدام القوى العاملة الأجنبية الموجودة على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، وتوجيه الجانب الأكبر في تنمية رؤوس الأموال الاقتصادية والبشرية الوطنية إلى القطاعات الإنتاجية. وزيادة العمالة الإدارية، وتثبيت حجم القوى العاملة على ما هي عليه خلال الخطة السابقة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1980**).**

خطة التنمية الرابعة 1405 – 1410هـ (1985م): فقد ركزت على تخفيض العمالة غير السعودية في المملكة وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية، ومبادرات تنموية أخرى مهمة تتعلق بالتقنية، وزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، وتعزيز قدراته ليؤدي دوره نحو تنمية فرص العمالة الوطنية(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2007).

خطة التنمية الخامسة 1410 – 1415 هـ (1990م):

تضمنت خطة التنمية الخامسة الأهداف التالية :

1- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام.

2- رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.

3- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4– التنمية الإقليمية عن طريق تحقيق التكامل والتوزيع المتوازن للخدمات الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة، والاستغلال الأمثل لإمكانيات كل منطقة.

5- تنمية واستكمال التجهيزات الأساسية.

6- تنمية الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتعليم الفني والتدريب المهني.

ويلاحظ هنا الاهتمام بالتنمية الإقليمية وتحسين نوعية الحياة والتكامل والتوزيع المتوازن للخدمات الحكومية، إلا أنها لا زالت تدعو إلى مفهوم مراكز النمو.

خطة التنمية السادسة 1415 –1420هـ (995م).

تضمنت خطة التنمية السادسة الأهداف التالية:

1- تنمية القوى البشرية، وإحلالها محل غير السعودية.
2- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.
3- الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في التنمية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز بصفة خاصة على الصناعة والزراعة.
4- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها والتركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات.
5- إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

وكان الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وسياسات العمل والسعودة أكثر وضوحاً في خطة التنمية السادسة، حيث استهدفت التركيز على النوعية في التعليم العام و الجامعي والتدريب، وعلى أهمية مواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لاحتياجات سوق العمل، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني و التدريب المهني والكليات التقنية كماً وكيفاً، لمواجهة متطلبات الاقتصاد الوطني، ووضع السياسات الكفيلة بإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية، وكذلك وضع السياسات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على إتاحة فرص عمل للمواطنين(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1994م).

وجاءت الخطة السابعة 1420-1425هـ (2000م) لمواجهة تحديات قضايا تعليم و تدريب وتأهيل وتطوير وتوظيف العمالة الوطنية، ومساهمة المواطنين في

القوى العاملة الوطنية في القطاعات الاقتصادية، المختلفة وخصوصاً القطاعـات التي تتركز فيها العمالة الأجنبية، وتعميم عملية السعودة على جميع هذه القطاعات، مع الاستمرار في إحلال القوى العاملة السعودية المدربة محل غيرهـا، وتطـوير مخرجات التعليم و التدريب بما يتفق واحتياجات المجتمع المتغيـرة، ومتطلبـات التنمية، مع العناية بإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل بما يحقق الاستفادة القصوى من التقنيات والتجهيزات المـستخدمة فـي الأنـشطة التنمويـة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2005م).

وتمثل خطة التنمية الثامنة 1430- 1435 هـ (2005م) مرحلة جديـدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت. وهـي تعـد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عامـاً قادمة ويتضمن أربع خطط خمسية متتابعة وهو ما يشكل في حد ذاتـه تطـويراً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بالمملكة، حيث كان الربـاط الاسـتراتيجي بـين الخطط السابقة يتمثل في مجموعة الأهداف العامة بعيـدة المـدى التـي حـددت التوجهات التنموية للدولة، وكانت المنطلق لتحديد أولويات كل خطـة ومجـالات التركيز فيها، استناداً إلى معطيات المرحلة التنموية لكل خطة وظروفها الخاصة.

لقد حرصت خطة التنمية الثامنة على تعريف الأهداف بدقة وتحديدها كمياً، وتحديد الأجل الزمني لتحقيقها والجهة المنوط بها ذلـك، وكـذا الأمـر بالنـسبة للسياسات، حيث توخت الخطة إحكام العلاقة بين السياسة والهدف الـذي تـسعى لتحقيقه، والقضية التي ترمي لمعالجتها. ومن أهـم الأهـداف والأطـر العامـة لتوجهات خطة التنمية الثامنة :

1- رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وذلك ترسيخاً لمبدأ التعامل مع الإنسان السعودي لكونه وسيلة التنمية وغايتها.
2- معالجة ظاهرة الفقر من خلال زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء من خـلال تقليل فرص تعرضهم للمخاطر مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم علـى مواجهة تلك الكوارث والصدمات عندما تحل بهم، وذلك من خلال توسـيع

مظلة الضمان الاجتماعي، ومدهم بالإعانات المالية والعينية.

3- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها". وتؤكد توجهات الخطة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، لا يتطلب توفير التجهيزات الأساسية والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية للمنطقة ومقوماتها التنموية، وإلى استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

4- تنمية الموارد البشرية من خلال التوسع الكمي والنوعي في التعليم والتدريب والتأهيل المهني. كما حرصت الخطة على معالجة قضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياساته وتحسين بيئته في ضوء المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية. (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2004م)

7.1.2 محددات التنمية في المملكة العربية السعودية

التحديات المحلية:

1- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية الحرجة، وخاصة مورد المياه الذي تبرز أهميته في محدودية إمكانات تنمية المياه السطحية والجوفية المتجددة، والتكاليف العالية لإنتاج المياه (مياه البحر المحلاة، ومياه الصرف الصحي المعالجة).

2- ازدياد أعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل بحثاً عن فرص وظيفية ملائمة في ظل وجود بطالة نسبية، خاصة بين الشباب، يقدر معدلها بنحو (7%) من قوة العمل الوطنية.

3- تواصل النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً بما يحمله ذلك من مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات

التعليم والصحة والنقل والاتصالات والبلديات وخـدمات المنـافع العامـة الحيوية والمساكن. (وزارة الاقتصاد والتخطيط،2008م).

4- محدودية الموارد الطبيعية وقلة التربة الخصبة والغطاء النباتي الطبيعـي والتصحر.

أهم التحديات العالمية:

1- انحسار أهمية المواد الأولية في تكوين الميزات التنافسية للمنتجات وازدياد أهمية المكون المعرفي والتقني

2- استمرار اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلـة فـي تزايـد الانـدماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنـامي حجـم المبادلات التجارية بين الدول في ظل تحرير نظام التجارة العالمية.

5- عدم استقرار الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف الأجنبي وأسـواق المواد الأولية وما يلازم ذلك من تذبذبات تنعكس على الأسعار والعوائـد. (وزارة الاقتصاد والتخطيط،2008م).

8.1.2 القضايا التنموية في منطقة الدراسة:

بعد استعراض خطط التنمية الخمسية فـي المملكـة العربيـة الـسعودية والتعرف على منجزاتها من حيث توفير التجهيزات الأساسية والخـدمات العامـة بهدف تلبية المتطلبات الأساسية للمواطنين من الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف وحماية البيئة وغيرها، والتي من خلالها يمكن استخلاص أهم المخرجات ومعرفة تأثيرها أو انعكاسها على محافظة حقل بهدف تحديد المؤشرات التنموية لتخطـيط المنطقة، وبمراجعة الخطط التنموية السابقة والتركيز على الخطة السابعة والثامنة نستطيع تحديد انعكاسات التوجهات الإستراتيجية على محافظـة حقـل وتحديـد التوجهات الرئيسة لخطط التنمية المقبلة :

1- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المحافظة: ويظهر التفاوت واضحا بـين مدينة حقل وبقية التجمعات في المحافظة، ويجب الاهتمام بهذه التجمعـات وخاصة ذات الصفة الإقليمية مثل تجمع الشرف والزيته، وتركيز بعـض

مشاريع التنمية بها للتقليل من التفاوت وتحقيـق بعـض التـوازن الـذي سينعكس على المحافظة ككل.

2- استكمال التجهيزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة: وهنا يجب الاهتمـام بقضية التعليم والصحة والخدمات العامة والبنية التحتية من ماء وكهربـاء وطرق على اعتبار أن هذه القضايا ذات أهمية خاصة فـي ظـل افتقـار محافظة حقل للعديد من التجهيزات سواء من حيث عدم كفايتها كمـا فـي مدينة حقل، أو عدم تواجدها كما في بقية المراكز والتجمعات المحافظة.

3- توسيع القاعدة الاقتصادية : يساهم توسيع القاعدة الاقتصادية فـي تنميـة المحافظة من خلال استثمار الموارد الطبيعية مثل الجبس والفلـسبار فـي جنوب المحافظة واستغلال خليج العقبة والبحر الأحمر كمصدران أساسيان لصيد الأسماك أو للسياحة.

4- حماية البيئة وتطويرها: يعتبر حماية البيئة جزء رئيسي من أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل هذا الهدف بالحفاظ والاستخدام الرشيد للموارد البيئيـة في المحافظة وحماية بعض المواقع البرية والبحرية من خلال اعتبارهـا محميات الطبيعية.

5- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع التنموية: من خـلال تحديد المناطق الصالحة للاستثمار في المحافظة والتي تـشمل إسـتغلال الموارد الطبيعية والبيئية وخاصـة الـسياحة، تحديـد منـاطق الرعـي والزراعة، تحديد أماكن الصيد الرئيسة في (حقل، مقنـا، رأس سـويحل، رأس الشيخ حميد).

6- توطين سكان البادية في القرى والمراكز: يوجد في محافظة حقل مركزين بدويين بنسبة كبيرة من عدم الاستقرار والتنقل (ابو الحنشان، الـشرف) بالإضافة إلى العديد من البدو الرحل حول التجمعات المستقرة، الامر الذي يزيد من عدد التجمعات المـستقرة وحجمهـا.(وزارة الـشؤون البلديـة والقروية، 2005)

9.1.2 التنمية السياحية في محافظة حقل:

يركز هذا الجزء من الدراسة على التنمية السياحية في محافظة حقل حيث هدفت خطط التنمية السابعة والثامنة على تحقيق نمو سياحي إقليمي وذلك من خلال استغلال جميع المواقع السياحية وخاصة السياحة الشاطئية ودعم الأنشطة الاقتصادية للتجمعات السكانية المتاخمة للسواحل باعتبارها قواعد رئيسية للخدمات في المنطقة، وأنيط تطوير قطاع السياحة بالهيئة العليا للسياحة والتي تقوم بالإشراف والتنظيم والتطوير لهذا القطاع وتعمل على تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في تنمية هذه الصناعة. وسوف نقوم باستخلاص أهم الأرقام والمؤشرات التنموية للسياحة في محافظة حقل من خلال التقارير الإحصائية للسياحة في منطقة تبوك ومن المعلومات الواردة من الهيئة العليا للسياحة ومن الوثائق الخاصة بمخططات التنمية الشاملة لسواحل منطقة تبوك وبلدية حقل.

تتميز محافظة حقل بمقومات سياحية كبيرة، مما جعلها مزار سياحي متميز على مدار العام، واستحوذت على 26 % من إجمالي عدد الزوار السنوي لمنطقة تبوك، وتتعدد المقومات السياحية في المحافظة والتي تشمل:

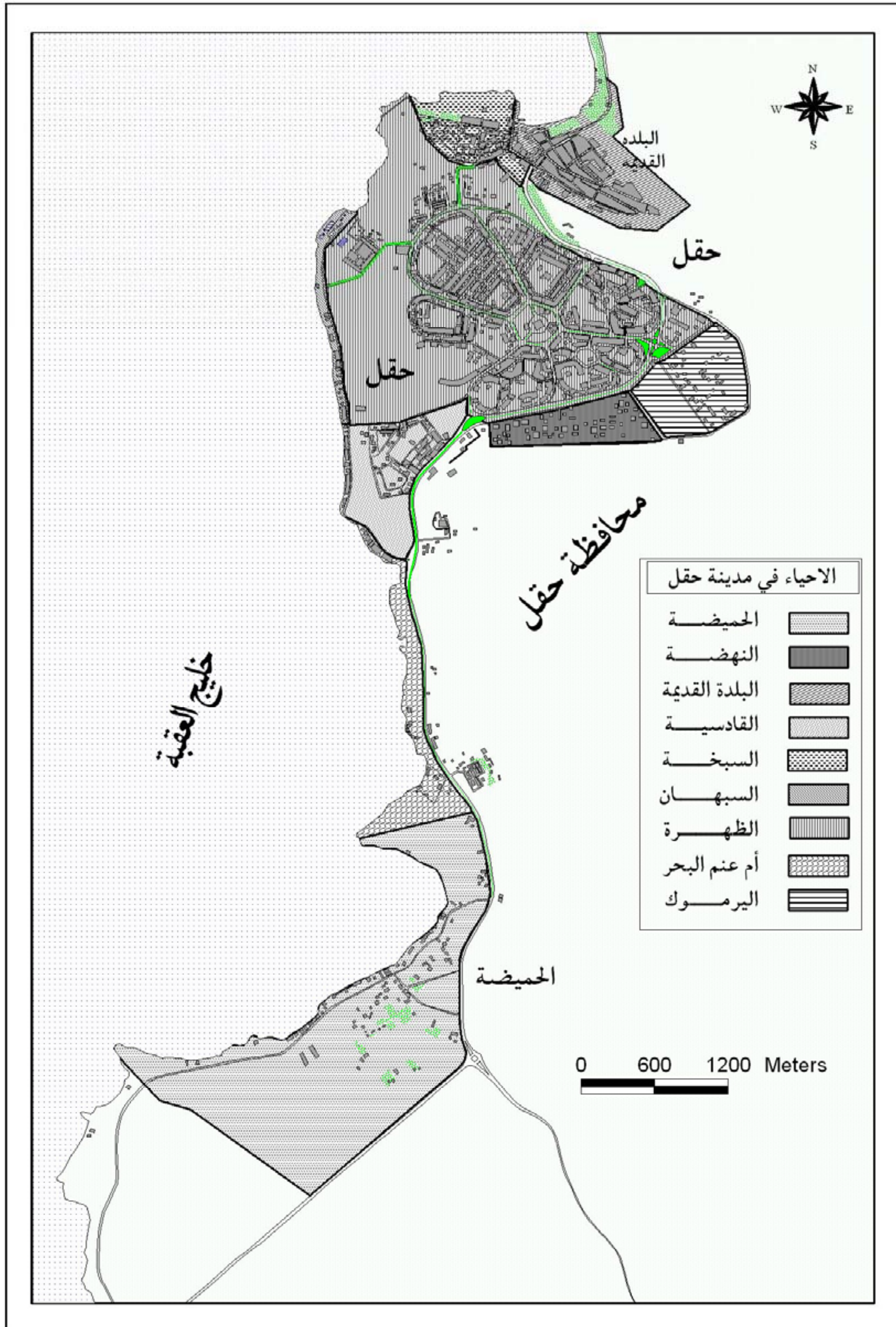
1- الجاذبية : وتتمثل بالمناخ المعتدل طوال العام والشواطئ الرملية المتميزة وتوفر مناطق المياه الضحلة المناسبة للسباحة، أو مناطق الشعاب المرجانية الجاذبة لرياضة الغوص، وعناصر البيئة البحرية من سلاحف بحرية بالقرب من رأس الشيخ حميد، والأعشاب البحرية جنوب المحافظة بمنطقة راس سويحل.

2- الموقع الجغرافي على الحدود الدولية والقرب من العديد من الدول مثل الأردن ومصر، وتعتبر محافظة حقل أحد المداخل البرية الرئيسة لحجاج ومعتمري الأردن ومصر ودول شمال إفريقيا، وعلى الرغم من أهمية شبكات الطرق في التنمية السياحية في المنطقة إلا أن المحافظة تمتلك شبكة ضعيفة نسبيا من الطرق.

3- خدمات الإيواء: وتتضمن الفنادق والشقق المفروشة والشاليهات، وخدمات التخييم على الشواطئ، وتتركز في السواحل القريبة والمحاذية من مدينة

حقل، في أحياء (السبهان، الحميضة، أم عنم البحر) شـكل رقـم (13)، بينما تفتقر باقي مناطق المحافظة لهذه الخدمات.

وبالنسبة للخصائص العامة للسياح القادمين إلى منطقة الدراسة، فقد اعتمـد أغلب الزوار في تخطيطهم للرحلة إلى حقل علـى المعلومـات مـن الأقـارب والأصدقاء بنسبة 89 %، بينما كان الزيارة السابقة لحقل هي مصدر المعلومـات بنسبة 65 %، أما الوسائل الإعلانية مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون فجـاءت بالمرتبة الأخيرة بنسبة 22%، مما يوضح قصور الوسـائل الدعائيـة للتـرويج السياحي للمحافظة، أما جهة القدوم فقد كان اكثر زوار حقل قادمين مـن منطقـة الجوف ثم منطقة تبوك وتمثلان معا نسبة 65% من الزوار والباقي فقد قدموا من مختلف مناطق المملكة وبنسب متفاوتة، ويظهر الجدول رقم (5) أهميـة منطقـة الجوف وتبوك في تغذية المحافظة بالسياح نظرا للقرب المكاني، وتبـرز أهميـة توفير وسائل المواصلات المباشرة الى حقل لجذب مزيد من الزوار مـن كافـة مناطق المملكة..(وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2005)



المصدر : بلدية حقل.

شكل (13) خارطة المناطق والاحياء السكنية في مدينة حقل

جدول رقم (5)

زوار محافظة حقل حسب منطقة القدوم

المنطقة	**الجوف**	تبوك	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	الشرقية	باقي المناطق
نسبة الزوار %	**32**	**31**	10	9	5	4	9

المصدر: الهيئة العليا للسياحة، 2006.

وبالنسبة لمدة ومكان الإقامة حيث يقضي السياح ما بين ليلة إلى ثلاث ليالي بنسبة 55 %، ويقضي 24 % بين (4-7) ليالي، أما مكان الإقامة فأن معظم السياح يقيمون بالشقق والمساكن الخاصة بهم أو الأقارب والأصدقاء بنسبة 64 %، بينما يقيم 25 % في الشقق والشاليهات المؤجرة والباقي في الفنادق والمخيمات بنسبة 3% و 8% على الترتيب، ويعمل في القطاع السياحي بحقل حوالي 254 عامل، ويبلغ إجمالي إنفاق زوار محافظة حقل حوالي 273.83 مليون ريال سنويا، ويبلغ معدل متوسط معدل الاتفاق في الرحلة للسائح حوالي 1980 ريال بمعدل 450 ريال لكل ليلة، وهذا يؤكد الدور الاقتصادي الهام لقطاع السياحة في حقل والذي يأتي بصورة مباشرة وغير مباشرة ومن خلال أوجه الإنفاق المتعلقة بالرحلات السياحية من انتقال وإقامة وغيرها. وتظهر الصور رقم (1)،(2)،(3) بعض المواقع السياحية في محافظة حقل



صورة رقم (1) الموانئ في مدينة حقل



صورة رقم (2) المتنزهات في مدينة حقل



صورة رقم (3) نمط السكن في محافظة حقل

2.2 الدراسات السابقة:

لاقى موضوع الدراسة الحالية عن اتجاهات التنمية اهتمام قليل من الباحثين، وفيما يأتي بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال في حدود علم الباحث والتي تم تقسيمها إلى: دراسات عربية، ودراسات أجنبية، والتي سيتم استعراضها كما يلي:

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة (**الكساسبة، 1998**) بعنوان "مواقف السكان المحليين تجاه إستراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في اربعة ألوية بمحافظة الكرك-الأردن"، تناولت الدراسة واقع السكان وآراءهم حول المشكلات التي يواجهونها وبرامج التنمية المقترحة لحلها في أربعة ألوية بمحافظة الكرك هي (قصبة الكرك، المزار، القصر وعي)، أظهرت الدراسة أن الظروف الطبيعية في هذه المناطق تساعد على القيام بنشاط زراعي وأن سكان المنطقة يعانون مشاكل اجتماعية واقتصادية من أهمها انخفاض الدخل والفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، ويقترح السكان برامج التنمية الزراعية والتدريب المهني وتحسين المرعى والثروة الحيوانية والتنمية الصناعية كحلول للمشاكل التي يواجهونها.

دراسة (**الكساسبة، 2002**) بعنوان "البرامج المفضلة للتنميـة فـي وادي عربة بالأردن"، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى ظروف المنطقـة ومواردهـا، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان فيها، والتعرف إلى المشكلات التـي يعاني منها سكان المنطقة، فضلا عن التعرف إلى برامج التنميـة التـي يفـضلها سكان المنطقة لحل مشاكلهم.

دراسة (**الشنقيطي، 2002**) بعنوان" الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية في المملكة العربية السعودية" ويركز الباحث على الجانب النظري للتنمية الـسياحية وذلك لقلة البيانات والأرقام المتعلقة بالقطاع السياحي في السعودية، وقـد نـاقش مفهوم السوق السياحي والنماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة سوق الـسياحة مثل نماذج المدخلات والمخرجات، واختتم دراسته بالعديد من التوصـيات التـي تخص التنمية السياحية في السعودية، والتي من أهمها ضرورة استمرار الأنشطة السياحية على النهج القائم المحافظ على القيم الإسـلامية والتقاليـد الاجتماعيـة، وزيادة دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة تنمية السياحة الوطنية وتقـديم الـدعم

اللازم لذلك وتحفيز الاستثمار في عملية التنمية السياحية، وضرورة توفير المزيد من تأشيرات الزيارة للأغراض السياحية المختلفة. كما ركز على توفير قاعـدة بيانات عن النشاط السياحي في المملكة العربية السعودية، ووضع خطط لـسعودة العمالة في القطاع السياحي وفق متطلبات خطة تنمية السياحة الوطنية.

دراسة **(الطيب، 2002)** بعنوان "توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك" حيث هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الدخل والفقر في المنطقة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط الدخل في محافظة الكرك ما يزال متدنياً بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد الأردني، كما بينت النتائج وجود فروق واضحة بين دخول أبناء المحافظة نفسها، كما أظهرت النتائج أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطي الفقر المدقع والمطلق بلغت (12.8%) و (43.3%) على التوالي.

دراسة (**الدوسـري، 2004**) بعنوان التنمية السياحية المستدامة للساحل الشمالي الغربي بالمملكة العربية السعودية (حالة دراسية: المدن الساحلية في منطقة تبوك) وركزت الدراسة على المدن الساحلية ضمن الحدود الإدارية لمنطقة تبوك الواقعة في الجزء الشمالي الغربي للمملكة، وتشمل الشريط الساحلي الذي يصل طوله إلى (600كم) ويمتد من مدينة حقل بالجزء الشمالي من خليج العقبة بالقرب من الحدود مع الأردن ووصولاً إلى مدينة أملج جنوباً على ساحل البحر الأحمر، ومروراً بمدن وقرى ومناطق ساحلية مثل مقنا ورأس الشيخ حميد وقيال والخريبه وشرما والمويلح وضباء والوجه. وأوضحت الدراسة عن توفر كم هائل من المقومات السياحية التي تتمتع بها المنطقة والملائمة لقيام سياحة ساحلية أهم ما يميزها توفر المناطق الساحلية الجميلة والخلابة خاصة في حقل ومقنا وقيال وشرما والوجه وأملج والخلجان والشروم الجزر وتوفر الحياة الفطرية البحرية والبرية والطيور المهاجرة والشعب المرجانية المميزة واعتدال المناخ والرطوبة النسبية صيفاً. وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة الشريط الساحلي الشمالي الغربي بالمملكة من حقل شمالاً إلى أملج جنوباً تتمتع بمقومات سياحية متعددة طبيعية وبيئية ومناخية وجغرافية، مما يؤهلها لتكون أحد المناطق السياحية المستقبلية الواعدة بالمملكة، ولقيام قطاع سياحي فعال بيئياً واجتماعيا واقتصاديا يساهم في تنمية المجتمعات

المحلية بالمنطقة ويزيد من مساهمة المنطقة بمستويات الناتج الوطني للمملكة العربية السعودية.

دراسة **(الزهراني، 2005)** بعنوان "التنمية السياحية في محافظة حقل في المملكة العربية السعودية" والتي تعني تطور الوسائل والخدمات السياحية المطلوبة من قبل السائح. وتتمثل في الجاذبية، والنقل والإيواء، والوسائل والخدمات الأخرى، وتوفر البنية التحتية، حيث هدفت إلى تحديد المرحلة التي وصلت إليها منطقة الدراسة تبعا للمراحل التي اشتمل عليها نموذج بتار، ومعرفة خصائص الحركة السياحية فيها، وتحديد معوقات السياحية في محافظة حقل، ومناقشة طرق إزالتها، والتعرف على خصائص شبكة النقل وإمكانية استيعابها لحركة السياح في الوضع الراهن، والتعرف على نمط التطور السياحي دون مشاركة الشركات الكبرى، الوطنية والدولية.

وقد أظهرت النتائج ضعف التطور في مدينة حقل حيث لم تتدخل الجهات الرسمية في عملية التخطيط أو الاستثمار. وندرة الاستثمارات السياحية الأجنبية في المنطقة مما يدل على أن جاذبيتها مازالت محلية فقط. فضلا عن اقتصار السفر إلى ساحل حقل على السعوديين ونسبة قليلة من الرعايا العرب الذين يعملون في السعودية.

دراسة (**الجارا ، 2003**) "بعنوان تحليل وتنميط إمكانات التنمية الإقليميـة في المنطقة الشرقية – المملكة العربية السعودية" حيث هدفت الدراسة الى الخروج بخارطة توضح توزيع الإمكانيات التنموية على الحيز المكاني في المنطقة الشرقية وذلك بتوظيف أسلوب التحليل العاملي ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك بهـدف مساعدة المخططين وأصحاب القرار في توجيه الخطط والـسياسات والقـرارات التنموية، وقد وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المحددة للتنمية الإقليمية والتـي يجب أخذها عند دراسة التباين الإقليمي تتوزع على عدد من الأبعاد هـي: البعـد الديموغرافي، البعد الخدمي، البعد الاقتصادي، المـوارد الطبيعيـة. وأن النظـام الحضري للمنطقة الشرقية يعاني مـن مـشكلة التخلخـل الإقليمـي (Regional

(Imbalance حيث تتركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية والسكان في بعض المحافظات الكبيرة بينما تفتقر أغلب المحافظات الأخرى لمثل هذه الخصائص. وأظهرت الدراسة بأن هذه المشكلة جديرة بالدراسة والتحليل خصوصاً وأن من أهم أهداف التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية وفي المملكة عموما هو نشر التنمية المتوازنة على الحيز المكاني للمناطق بمحافظاتها المختلفة، لذا فإن الحاجة ماسة في الوقت الراهن وفي المستقبل لتوجيه الاهتمام بتنمية مختلف المحافظات في النظام الحضري والتركيز عليها.

ومن الدراسات الأخرى المتعلقة بجغرافية التنمية الدراسة التي قام بها (عبد العال، 2004) حول جغرافية التنمية والتي أوضحت أن الجغرافيا عندما تعالج موضوع التنمية تدرس الأساس المادي والخصائص الاجتماعية الخاصة للتنمية، وتدرس وتفسر أسباب التفاوت المكاني للموارد وأثرها في توجيه عملية التنمية، وتكمن إمكانية علم الجغرافيا في حل بعض المشكلات التنموية من خلال إدراك الخصائص المكانية وتطبيق الأساليب الجغرافية في حلها، فالجغرافيا عند معالجتها لموضوع التنمية لا يقتصر اهتمامها على مجرد كشف الأنماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي أي كان مداه، وإنما تبحث أيضا عن فهم للأسباب التي أدت إلي وجود هذه الأنماط.

أما دراسة **(الكساسبة،** 2006) بعنوان "مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك جنوب الأردن" فقد هدفت إلى التعرف على واقع السكان في ألوية فقوع وعي والقطرانة في محافظة الكرك ومشكلاتهم وبرامج التنمية المقترحة لحلها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الظروف الجغرافية في المنطقة ملائمة للتنمية الزراعية والرعوية، وان مستوى الخدمات والدخل بهذه المنطقة هو اقل من مثيله في الأردن، وزيادة على ذلك توضح الدراسة أن السكان في منطقة الدراسة يعانون من مشاكل اقتصادية واجتماعية وان لديهم برامج لحل هذه المشكلات بهدف تحسين مستوى الدخل والخدمات في المنطقة.

دراسة (**العميري، 2008**) بعنوان التطور العمراني للمدن الساحلية بمنطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية وتأثير البعد السياحي عليه (حالة دراسية

مدينة حقل) تناولت هذه الدراسة موضوع التطور العمراني لمدينة تبوك ومعرفة المؤثرات على نمو المدن الساحلية وما يترتب عليه من تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي وقد أخذت مدينة حقل كحالة دراسية، وركزت الدراسة على السياسات التنموية على المدن الساحلية وبينت الدراسة أهمية حماية المدن الساحلية من النمو العمراني المضطرب الذي تتعرض له نتيجة تأثير السياحة عليها وذلك لما له من نتائج عكسية إذا لم توضع الضوابط اللازمة.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة **ارين (Aerni, 2001)** بعنوان "التنميـة الزراعيـة فـي الـدول النامية"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي يعاني منها القطـاع الزراعي لدى سكان منطقة الدراسة، والبرامج التنموية الزراعية التي يقترحونهـا سكان عينة الدراسة لتحسين أوضاعهم المعيشية في (70) منظمة زراعيـة فـي المكسيك والفلبين وشمال افريقيا. وقد بينت النتائج أن بيئة تلك المناطق الخاضـعة للدراسة تصلح للنشاط الزراعي، كما بينت النتائج اتفاق أراء العينة حـول أبـرز المشكلات التي يواجهوها وهي نقص رأس المال، وإتباع الأساليب التقليديـة فـي عملية الزراعة والحصاد، فضلا عن قلـة الآلات الحديثـة الزراعيـة المتـوفرة للمزارعين في تلك المناطق الزراعية، وقلة الخبرات المتوفرة والقادرة على تبنّي التكنولوجيا الزراعية في تلك المناطق. كما اتفقت أراء عينة الدراسة على أبـرز البرامج التنموية الزراعية التي يرون أنّها الحل في تطوير القطاع الزراعي وهي تبني برامج التطوير والتأهيل للعنصر البشري ليتمكن من اسـتخدام التكنولوجيـا الزراعية الحديثة من الآلات زراعية وأسمدة وكيماويات معينة، واتفقت العينة على ضرورة التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص في تطوير القطاع الزراعي في مناطق الدراسة، وضرورة عقد الدورات التدريبية وورش العمل لمتابعة التقدم الزراعي في تلك المناطق.

دراسة **مانديل (Mandil, 2005)** بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لصناعة الفحم التابعة لوكالة الطاقة الدولية بعنوان "اتجاهات التنمية المستدامة في الصناعة

بقطاع الفحم"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع التنمية الاقتصادية ضمن قطاع صناعة الفحم في (28) منظمةً صناعيةً منها (11) منظمة في أوروبا، و(4) منظمات في أمريكا الجنوبية، و(4) منظمات في أسيا، و(8) منظمات من الـدول النامية. وقد أظهرت النتائج اتفاق أراء جميع أفراد عينة الدراسة علـى ضـرورة تبني برامج التنمية المستدامة في القطاع الصناعي وبالذات قطاع صناعة الفحـم، وقد بينت النتائج أن (96%) من أفراد عينة الدراسة اتفقوا على ضـرورة تبنـي البرامج التنموية الإدارية في الإدارة العليا والوسطى والدنيا ضمن عمليـة صـنع القرار الإداري في حين أكد (4%) بعدم ضرورة ذلك، كمـا بينـت النتـائج أن (86%) من أفراد العينة اتفقت آرائهم بضرورة تطبيق بـرامج تنمويـة إداريـة وصناعية في القطاع الاقتصادي لدول عينة الدراسة، وكذلك اتفاق العينـة علـى ضرورة تبني معايير التنمية المستدامة في منظماتهم، وأظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حـول البـرامج التنمويـة التـي يقترحونها لحل مشكلاتهم على مستوى عينة الدراسة تعزى لمتغير بيئـة العمـل للمنظمة.

دراسة **راجاشي** (Rajarshi, 2004) بعنوان البنيـة التحتيـة والتنميـة الإقليمية في الهند" حيث أظهرت الدراسة بأن ضعف البنيـة التحتيـة مـن أهـم المعوقات التي تواجه التنمية في الهند، وركزت الدراسة على ضرورة التوازن بين المناطق في المشاريع التنموية لتحقيق تنمية متكاملة. أظهرت الدراسة العلاقة بين مستويات التنمية في بعض المناطق في الهند وعلاقاتها بتطور البنية التحتية فـي هذه المناطق.

وقد أوضحت دراسة Salter (1973) البعد الجغرافي للتنمية والعلاقة بين الجغرافيا والتنمية وأن الآثار التنموية تنتقل من المناطق الحضرية إلي المنـاطق الأخرى.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن التنمية مـن المواضـيع المهمة والضرورية في علم الجغرافيا، حيث حاول الباحثون بيـان أهميتهـا فـي تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياحية وكافة مجالات الحيـاة،

كما أشارت الدراسات إلى فوائد عديدة للتنمية في تأثيرها الإيجابي علـى تطـوير جوانب الحياة، وفي تكوين الإطار النظري للدراسة الحالية وتحديد أهدافها وبنـاء أداتها.

أما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة في كونها تعد أول دراسة في المملكة العربية السعودية تتناول اتجاهات التنمية في محافظة حقل من خلال دراسة تحليلية في أراء السكان المحليين. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الاستمارة الرامية إلى التعرف على اتجاهات التنمية في محافظة حقل من خلال دراسة تحليلية في أراء السكان المحليين.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة

تعتمد منهجية أي دراسة على الهدف منها، وتتحدد هدف هذه الدراسة في معرفة اتجاهات التنمية في محافظة حقل من خلال دراسة وتحليل أراء السكان، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء وفهم الوضع الراهن وتبسيط مكوناته الأساسية، ومن ثم الاعتماد على البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة، إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من المصادر الثانوية والأولية. وبناء على الهدف من هذه الدراسة فقد تم تنظيمها في عدة مجالات تتحدد فيما يلي :

1- الجزء الأول ويتناول الوضع الراهن في المحافظة بجوانبه المختلفة وتحليل الموارد لمعرفة الخصائص العامة لمحافظة حقل ولمعرفة الإمكانيات المتاحة التي يمكن استغلالها، ومعرفة مناطق الضعف والقصور حتى يمكن تبسيطها ووضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى التعرض لأهم القضايا التي تتميز بها محافظة حقل والتي يمكن أن تؤثر على توجيه خطط التنمية.

2- الجزء الثاني ويبحث في الموجهات والمؤشرات العامة للتنمية في محافظة حقل من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات التي كتبت عن محافظة حقل.

3- الجزء الأخير ويتناول بالبحث والتحليل الخصائص العامة لسكان محافظة حقل من خلال أداة الدراسة، وتحديد أهم المشاكل التي يعانون منها ومن ثم تحديد اتجاهات التنمية في المحافظة من خلال رؤية المجتمع المحلي.

2.3 مصادر المعلومات والبيانات:

المصادر الثانوية :

1- جمع ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من الرسائل الجامعية والبحوث والمصادر العربية والأجنبية.
2- المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والخاصة : مصلحة الأرصاد الجوية، مصلحة الإحصاءات، وزارة التخطيط، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
3- الخرائط الطبوغرافية لمحافظة حقل.
4- صور فضائية من برنامج Google Earth Pro لمنطقة الدراسة.
5- برامج نظم المعلومات الجغرافية GIS لرسم الأشكال التوضيحية.

المصادر الأولية :

وقد اعتمدت على المسح الميداني من خلال أداة الدراسة (الاستمارة)، التي وزعت على عينة الدراسة بعد عرضها على مجموعة من الأساتذة في قسم الجغرافيا بجامعة مؤتة من أجل تقيمها وإجراء التعديلات اللازمة عليها بما يتفق مع أهداف البحث، وقد قام الباحث بتوزيع هذه الاستمارة والأشراف على تنفيذها في مدينة حقل والقرى والتجمعات التابعة للمحافظة.

3.3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استمارة البحث مستفيدا من الاستمارة التي طبقها كساسبة 2002 عن البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة وقد طورت بما يناسب منطقة وهدف الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة بالموضوع والملاحظات الذاتية بالإضافة إلى القراءات المتعلقة بموضوع البحث. تتكون الاستمارة من أربع مجموعات موزعة على 34 سؤالا، خصص الأول لمعرفة البيانات الأولية للمبحوثين من ناحية العمر والدخل والمستوى التعليمي وعدد إفراد الأسرة والحالة الوظيفية ونوع وطبيعة السكن، والثاني لمعرفة الخصائص

الاقتصادية والاجتماعية للسكان، والثالث لتحديد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان والرابع لتحديد برامج التنمية واتجاهات التنمية المقترحة.

4.3 مجتمع الدراسة والعينة الدراسية:

يشكل مجتمع الدراسة مجموع الأسر في محافظة حقل ويوجد بالمحافظة حوالي 5008 أسرة موزعة على مدينة حقل والقرى والتجمعات السكانية التابعة للمحافظة، ويبلغ عدد سكان محافظة حقل 30800 نسمة، ويبلغ معدل عدد أفراد الأسرة حوالي 6.3 (الدراسة الميدانية، 2008) وتكونت عينة الدراسة من 500 أسرة تمثل حوالي 10 % من مجموع الأسر في المحافظة، أخذت بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة من خلال سجلات مصلحة الأحوال المدنية، منها 200 أسرة في مدينة حقل و300 أسرة من القرى والتجمعات السكنية التي شملت (الزيته، علقان، الوادي الجديد، الشرف، ابو الحنشان، مقنا).

5.3 صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة قسم الجغرافيا في جامعة مؤتة، بقصد " تحكيم صلاحية الاستمارة ومدى شمولية الفقرات التي تم صياغتها وتحديد مدى صلاحية كل عبارة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق". وقد أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة. كما قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية مؤلفة من 40 مبحوثا، حيث بين لهم أهمية استجاباتهم، وأكد لهم ضرورة الجدية في الإجابة، وطلب منهم إبداء ملاحظاتهم حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمعت الملاحظات وتم تفريغ استجاباتهم، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت الملاحظات حولها.

6.3 تنفيذ الدراسة الميدانية

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، قام الباحث بالحصول عل خارطة تفصيلية لمحافظة حقل من البادية، توضح أماكن وجود التجمعات السكنية في المحافظة، حيث قام الباحث بزيارة لجميع هذه التجمعات، ووزعت استمارات الدراسة بشكل مباشر(باليد)، وتم استلام الاستمارات بعد الإجابة عنها في حينها المحدد خلال النصف الثاني من عام 2008، وقد واجه الباحث بعض الصعوبات منها: عدم وجود إحصائية دقيقة لأعداد السكان في التجمعات السكانية وخاصة أن معظم السكان يعملون بقطاع الرعي ويسكنون في مناطق متفرقة، ارتفاع نسبة الأمية بين السكان الأمر الذي تطلب قراءة الأسئلة على بعض المبحوثين وتدوين إجاباتهم

7.3 أساليب معالجة البيانات وتحليلها

عالج الباحث البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث قام بما يلي:

1- ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، حتى لا يحدث خلط في دلالة الرموز المعطاة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.

2- ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، استخدم الباحث نوعين من الأساليب الإحصائية، وهي :

(أ) أساليب التحليل الوصفي للبيانات:

كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، حيث تم استخدام

1- **التوزيعات التكرارية**:

لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة وبيان.

2- الرسوم البيانية التوضيحية.

(ب) **أساليب التحليل الاستنتاجي للبيانات :**

لتحديد مدى جوهرية الاختلافات بين إجابات المبحوثين، تم استخدام تحليل اختبار مربع كاي لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان في محافظة حقل حول برامج التنمية المقترحة والمشاكل التي تواجه السكان على مستوى المحافظة ككل وعلى مستوى التجمعات السكانية.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة حقل وأهـم المـشكلات الاقتـصادية والاجتماعية التي تواجههم.

1.4 السكان وخصائصهم الاجتماعية:

السكان هم هدف التنمية، وهم الأداة التي من خلالها يتم تحقيق التنمية، وهـم في النهاية من سوف يستفيد منها من خلال تحقيق الرخاء ورفع المستوى المعيشي لهم، ومعرفة خصائصهم من الأولويات التي يجب معرفتها لتحديد أسلوب التعامل معهم ومعرفة متطلباتهم للعمل على تحقيقها، وبالتالي تعتبر دراسة السكان حجـر الزاوية في الدراسات المتعلقة بالتنمية لأنهم هدفها ووسيلة تحقيقها.

1.1.4حجم وتوزيع السكان

بلغ عـدد سـكان محافظـة حقـل 30700 نـسمة عـام 2007 (بلديـة حقل،2007)، وبلغ عدد سكان محافظة حقل حسب تعداد عـام 1992 م 22860 نسمة (مصلحة الإحصاءات العامة، 1992)، بمعدل نمو 2.28 %، ويبلغ عـدد سكان مدينة حقل 13800 نسمة من أجمالي عدد سكان المحافظة بنسبة تصل إلى حوالي 45 %، بينما يتوزع باقي السكان على المراكـز المختلفـة بالمحافظـة، ويظهر الجدول رقم (6) توزيع ونمط السكان في المحافظة. وإذا قارنا بين معدل النمو السكاني بمنطقة الدراسة ومثيله على مستوى المملكة العربية السعودية البالغ 3.5 %، نجد انه أقل من المتوسط العام لمعدل النمو بالمملكة، ويرجع ذلك إلى أن منطقة تبوك ومحافظة حقل لا تعتبر من المناطق الجاذبة للـسكان، وخاصـة أن محافظة حقل ليس بها من الموارد (عناصر الجذب) ما يشجع على انتقال العمالة

إليها، وتشير الدراسات التي أجريت على منطقة تبوك ومحافظاتها وأكدها الباحث من خلال دراسته الميدانية أن المغادرين من منطقة تبوك أكثر من الوافدين إليها.

جدول (6)

توزيع ونمط السكن في محافظة حقل

التجمع	عدد السكان	النسبة المئوية من سكان المحافظة	التصنيف العام للسكان
حقل	13800	45.00	حضري
الزيته	4800	16.00	بدوي
علقان	3400	11.00	بدوي
الوادي الجديد	2200	7.00	بدوي
الشرف، شريف معطيه	2000	6.50	بدوي
أبو الحنشان	1000	3.50	بدوي
مقنا	3500	11.00	بدوي
الإجمالي	30700	100.00	بدوي

(وزارة الشؤون البلدية والقروية، الدراسات التخطيطية، 2004)

2.1.4 الخصائص الاجتماعية للسكان:

تعكس الخصائص السكانية بصوره عامه الإمكانيات والقـدرات البـشرية للمجتمع وفي الوقت نفسه تحدد أسلوب التعامل معه عند اقتراح خطـط التنميـة، بحيث تتفق مقومات وأساليب تنفيذ هذه الخطط مـع الخـصائص المحليـة لهـذا المجتمع، هذا وأن من أنجح أساليب التخطيط هو التخطيط المبني على الخصائص المحلية، خاصة إذا شارك هذا المجتمع في عرض رؤيتـه ومتطلباتـه، وتنقـسم الخصائص الاجتماعية إلى نوعين رئيسيين الأول يـشمل الخـصائص الطبيعيـة والاجتماعية مثل العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، أما الثاني فيـشمل الـصفات المكتسبة مثل الحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي للسكان.

الخصائص الاجتماعية الطبيعية للسكان:

السكان حسب الجنسية: يقدر عدد سكان محافظة حقل عام 1992 م بحوالي 22860 نسمة، يبلغ عدد السعوديين منهم 19660 نسمة بنسبة 86 %، من إجمالي السكان، وهي نسبة تزيد عن المتوسط العام لنسبة السعوديين إلى إجمالي السكان بمنطقة تبوك والتي تبلغ 82.6 %، وتبعا لتقديرات الجنسيات المتواجدة فإن الجنسية المصرية هي أكبر الجنسيات المتواجدة بسبب التقارب المكاني، يليها الجنسية الباكستانية، ثم اليمنية والأردنية. (مصلحة الإحصاءات العامة 2006م).

3.1.4 السكان حسب التركيب النوعي والتوزيع العمري :

يهدف التعرف على توزيع السكان حسب الفئات العمرية إلى فهم شكل المجتمع وتصور الهرم السكاني له، وبالنظر إلى الجدول رقم (7) نجد أن المجتمع المحلي لمنطقة الدراسة هو مجتمع فتي ولم يصل إلى مرحلة النضج وذلك بسبب أن نسبة الأطفال (أقل من 15 سنة) تصل إلى 46 % من إجمالي السكان، وهي نسبة كبيرة تزيد عن المتوسط العام في المملكة العربية السعودية الذي يبلغ 41 %.

جدول (7)

توزيع سكان محافظة حقل حسب الجنس وفئات السن

فئات العمر	الذكور سعودي	الذكور غير سعودي	الذكور المجموع	الاناث سعودي	الاناث غير سعودي	الاناث المجموع
5-0	2351	198	2729	2456	197	2653
9-6	2287	190	2477	2298	182	2480
14-10	1819	138	1957	1763	132	1895
19-15	1224	74	1298	1204	76	1280
24-20	1456	289	1745	1021	101	1122
29-25	928	822	1750	924	156	1080
34-30	623	799	1422	584	244	828
39-35	618	637	1255	523	140	663
44-40	398	399	797	328	63	390
49-45	320	225	545	280	32	312
54-50	305	111	416	219	14	233
59-55	198	47	245	146	5	151
64-60	185	17	202	146	3	149
69-65	111	4	115	85	1	86
74-70	101	2	103	73	1	74
79-75	50	1	51	36	1	37
80 فأكثر	84	1	85	73	1	74
المجموع	13238	3953	17192	12159	1349	13508

(وزارة الشؤون البلدية والقروية، الدراسات التخطيطية، 2004)

يتضح من الجدول السابق زيادة نسبة الذكور في سن مراحل العمـل عـن التدرج الطبيعي للسكان، وهو ناتج عن قدوم نسبة كبيـرة مـن العمالـة غيـر السعودية للمملكة، مما له الأثر المباشر في زيادة نسبة الفئة العمرية من 20- 50 سنة. ويتضح من الجدول أيضاً الاختلاف في توزيع السكان حسب فئات عمـرهم

وجنسيتهم، فعلى سبيل المثال نجد أن السكان غير السعوديين والذين هم في سـن العمل الفعلي من (20-50 سنة) ويشكلون 74% من إجمـالي الـسكان غيـر سعوديين على الرغم من أن السكان السعوديين في نفس السن يشكلون 33 % فقط من إجمالي السكان السعوديين، وإذا قارنا هذه النسبة مع نسبة العمالـة الأجنبيـة بمنطقة تبوك بالمملكة، نلاحظ أنها تقترب من المتوسط العام للملكة البالغ 76%.

4.1.4 توزيع السكان حسب الحالة الاجتماعية:

ترتبط الحالة الاجتماعية بمدى الاستقرار ونمط الحياة لأي مجتمع متحـضر، وبالنظر إلى الحالة الاجتماعية لدى مجتمع محافظة حقل جدول رقم (8) نجـد أن نسبة المتزوجين (ممن هم في سن الزواج) تصل إلى حوالي 60 % من إجمـالي السكان، وهي تزيد عن نفس النسبة على مستوى منطقة تبوك والمملكة والتي تبلغ حوالي 54 %، وهذا يعكس ارتفاع نسبة الزواج في محافظة حقل ويعطي مؤشـر عن الحياة النمطية البسيطة في منطقة الدراسة.

جدول (8)

الحالة الاجتماعية لمجتمع محافظة حقل (12 سنة فاكثر)

الحالة الزوجية	**العدد**	**النسبة المئوية (%)**
لم يسبق له الزواج	6399	36.00
متزوج	10665	60.00
مطلق	124	0.70
أرمل	587	3.30
المجموع	17775	100.00

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، 2007.

توضح الجداول الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والأحـوال المدنيـة (لمن هم في سن الزواج) ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات 62 % عن نسبة الذكور 52 % بفارق كبير يصل إلى 10 % وذلك يرجع بالطبع إلى انخفاض سن الزواج بالنسبة للإناث عن الذكور ويعكس نمط الحياة البدوية أو الريفية في صـغر سـن زواج الإناث، ولكنه يتفق إلى حد كبير مع مستوى منطقة تبوك (60 % ذكـور،

49 % إناث) ولكنه لا يتفق مع نفس النسبة على مستوى المملكة والتي اقتربـت فيها نسب زواج الذكور 55 % من نسب زواج الإناث 52 %، ويرجع ذلك إلـى سببين الأول: زيادة نسبة التحضر على مستوى المملكة عن مثيله فـي محافظـة حقل، والثاني وجود نسبة كبيرة من الذكور على مستوى المملكة غير متـزوجين (وغالبا هم من العمالة الوافدة) وفي نفس الوقت يعكس صفة البداوة في منطقـة حقل مقارنة بمتوسط المملكة.

5.1.4 الخصائص السكانية المكتسبة (الاجتماعية- الاقتصادية)

تعتبر الحالة التعليمية مقياس لقدرة المجتمع على اكتساب مهارات جديـدة وإمكانية تنفيذ واستيعاب التنمية.وبالنظر إلى نتائج المسح الديموجرافي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بوزارة الاقتصاد والتخطـيط (2008)، أن نسبة انتشار الأمية بين السكان السعوديين بلغت 13.7 %، وأن نـسبة الأميـة بلغت 1.4% للفئة العمرية من 10 - 14 سنة، في حين وصل أعلى مستوى لهـا في الفئة العمرية من سن 65 فأكثر، الأمر الذي يثبت أن الأجيـال مـن الفئـات العمرية الأصغر أوفر حظا في الالتحاق بالتعليم والقدرة على الكتابـة والقـراءة وذلك على خلفية توفر الخدمات التعليمية وانتشارها في أرجاء المملكـة بطريقـة أفضل. وفيما يخص انتشار الأمية بين السعوديين حسب المنطقة الإدارية أظهرت نتائج المسح تفاوتاً كبير بين مناطق المملكة، فبينما تصل النسبة للجنسين إلى أدنى مستوى لها في منطقة الرياض بنسبة 9.9%، نجدها تبلغ أعلى مستوى لهـا فـي منطقة جازان بنسبة 23.5%، كما أن أدنى نسبة للأمية بين الذكور توجد أيضا في منطقة الرياض باعتبارها الأدنى بمعدل 5.1%،وفـي منطقـة جـازان الأعلـى بنسب14.8%، في حين توجد أدنى نسبة للأمية للسعوديات في المنطقة الـشرقية بنسبة 14.7%، وأعلى نسبة في منطقة جازان بنسبة 31.6%. وتزيد نسبة الأمية بين السعوديات بدرجة كبيرة عن مثيلتها بين السعوديين في جميع مناطق المملكة. أوضحت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة الأمية بين سكان محافظة حقل جدول رقم (9) شكل رقم (14)،حيث بلغت 17.8 % من مجموع العينة، وتعتبر هذه النسبة

كبيرة مقارنة مع نسب الأمية في المملكة العربية السعودية، وتزيد نسبة الأمية في منطقة الدراسة بين الإناث 22.25% عن نسبة الأمية بـين الـذكور 14.44%، الأمر الذي يعكس تدني المستوى التعليمي لسكان محافظة حقـل علـى مـستوى المملكة، ويؤكد على نمط الحياة البسيطة والتقليدية، وفي نفس الوقت قـد يعكـس تدني مستوى الخدمات التعليمية في المحافظة.

جدول رقم (9)

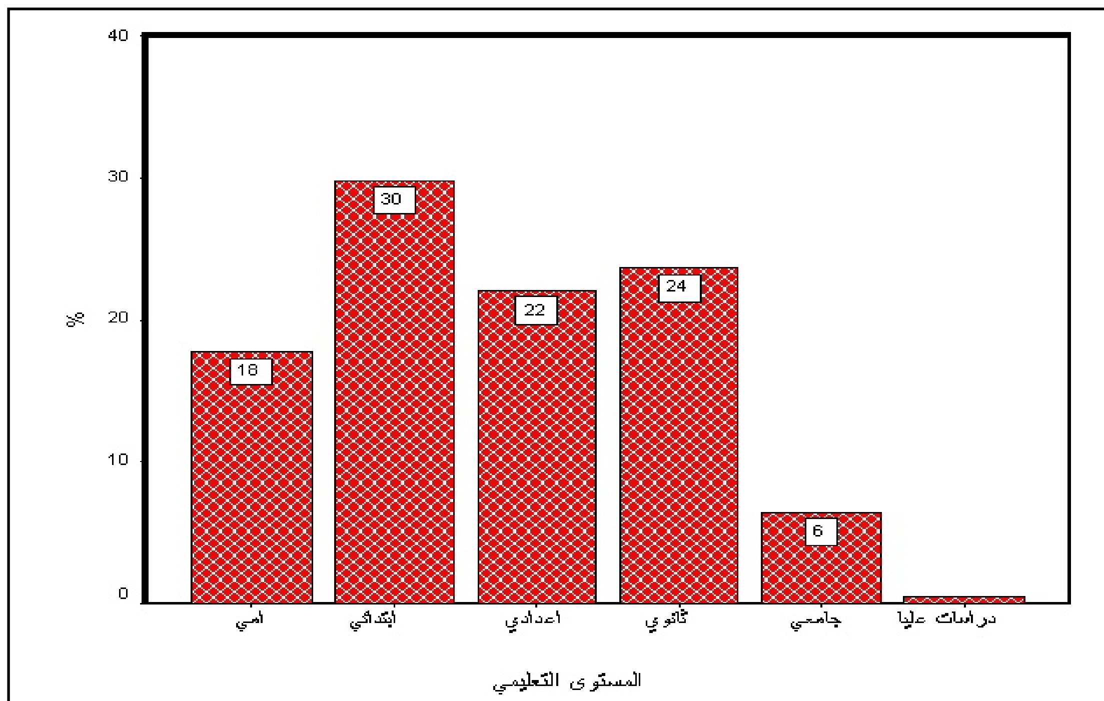
التوزيع النسبي للحالة التعليمية لدى أفراد العينة في محافظة حقل

الحالة التعليمية	العدد	النسبة %
أمي	89	17.8
ابتدائي	149	29.7
متوسط	108	22.0
ثانوي	118	23.6
جامعي	32	6.4
دراسات عليا	4	0.4
المجموع	500	%100

المصدر : الدراسة الميدانية.

شكل (14)

المستوى التعليمي للسكان في محافظة حقل



المصدر : الدراسة الميدانية.

وأوضحت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة الأمية بين السكان الـذين تزيـد أعمارهم عن 45 عاما، حيث يظهر الجدول رقم (10) والشكل رقم (15) توزيع الحالة التعليمية حسب الفئات العمرية المختارة.

جدول رقم (10)

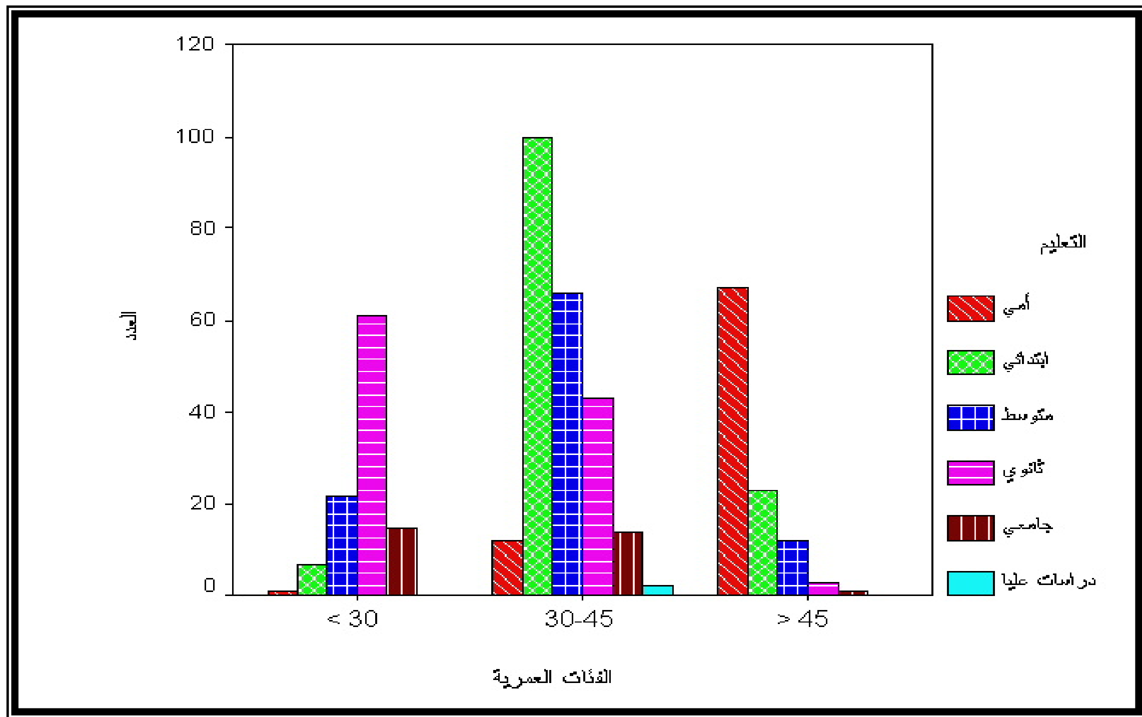
توزيع الحالة التعليمية حسب الفئات العمرية

الحالة التعليمية	الفئات العمرية (عام) أقل من 30 عام		(30-45) عام		أكثر من 45 عام	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	1	0.20	13	2.60	75	15.00
ابتدائي	7	1.40	118	23.60	24	4.80
متوسط	23	4.60	73	14.60	13	2.60
ثانوي	69	13.60	46	9.20	3	0.60
جامعي	18	3.60	13	2.60	3	0.60

المصدر : الدراسة الميدانية.

شكل رقم (15)

الحالة التعليمية حسب الفئات العمرية في محافظة حقل



المصدر : الدراسة الميدانية.

يشير الجدول السابق أن الحالة التعليميـة بالمحافظـة تتـسم بانخفـاض المستوى التعليمي، حيث أن جملة السكان الحاصلين على الشهادة المتوسطة فاكثر لا يزيد عن 22 % من إجمالي السكان، بينما ترتفع هذه النسبة قليلا فـي منطقـة تبوك لتصل إلى 27 %، أما على مستوى المملكة فتصل إلي 41 %، وهذا يـدل على انخفاض نسبة التعليم المتوسط بمحافظة حقل عن المتوسط في المملكة.

وخلاصة القول انه لا يوجد مشكله كبيره فـي مجـال التعلـيم الابتـدائي والمتوسط إلا أن المشكلة تظهر في مرحلة التعليم الثانوي سواء من خلال ارتفاع عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة أو من خلال طول المسافة للوصول إلـى المدرسة الثانوية خاصة الطلاب المقيمين خارج مدينة حقـل. والمـشكلة الأكبـر والاهم تكمن في ظاهرة التسرب من المدرسة والتي تعتبر مؤشر على اسـتمرار ظاهرة الأمية في المحافظة الأمر الذي يتطلب إجراءات لمواجهة هذه المشكلة التي تحتاج إلي سنوات طويلة لحلها.

الخدمات الصحية:

ركزت الخطط التنموية في المملكة العربية السعودية على توفير أفضل الخدمات الطبية للمواطنين في كافة مناطق المملكة، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة في كافة مدن ومحافظات المملكة، كما شملت تلك الجهود مجالات الخدمات العلاجية والوقائية وتطويرها، وتحديث نظم المراقبة الوبائية للأمراض المعدية، والتطور السريع والتوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل وتنمية القوى العاملة الوطنية، وتقوم بهذه الجهود -إضافة إلى وزارة الصحة- العديد من الجهات الحكومية الأخرى ممثلة في القوات المسلحة والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، ووزارة المعارف، ورئاسة تعليم البنات، والجامعات السعودية، وتؤدي هذه الجهات دوراً حيوياً وهاماً في مجال الخدمات الصحية والطبية وتساهم بصورة فعالة وإيجابية في هذا المجال، يضاف إلى ذلك الدور المقدر والهام الذي يقوم به القطاع الخاص والذي يصل إلى نحو 15% من الخدمات الصحية المقدمة في المملكة العربية السعودية، بينما تقدم المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية خدمات علاجية مجانية تصل إلى نحو 85%. (وزارة الصحة، 2007)

وتعتبر الخدمة الصحية من العوامل المؤثرة في إحداث تغيرات هيكيلية في خصائص الأفراد للمساهمة في تحقيق التنمية المتكاملة، وتعاني منطقة الدراسة من ضعف الخدمات الصحية، فحتى نهاية السبعينات اقتصرت الخدمات الطبية فـي المحافظة على مستشفى واحد ومركز صحي، أما الوضع الصحي الحالي فقد قـام الباحث بحصر الخدمات الصحية في المحافظة، ويتوضح ذلك في الجدول رقم (11) والذي يمثل توزيع المستشفيات والمراكز الصحية في مناطق المحافظة.

جدول رقم (11)

توزيع المكاني للخدمات الصحية في محافظة حقل

المنطقة	مستشفى	مركز صحي
حقل	2	2
الوادي الجديد	-	1
علقان	-	1
الشرف		1
مقنا		1
ابو الحنشان	-	-
الزيته	-	1

المصدر: العمل الميداني

يوضح الجدول السابق التوزيع المكاني للخدمات الصحية علـى مـستوى المحافظة ونجد أن المستشفى متواجد في مدينة حقل التي تقع في أقصى الطـرف الشمالي من قرى المحافظة وذلك لخدمة المحافظة كاملة، وهذا التوزيـع الحـالي للخدمات الصحية لا يحقق العدالة في التوزيع المكاني لهذا النـوع مـن الخدمـة الضرورية، وأن إمكانية الوصول للمستشفى تعتبر صعبة وتشكل مـشكلة كبيـرة خاصة في حالة حدوث السيول أو الحوادث.

2.4 النشاط الاقتصادي لسكان محافظة حقل:

يعكس توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي أهم الأنشطة والوظائف التي يقوم بها سكان المحافظة، وبالتالي يعكس دور ووظيفة المحافظة، وفي نفس الوقت تعكس خصائص المكان وإمكانياته وظروفه، وبالنظر إلى جدول رقم (12) الـذي يظهر مصادر الدخل لسكان المحافظة نجد أن سكان محافظة حقل تتركز أعمالهم في الأنشطة الاقتصادية التالية :

الوظائف الحكومية والخدمات العامة: يعمل في هذا القطاع 55 % من حجم سكان المحافظة، ومركز هذا النشاط مدينة حقل لأنها عاصـمة المحافظـة ومركزهـا

بالإضافة إلى تركز الخدمات فيها، وبسبب عدم وجود موارد حقيقيـة يمكـن أن يستغلها السكان في المحافظة، فنجدهم يسعون إلـى الحـصول علـى الوظـائف الحكومية التقليدية في مدينة حقل.

جدول (12)

التوزيع النسبي لمصادر الدخل لعينة الدراسة في مناطق محافظة حقل

المنطقة	وظائف حكومية (%)	المهن الخاصة (%)	الزراعة (%)	تربية المواشي (%)	حرف يدوية (%)	أخرى (%)
حقل	64.00	17.00	1.0	5.50	4.00	8.50
علقان	16.00	4.00	4.00	69.00	2.00	5.00
الزيته	15.00	4.00	2.00	69.00	6.00	4.00
الوادي الجديد	16.00	4.00	2.00	66.00	6.00	6.00
ابو الحنشان	14.00	6.00	2.00	70.00	4.00	4.00
الشرف	8.00	2.00	5.00	71.00	8.00	6.00
مقنا	10.00	8.00	10.00	58.00	8.00	6.00

المصدر: الدراسة الميدانية.

الزراعة والثروة الحيوانية: يتميز الظهير الصحراوي لمحافظة حقل بالتخـصص الواضح في رعي وتربية الأغنام والإبل حيث الطبيعة البدوية، ويعمل بهذا القطاع ما نسبته 67 % من العمالة الاقتصادية بالقرى موزعين على التجمعات البدويـة. على الرغم من الندرة النسبية في مصادر المياه والحياة النباتية التي يقـوم عليهـا المرعى، إلا أن هناك مساحات يوجد بها بعض الإمكانيـات الرعويـة بالمنطقـة الغربية من محافظة حقل.

أما بالنسبة للزراعة فإن محافظة حقل تكاد تخلو من المنـاطق الزراعيـة وتوجد إمكانيات زراعية محدودة جنوب غرب المحافظة وتعتمد على توفر المياه.

الخدمات التجارية والمهن والحرف اليدوية: يعمل في القطـاع التجـاري 674 عامل في 350 محل تجاري (بلدية محافظة حقل، 2007)، وتمثل هـذه العمالـة حوالي 10% من إجمالي القوى العاملة، وتتبـاين هـذه النـسبة بـين المراكـز

والتجمعات السكانية في المحافظة لتصل إلى 16% في مدينة حقل وتقل عن ذلـك في المراكز والتجمعات الأخرى بسبب تمركـز المحـلات التجاريـة والفنـادق والمطاعم في مدينة حقل. وبالنسبة للمهن والحرف اليدوية فأنه لا يوجد في منطقة الدراسة سوى عدد من الورش الحرفية يبلغ عددها 195، تمارس مهنـة خدمـة وميكانيكا السيارات في الترتيب الأول ثم يليها ورش الخياطة ثـم ورش الحـدادة والألمنيوم وتأتي في الأخير ورش تصليح وصيانة الأجهزة والسباكة ويعمل فـي هذه الورش نسبة قليلة من السكان تقدر بـ 270 عامل حرفي. (الغرفة التجارية الصناعية، 2007)، أما بالنسبة للإمكانيات الصناعية والتعدينية في منطقة تبـوك بشكل عام فتعتبر المنطقة فقيرة بوجه عام بالخامات المعدنيـة والبتـرول، وفـي منطقة الدراسة فإن جبل الرغامة بمنطقة مقنا جنوب مدينة حقـل يحتـوي علـى احتياطي يصل إلى 33 مليون طن من الجبس والانهيدرايت يمكن استغلالها فـي صناعة الزجاج والإسمنت والدهانات واحجار الزينة، كما تحتوي جبال مقنا علـى خام الباريت الذي يستخدم في إنتاج اللدائن والورق والخزف، ويوجد بجبال حقل الحجر الجيري بكميات يصعب تحديدها ويستخدم في صناعة الصلـصال الـذي يستخدم في صناعة الأسمنت البوتلاندي واحجار البناء والطوب، وقد انعكس ذلك على القطاع الصناعي بشكل عام حيث لا يوجد أي ملامـح لإمكانيـة صـناعية بمنطقة الدراسة ويساير ذلك الوضع العام بمنطقة تبوك حيث لا يوجد بها سـوى 31مصنعا للمواد الغذائية والكيمائية ومواد البناء والمنتجات المعدنية باسـتثمارات تقدر بحوالي 1.3 مليار ريال وعمالة تصل الى 2002 عامل. (وزارة البتـرول والثروة المعدنية، 2007).

الأعمال الأخرى: وتشمل العاملين في التشيد والبناء والنقل والمواصلات والفنادق والمطاعم وصيد الأسماك.

وخلاصة القول بأن القوى العاملة في المحافظة يعتمدون علـى الوظـائف الحكومية والمهن الحرة في مدينة حقل وباقي التجمعات تعتمـد علـى الرعـي، ولرفع سوية العمالة في المحافظة وتأهيلهم للقيام بالدور التنموي المطلـوب وهـم

بحاجة للتعليم والتدريب وتوفير المشاريع الإنتاجية من خلال القـروض والمـنح الحكومية لرفع المستوى الاقتصادي لسكان المحافظة.

3.4 مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية:

هنالك العديد من الخدمات والاحتياجات الواجب توفيرها للـسكان، ولكـن تختلف أهميتها من مجتمع لأخر تبعا لخصائص واحتياجات ومستويات الخـدمات في مجتمع، فعلى سبيل المثال، قد لا تكون للخدمات الزراعية فـي مدينـة حقـل أهمية تذكر لأن تربتها غير صالحة للزراعة، بينما تظهر الأهمية الكبيرة لمشاريع تنمية الثروة الحيوانية في المنطقة الشرقية من المحافظة، والحد من ظاهرة الأمية، وبمراجعة الخدمات والاحتياجات في منطقة الدراسة ومن خلال الدراسة الميدانية وجد أن سكان منطقة الدراسة يعانون من مجموعة مـن المـشاكل الاقتـصادية والاجتماعية، يظهرها الجدول رقم (13) والشكل رقم (8) كما يلي:

جدول رقم (13)

آراء أفراد العينة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه سكان محافظة حقل

المنطقة	الفقر (%)		البطالة (%)		غلاء المعيشة (%)		نقص الخدمات (%)		مشكلات زراعية (%)		مشكلات تربية الماشية (%)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حقل	23	11.5	44	22.0	91	45.50	25	12.50	4	1.00	15	7.50
علقان	8	16.0	5	10.0	12	24.00	18	36.00	1	2.00	6	12.00
الزيته	6	12.0	3	6.0	18	36.00	11	22.00	2	4.00	12	20.00
الوادي الجديد	13	26.0	1	2.0	9	18.00	15	30.00	3	5.00	10	19.00
ابو الحنشان	11	22.0	6	12.0	9	18.00	14	28.00	1	2.00	9	18.00
الشرف	10	20.0	8	8.0	7	14.00	22	44.00	2	4.00	5	10.00
مقنا	10	20.0	4	8.0	8	16.00	18	36.00	4	8.00	6	12.00
قيمة مربع كاي	7.9		23.46		37.22		30.25		11.54		16.48	

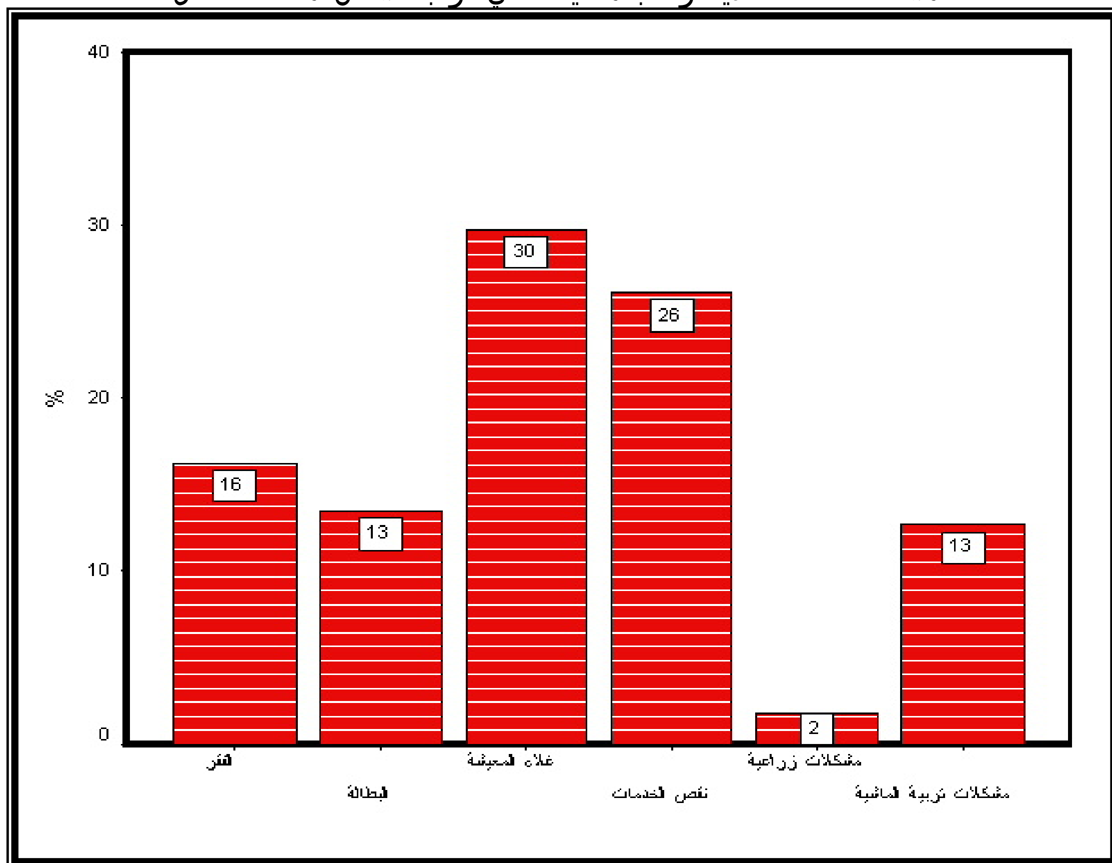
المصدر: الدراسة الميدانية.

يعاني قسم كبير من السكان من مشكلات اقتصادية تتمحور حـول غـلاء المعيشة والبطالة والفقر وهي مشكلات عامة تنتشر في المجتمعـات والمنـاطق الهامشية البعيدة عن المراكز الكبرى للدولة نتيجة لتدني الدخول الناتج عـن قلـة

وعدم إقبال الشركات المحلية والدولية على الاستثمار فيها، وتعتبـر حقـل مـن المناطق التي لم تحظى باهتمام كبير من حكومـة المملكـة العربيـة الـسعودية، ويلاحظ من الجدول رقم (13) والشكل رقم (16) التباين فـي حـدة المـشكلات الاقتصادية، حيث نجد أن غلاء المعيشة ونقص الخدمات تمثلان مشكلة كبيـرة لدى الكثير من سكان محافظ حقل، وفي مناطق أخرى تمثل مشكلة تربية الماشية الهم الأكبر لديهم بسبب اعتمادهم على الأعلاف في تغذية الماشية ومثلها مشكلتي الفقر والبطالة، حيث تشكل المشكلة الاجتماعية الثانية من حيـث الأهميـة فـي محافظة حقل.

شكل رقم (16)

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه سكان محافظة حقل



المصدر : الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية فـي آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المـشكلات المتعلقـة بالبطالـة،وغلاء المعيشة، ونقص الخدمات ومشكلات تربية الماشية عند مستوى دلالة ($P<0.05$)

ودرجات حرية (6)، ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالـة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المـشكلات المتعلقـة بالفقر و المشكلات المتعلقة بالزراعة، وفيما يلي عرض لأهم المـشكلات التـي يعاني منها سكان منطقة الدراسة:

مشكلة الفقر: يعني الفقر ببساطة تدني مستوى المعيشة أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعيا، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ويختلف مفهومه باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه أنه (حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك بعض السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعـبة كالمرض والإعـاقة والبـطالة والكـوارث والأزمـات).

ويربط الاقتصاديون بين الفقر وتدني الدخل، ويرى علمـاء الاجتمـاع أن الفقر لا يعني نقص الدخل فقط ولكنه يرتبط بالحقوق والعلاقات وكيفيـة تعامـل الناس فيما بينهم ونظرتهم إلى أنفسهم بالإضافة إلى عدم ملائمة الدخل. واعتبرت تقارير التنمية البشرية الفقر مفهوما مركباً متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد الحرمـان من الضرورات المادية ليتضمن مفهوم الحرمان من الخيارات والفرص التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية البشرية. فهدف التنمية أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية خلاقة وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق، لذا نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد للفقر هـو مفهوم القدرات وأهمها الصحة ومعرفة القراءة والكتابة وهما عاملان هامان في ما إذا كان الشخص تشمله حياة المجتمع أو أنه مستبعد منها.وينطبق ذلك على قـسم من سكان محافظة حقل من حيث الشكل والمضمون. حيث يشكو نحو ثلث سـكان المحافظة من مشكلة الفقر وما يترتب عليه من عدم القدرة علـى تـوفير الـسلع والخدمات، وتختلف هذه النسبة بين التجمعات السكانية في المحافظة حيث تـصل أقصاها إلى 26% من السكان في الوادي الجديد وأدناها 11.5 % في مدينة حقل، واتضح من خلال الدراسة الميدانية انخفاض دخل سكان القرى عن سكان مدينـة

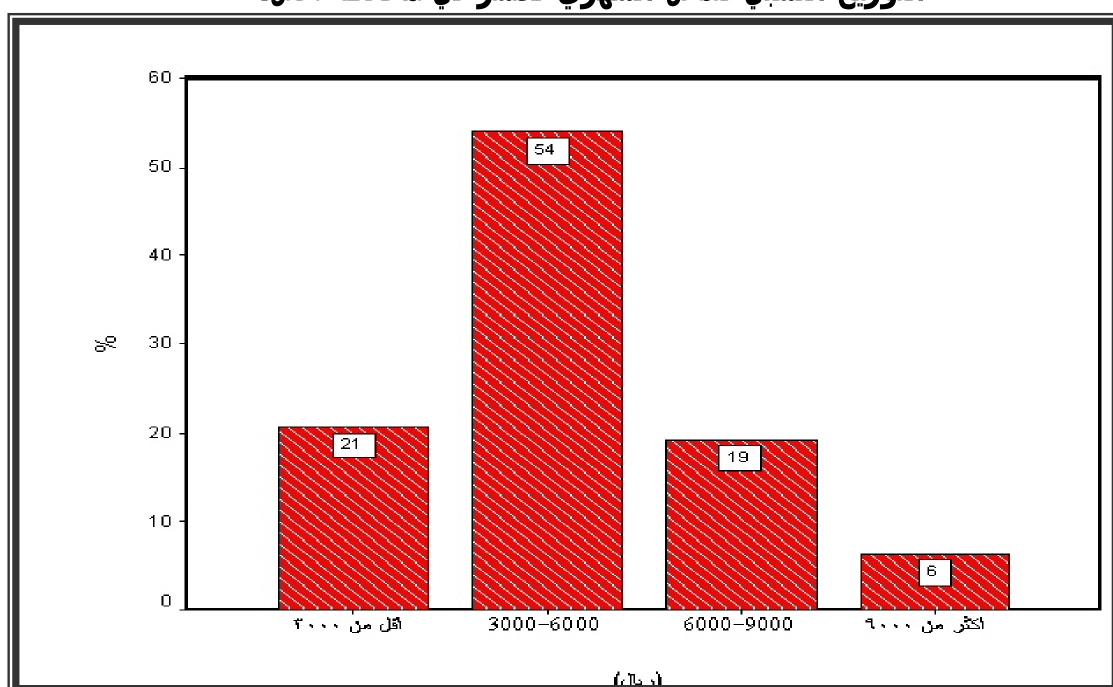
حقل حيث بلغ متوسط دخل السكان في القرى أقل من 3000 ريـال سـعودي شهريا بينما ظهر بنسبة قليلة دخل يصل إلي 4000 ريال سعودي شهريا في مدينة حقل. شكل رقم (17)

وأظهرت الدراسة الميدانية بأن متوسط حجم الأسرة بالمحافظـة حـوالي 6 أفراد، يتفاوت متوسط عدد الأسرة بين مدينة حقل والتجمعـات القرويـة، فبينمـا شكلت نسبة الأسر التي يبلغ عدد سكانها 6 أفراد حوالي 33 % من إجمالي عينة المدينة، إلا أنها بلغت حوالي 48 % من العينة المأخوذة من التجمعـات القرويـة والبدوية بالمحافظة، وهذا يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر في المحافظة.

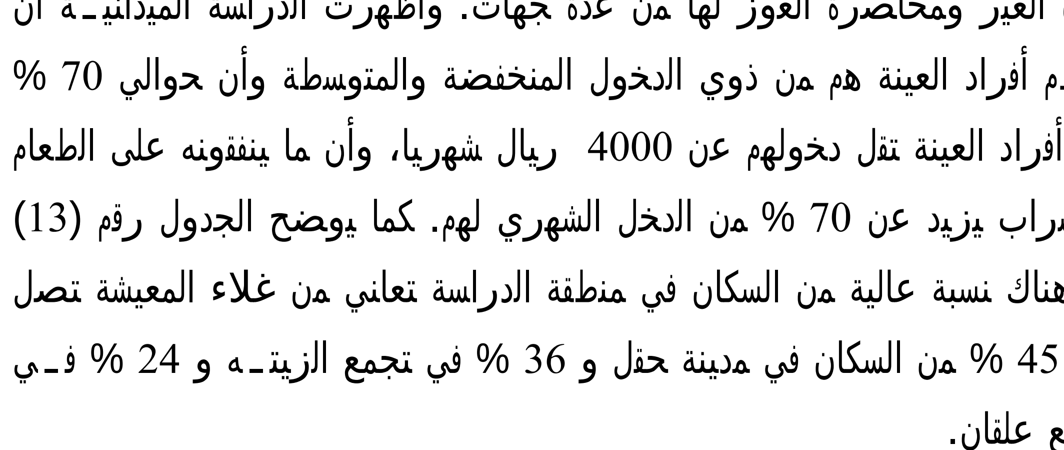
لم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول شكواهم من الفقر حيث بلغت قيم مربـع كاي ($\chi^2 = 7.94$) عند مستوى دلالة ($P < 0.05$)، مما يؤكد تباين دخل سكان محافظة حقل بشكل عام.

شكل (17)

التوزيع النسبي للدخل الشهري للأسر في محافظة حقل.



المصدر: الدراسة الميدانية.



غلاء المعيشة: تعاني الطبقة الوسطى في السعودية تبعات التضخم الذي يعيشه اقتصاد المملكة، مما أدخل هذه الطبقة في أزمات مالية خانقة ويبدو أن البعض في طريقه للدخول في قوائم الفقراء، ويعتقد اقتصاديون أن تنامي التضخم قد يؤدي إلى تلاشي الطبقة الوسطى تماما، بحيث يكون هناك فقراء وأغنياء فقط، معبرين عن قلقهم من أن ذلك قد يؤدي إلى خلل في التركيبة الاجتماعية ويتسبب في إفرازات خطيرة على المجتمع ككل، وفي حين يحصل الفقراء على دعم مباشر من الحكومة من مسكن وفواتير مدفوعة ومساندتهم من الجمعيات الخيرية لمواجهة الأعباء المعيشية، فإن الطبقة الوسطى تواجه شكاوى حقوقية نتيجة عدم التزامها تجاه الغير ومحاصرة العوز لها من عدة جهات. وأظهرت الدراسة الميدانية أن معظم أفراد العينة هم من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة وأن حوالي 70 % من أفراد العينة تقل دخولهم عن 4000 ريال شهريا، وأن ما ينفقونه على الطعام والشراب يزيد عن 70 % من الدخل الشهري لهم. كما يوضح الجدول رقم (13) أن هناك نسبة عالية من السكان في منطقة الدراسة تعاني من غلاء المعيشة تصل الى 45 % من السكان في مدينة حقل و 36 % في تجمع الزيتة و 24 % في تجمع علقان.

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول شكواهم من غلاء المعيشة حيث بلغت قيم مربع كاي ($\chi^2 = 37.22$) عند مستوى دلالة ($P < 0.05$)، ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى وجود فروق في الدخل بين سكان منطقة الدراسة.

1.3.4 البطالة:

تُعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستطيع القادرون على العمل، والباحثون عنه، الحصول على العمل. وبناء عليه، فالمتعطلون عن العمل هم القادرون على العمل ويبحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه في أي مكان. وعلى أساس ذلك، يتم حساب معدل (أو نسبة) البطالة التي تمثل نسبة هذه الفئة إلى إجمالي عدد أفراد قوة العمل. (الخريف، 2005). وعند حساب معدلات البطالة للسعوديين حسب

المناطق الإدارية، تبين أن هناك تبايناً في معدلات البطالة من منطقة إلى أخـرى، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات البطالة بين الذكور والإناث. وبالاعتماد على نشرة القوى العاملة – عام 1423هـ،فإن معدل البطالة للسعوديين بـشكل عـام تصل إلى 9.7%. وترتفع النسبة للإناث السعوديات لتصل إلى حوالي 22%، في حين تنخفض للذكور السعوديين إلى حوالي 7.6%. (رشوان، 2005)

وقد حظي موضوع البطالة في المملكة العربية السعودية بنصيب وافر مـن اهتمام الإعلام والمهتمين بشؤون التنمية خلال السنتين الماضـيتين علـى وجـه الخصوص. وهذا يدل – بلا شك - على أهميـة هـذا الموضـوع وحيويتـه وخطورته. وبناء على بيانات مسح القوى العاملة الذي قامت مصلحة الإحصاءات العامة بإجرائه في عام 1423هـ، نجد بأن معدلات البطالة مرتفعة على مستوى مناطق المملكة.

وبالنسبة للقوى العاملة في المحافظة فقـد بلـغ عـدد العـاملين بالأنـشطة الاقتصادية الحالية حوالي 6330 عامل من عدد سـكان المحافظـة الـذي يبلـغ 31000 نسمة، جدول رقم (14)، وهذه العمالة موزعة على الأنشطة الاقتـصادية المختلفة بالمحافظة، إلا أن العمالة الحكومية تمثل حوالي 47 % من جملة العمالة الاقتصادية بها، ويرجع ارتفاع نسبة العمالة الحكومية إلى عـدم تـوفر مـوارد ومشاريع تشجع على قيام أنشطة اقتصادية إنتاجية مثـل الزراعـة والـصناعة، بالإضافة إلى أن المدينة تمثل عاصمة للمحافظة ولذا تتمركز بها الأنشطة الإدارية والحكومية، في حين تمثل عمالة الرعـي بـالقرى 67 % مـن جملـة العمالـة الاقتصادية بالقرى والعمالة المتبقية موزعة على باقي الأنشطة بنسب أقل سـواء بالمدينة أو القرى، ومن خلال تحليل العلاقة بين حجم العمالـة وحجـم الـسكان الإجمالي، أمكن تحديد معامل الإعالة الاقتصادية الحالية بالمحافظة والـذي بلـغ حوالي 4.8 نسمة/عامل.

جدول رقم (14)

تطور أعداد السكان والعمالة بمحافظة حقل (1992-2007)

سنوات التعداد	1992م	2007م
السكان(نسمة)	22860	30700
العمالة	4383	6330
معدل النشاط الاقتصادي	21 %	
معدل الإعالة الاقتصادية	4.84 نسمة / عامل	

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2007.

وبالنسبة لمنطقة الدراسة تشير الدراسة الميدانية أن ما نسبته 28% من العائلات يوجد بها عاطلين عن العمل من الذكور والإناث، ويتراوح عددهم ما بين (1-4) أشخاص، وتكثر نسبة العاطلين عن العمل في المناطق القروية والبدوية فتصل نسبتها إلى 19%، بسبب ارتفاع نسبة الأمية والبعد المكاني عن الأنشطة الاقتصادية في المحافظة، وتقل في مدينة حقل، وتبلغ نسبة البطالة في المحافظة ككل حوالي 17% محسوبة من العينة الدراسية. وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المشكلات المتعلقة بالبطالة، ويوضح الجدول رقم (15) أن ارتفاع نسبة البطالة في العينة الدراسية يرجع إلى أسباب عديدة من أهمها قلة المشاريع التنموية (42%) في المحافظة وارتفاع نسبة الأمية (30 %) وقلة مراكز التأهيل الوظيفي (15%) وعدم ملائمة العمل (7%) وكثرة العمالة الوافدة الى المحافظة (6%).

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول أسباب البطالة المتعلقة بقلة مراكز التدريب وكثرة العمالة الوافدة بسبب اختلاف تأثير هذه العوامل حسب المناطق،حيث بلغت قيم مربع كاي ($\chi^2 = 20.46$) و ($\chi^2 = 26.5$) على التوالي عند مستوى دلالة ($P < 0.01$) ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأسباب عدم ملائمة العمـل وقلـة المـشاريع وارتفاع نسبة الأمية.

جدول رقم (15)
أسباب البطالة في محافظة حقل حسب آراء السكان

المنطقة	قلة مراكز التأهيل (%)		عدم ملائمة العمل (%)		قلة المشاريع (%)		كثرة العمالة الوافدة (%)		ارتفاع نسبة الأمية (%)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حقل	66	25.00	26	20.00	80	40.00	18	11.00	7	4.00
علفان	8	16.00	2	4.00	19	38.00	2	4.00	19	38.00
الزيته	8	16.00	4	8.00	21	42.00	3	6.00	14	28.00
الوادي الجديد	6	12.00	1	2.00	18	36.00	2	4.00	23	46.00
ابو الحنشان	7	14.00	4	8.00	25	50.00	2	4.00	12	24.00
الشرف	2	4.00	1	2.00	25	50.00	3	6.00	19	38.00
مقنا	10	20.00	2	4.00	21	42.00	4	8.00	13	26.00
قيمة مربع كاي	20.46		6.96		3.26		26.5		8.14	

المصدر : الدراسة الميدانية

ويرى الباحث أن توفير المشاريع التنموية وتوفير البرامج التدريبية المناسبة في مدينة حقل والقرى الأخرى سوف يساهم في التخفيف من هذه المشكلة التـي تعتبر من أهم معوقات التنمية في المحافظة.

مشكلات نقص الخدمات في المحافظة: وتشمل مـشكلة الخـدمات الاجتماعيـة ومشاكل البنية التحتية.

أ- الخدمات الاجتماعية: الخدمات هي أحـد أضلاع مثلـث التنميـة العمرانيـة (السكن-العمل- الخدمات)، كما أنها تمثل أحد عناصر توطين السكان، والخدمات هي المجال الرئيس للاستثمار في البشر، وحيث أن البشر هم الفئة المستهدفة مـن إحداث التنمية، على اعتبار أن من أهداف التنمية تحسين الحالة المعيشية للسكان- والخدمات تساهم بجزء كبير من تحسين حالة السكان، وعلية يجب الاهتمام برفع مستوى معيشة السكان (تعليميا وصحيا)، وبالنظر إلى نوعية الخدمات المتـوفرة

في محافظة حقل أمكن رصد خمسة مجموعات من الخدمات، وهـي : الخـدمات التعليمية، الخدمات الصحية، الخدمات الدينية، الخدمات الرياضـية والترفيهيـة، الخدمات العامة والأمن.

1-الخدمات التعليمية: بالنسبة لمدارس التعليم الابتدائي فهي متوفرة في تجمعات حقل، الزيته، علقان الوادي الجديد، مقنا، ابو الحنشان، الشرف، وبالنسبة للتعلـيم المتوسط فإنه متوفر في تجمعات حقل، الزيته، علقان، الوادي الجديد، مقنا، وتعتبر مسافة الوصول للمدرسة المتوسطة من تجمعات الشرف ومقنا والتي لا تتوفر فيها هذا النوع من المدارس طويلة وتتراوح بين (20-30 كـم)، أمـا المـدارس الثانوية نجد أنها لا تتوفر إلا في مدرستين في حقل ومقنا، ونظرا لعـدم وقـوع مدينة حقل في مكان غير متوسط جغرافيا في المحافظة، فإن هذا يحدث خلل فـي نطاق تأثير المدرسة الثانوية، فعلى سبيل المثال فإن الطالب الذي يقطن في تجمع الزيته يجب علية السير مسافة 81 كم يوميا للوصول للمدرسة، وأن أقرب مدرسة ثانوية لتجمع مقنا هو الشرف على بعد 80 كم، الأمر الذي يعكس وجود مـشكلة في التوزيع المكاني للمدارس الثانوية.

2- الخدمات الصحية: إن الخدمة الصحية (مع التعليم) هي من نوعية الخدمات المؤثرة بصورة مباشرة في إحداث تغيرات هيكلية في خصائص الموارد البشرية للمساهمة في تحقيق تنمية حقيقية، وبالنظر إلي التوزيع المكاني للخدمات الصحية على مستوى المحافظة نجد أنه يوجد مستشفيان بمدينة حقل وذلك لخدمة المحافظة بأكملها، إلا أن موقع مدينة حقل في أقصى الطـرف الـشمالي الغربـي لقـرى المحافظة لا يحقق عدالة في التوزيع المكاني لهذا النوع من الخدمة، وعليه فإنـه توجد مشكلة في إمكانية الوصول للمستشفى وخاصة في فترات حـدوث الـسيول التي تسبب انقطاع الاتصال بين مدينة حقل والمراكز التابعة لها بطريقة سـريعة، وأما إذا تعرضنا للمراكز الصحية فنجد أنها متواجدة في كل من مدينة حقل ومقنا والشرف وعلقان فقط،الأمر الذي يعكس سوء التوزيع المكاني لهذه الخدمة حيث تفتقر كل من قرى الزيته، ابو الحنشان إلى أية خدمات صحية.

3- الخدمات الدينية: تعتبر الخدمات الدينية من أهم الخـدمات المطلوبـة لـدى التجمعات الإسلامية بصفة عامه، لذا فأنه من الضروري العمل على توفير هـذه الخدمة بأفضل صورة ممكنة، وبالنظر إلى توفر هذه الخدمة بمحافظة حقل، نجـد أنها توفرت في ثلاث مستويات أساسية، وهي : مصلى العيد، المـسجد الجـامع، المسجد المحلي. ومن ثمة لا توجد مشكلة في هذا المجال.

4- الخدمات الرياضية والترفيهية والاجتماعية: لا تلعب الخـدمات الرياضـية والترفيهية والاجتماعية أي دور حقيقي في مجتمع محافظة حقل، الأمر الذي يدعو إلى محاولة الاهتمام بهذه الخدمات كإحدى الوسائل المساعدة في رفـع مـستوى مجتمع المحافظة.

ب- مشكلات البنية التحتية: إن البنية التحتية هي القاعدة التي تعتمد عليهـا أيـة تنمية، فبدونها لا يمكن تنفيذ المقترحات التي يمكن أن تحقق تنميـة حقيقيـة فـي المجتمع، وفي نفس الوقت لا يمكن جذب أية استثمارات إلا إذا توفر حد أدنى من البنية الأساسية، وقبل كل ذلك فان عناصر البنية الأساسية هـي حجـر الزاويـة لاستقرار السكان في مجتمعاتهم من خلال تحقيق متطلباتهم الأوليـة مـن ميـاه الشرب والصرف الصحي والطاقة الكهربائية والاتصالات وشبكة الطرق، ويعاني السكان في المناطق القروية والبدوية في المحافظة من نقص حاد في خدمات المياه والكهرباء والاعتماد على الآبار ومولدات الكهرباء الخاصـة وبعـض الخـدمات البسيطة التي تقدمها البلديات في هذه المناطق، أما بالنسبة لمدينة حقل فلا يوجـد مشاكل كبيرة من قضايا المياه التي تصل عبر الـشبكة والتـي لا يـتم بالعـادة استخدامها للشرب ولكن للاستخدامات المنزلية فقط ويتم الحـصول علـى ميـاه الشرب إما من خلال شراء مياه محطة التحلية بعد فلترتها (مـن خـلال القطـاع الخاص) أو شراء مياه الشرب المعبأة، وبالنسبة للموارد المائية بالمحافظة تبـين للباحث فقر المحافظة مائيا (مياه جوفية، أمطار وسيول، مياه سطحية) حيـث لا يوجد إلا مصدرين للمياه بمحافظة حقل هما: الآبار الجوفية، وتحلية مياه البحـر، بالنسبة للآبار الجوفية فإنه يوجد 8 آبار، ثلاثة منها في مدينة حقل تقـوم بتغذيـة جزء من المدينة، وثلاثة آبار في قرى الزيته، علقان، الشرف وبئرين فـي مقنـا

تقوم بتغذية تجمعات المحافظة. أما النسبة إلى تحلية مياه البحر فقد تم إنشاء محطة تحلية المياه في شمال المحافظة عام 1997 بطاقة إنتاجيـة تـصل إلـى 4700 م3/يوم، وهذه المحطة مرتبطة بشبكة لتغذية مدينة حقل بنسبة تصل إلـى 85 %، ولا يتم تغذية أياً من التجمعات الأخرى بالمحافظة. وفي الوقـت الحـالي يوجـد شكوى بالمدينة من نقص في إمداد المناطق السكنية بالمياه نتيجة عدم وجود سـعة تخزين وضخ يكفي استهلاك جميع المناطق السكنية المتصلة بشبكة المياه في وقت واحد، ونتيجة لهذا الوضع يتم الآن الانتهاء من عمل خزان ارضي جديـد ليقـوم على إمداد المناطق السكنية بالمياه وضخ المياه إلى القرى والتجمعـات الـسكنية الأخرى في المحافظة.

أما بالنسبة لمشروع الصرف الصحي في مدينة حقل فإن العمل جار علـى توصيل هذه الخدمة لكل أحياء المدينة، حيث تبلغ عدد المساكن المخدومة بـشبكة الصرف الصحي 1067 مسكن فقط.(مصلحة الإحصاءات العامة، 2005).

بالنسبة لجمع النفايات الصلبة فانه لا يوجد نظام ثابت للجمع والفرز، وإنمـا النظام يعتمد على البلدية في جمع المخلفات من الشوارع ونقلها والـتخلص منهـا جنوب المدينة بطريق الحرق المكشوف. (بلدية مدينة حقل، 2007).

بالنسبة للطاقة الكهربائية فيتم تغذية مدينة حقل من محطة محولات حقل التي تغذي 98% من أحياء المدينة ولا يتم تغذية قـرى المحافظـة بالكهربـاء ويـتم الاعتماد على المولدات الخاصة للسكان.

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحـصائية بـين آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول شكواهم من نقص الخدمات العامة حيث بلغت قيم مربع كاي ($\chi^2 = 30.24$) عند مستوى دلالة ($P < 0.05$)، ويرجـع السبب في هذا الاختلاف الى الفارق في مستوى الخدمات بـين أجـزاء منطقـة الدراسة.

مشكلات الثروة الحيوانية والزراعة: يتصف الظهير الصحراوي لمحافظة حقـل بالتخصص الواضح في رعي وتربية الأغنام والإبل، ويعمل في هذا القطاع مـا نسبته 67 % من العمالة الاقتصادية بالقرى والتجمعات البدويـة، ويعـاني هـذا

القطاع من قلة المياه وفقر المرعى، ويعتمد معظم مربي الماشية على الأعلاف التي أصبحت هاجسا لملاك الثروة الحيوانية جراء ارتفاع أسعار الشعير التي وصلت إلى سعر خيالي ولم يعد باستطاعة الكثير من مربي المواشي شراؤه رغم توافره في السوق، مما جعل الكثير منهم يتجه إلى شراء الأعلاف المحلية مثل البرسيم، التبن، والرودس، وذلك بحثاً عن الأسعار المناسبة، ولكن هذه الأعلاف قد طالها نصيبا من الارتفاع، وتضاعفت أسعارها رغم أنها إنتاج محلي ولا تغني عن الشعير الذي يعد الغذاء الرئيسي للمواشي. وعند سؤال المبحوثين عن أهم مشاكل الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة كانت إجاباتهم تتمحور حول عدم توفر المرعى وعدم وجود الأطباء البيطريين وارتفاع أسعار الأعلاف التي إذا لم يتم تخفيض أسعارها سوف تكون حيواناتهم مهدده بالانقراض، وأن الكثير من المربين يفكرون في بيع ابلهم وأغنامهم والتخاص منها. أما بالنسبة للمشاكل الزراعية فإن محافظة حقل تخلو من المشاريع الزراعية الكبيرة وذلك بسبب تربتها الغير صالحة للزراعة وعدم وتوفر الماء، وعدم توفر القروض الزراعية وقلة رؤوس الأموال التي يمكن توظيفها في إقامة مشاريع زراعية كبرى خاصة في جنوب غرب منطقة الدراسة التي تصلح تربتها لزراعة النخيل.

وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المشكلات المتعلقة بالزراعة و الثروة الحيوانية بسبب اختلاف الاهتمام بها، حيث بلغت قيمة مربع كاي (χ^2 = 16.48) عند مستوى دلالة ($P < 0.05$).

وخلاصة القول فإن السكان في محافظة حقل يعانون مشكلات الفقر والبطالة وغلاء الأسعار ومشكلات التوزيع المكاني للخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية خدمات البنية التحتية خارج مدينة حقل، ويعاني الحيوان مشكلة الماء والمرعى كما تعاني الزراعة من مشكلات التربة والماء والتمويل اللازم.

الفصل الخامس

المؤشرات التنموية في محافظة حقل في الوضع الراهن والبرامج التنموية المقترحة

يركز هذا الجزء من الدراسة على استخلاص أهـم العوامـل والمقومـات والظروف المرتبطة بالوضع التنموي الراهن لتحديد تأثيرها على عمليـة التنميـة المستقبلية، سواء كانت هذه العوامل إيجابية أو سلبية، لأنها في النهاية تعمل علـى توجيه عملية التنمية من خلال الاستفادة من الإيجابيات المتاحة ومحاولـة عـلاج المشاكل وتحويلها إلى إيجابيات. ويشمل هذا الجزء على جانبين، الأول يحاول أن يستخلص أهم المؤشرات المحلية التي تؤثر بصورة مباشرة علـى التنميـة فـي المحافظة، والثاني هو فهم اتجاهات السكان المحليين نحو برامج التنمية المقترحـة في المحافظة ومحاولة طرح واستعراض القضايا التي تؤخذ في عين الاعتبـار عند إعداد الدراسات التخطيطية والتنموية لمحافظة.

1.5 محددات وموجهات التنمية بمحافظة حقل

سيتم تناول هذا لموضوع من جانبين، الأول هو تقييم وتصنيف المـؤثرات والقوى التي تعمل على توجيه عملية التنمية وتشمل المؤثرات الخارجية والداخلية، والثاني تجميع الجوانب الإيجابية واعتبارها إمكانيات تمثل التنمية الحقيقيـة فـي المحافظة.

1.1.5 محددات ومقومات التنمية

من الأساليب التي يمكن استخدامها لتوضيح محددات ومقومات التنمية فـي محافظة حقل هو فهم وتحليل الوضع الراهن من خلال تصنيف الجوانب المختلفة إلى جوانب إيجابية وأخرى سلبية حيث تم تقسيم هذه العوامل إلى نوعين كالتالي:

أولا: العوامل المحلية: (الجانب الأول: الخصائص الإيجابية وإمكانيات المكان):

ويظهر الشكل رقم (18) موجهات التنمية في محافظة حقل والتي نجملهـا بما يلي:

المقومات الطبيعية: من خلال دراسة الموقع الجغرافي لمحافظة حقل تبين للباحث توفر العديد من المواقع والمناطق الساحلية ذات الخصائص الطبيعيـة المتميـزة سواء من حيث خصائص المياه، درجات الحرارة، الحياة البحرية وتواجد الشعاب المرجانية، تعتبر هذه المقومات أساسية لمحافظة حقل لتكـون منطقـة سـياحية متميزة في مجال السياحة البيئية والرياضة المائية.

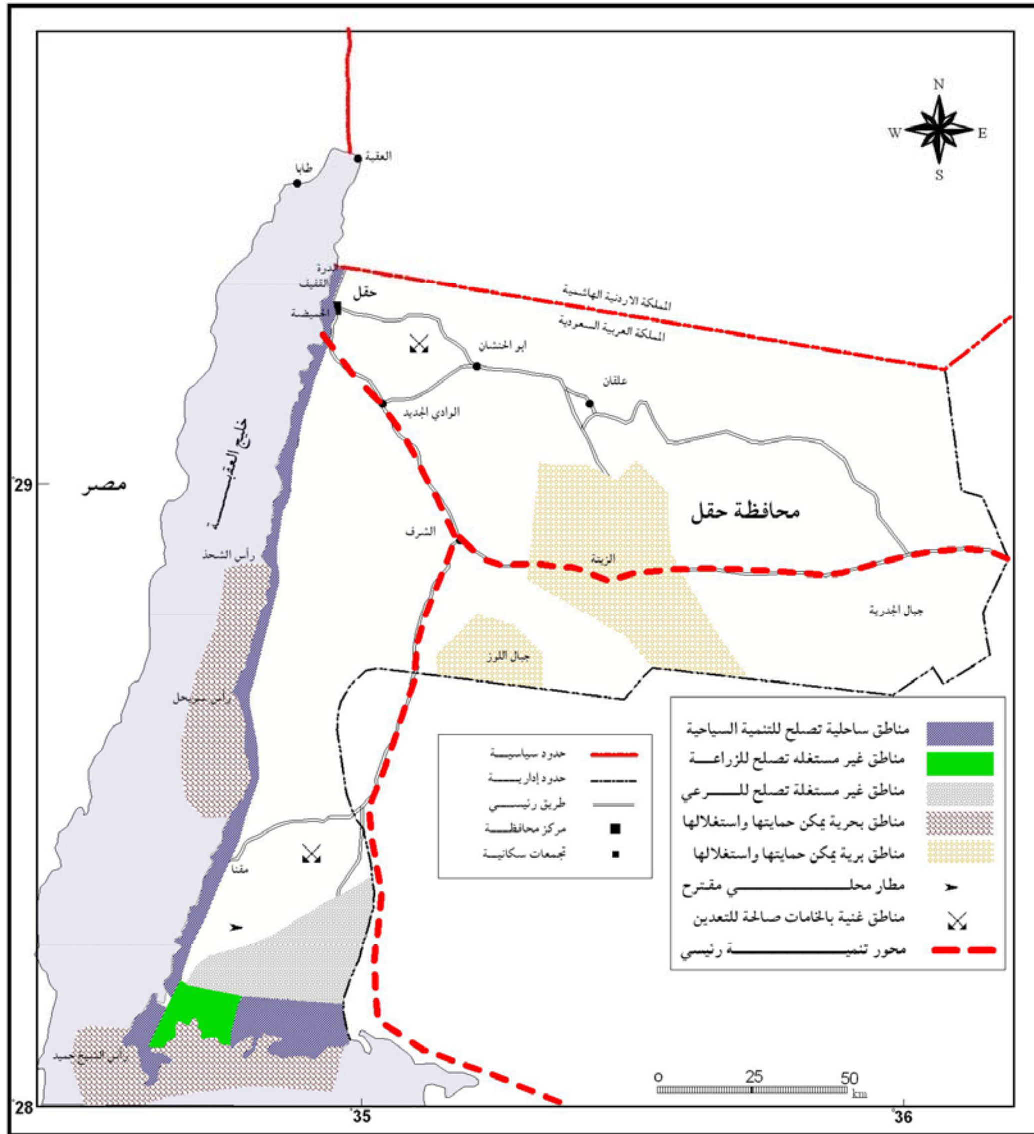
التباين المكاني: تتميز المحافظة بتنوع البيئات المحلية فيها، فبالإضافة إلى البيئـة البحرية توجد البيئة البدوية وأنشطتها الرعوية، وبالانتقال إلى المنطقة الجنوبيـة تظهر البيئة الصحراوية المنبسطة بجانب بعض الأراضـي الـصالحة للزراعـة والرعي، الأمر الذي يعطي المكان تنوع في الأنشطة التي يمكـن توطينهـا فـي منطقة الدراسة.

الموارد البحرية: إن وقوع محافظة حقل على خليج العقبة وما يحتويه من ثـروة سمكية يمثل ثروة اقتصادية كبيرة إذا أحسن استغلالها، فقطـاع صـيد الأسـماك بمنطقة الدراسة ضعيف جدا بالمقارنة مع إمكانيات المكان، ونظرا لطبيعة الساحل المتعرج تتوفر الشعاب المرجانية في الكثير من مناطقه، كما أن وجود الخلجـان الصغيرة في مناطق أخرى يوفر إمكانية وجود أماكن للقوارب وبيئة مناسبة لتكاثر الأسماك.

العوامل المحلية:

(الجانب الثاني: مشاكل ومعوقات التنمية) وتتمثل فيما يلي:

انخفاض المستوى التعليمي والمهني لسكان محافظة حقل: يقلل هذا العامل مـن إمكانية استخدام الموارد البشرية المحلية كأحد وسائل تنفيذ الخطط التنموية، ويقلل من إمكانية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان منطقة الدراسة في وقت قصير.



شكل (18) موجهات التنمية في محافظة حقل.

المصدر: الخرائط الطبوغرافية، عمل الباحث

ضعف الموارد المائيـة: عند استعراض الوضع المائي في المحافظة يتـضح أن محطة التحلية في المحافظة تشكل المصدر الرئيس للمياه، على اعتبار أن الموارد المائية السطحية والجوفية نادرة، ويعتبر هذا العامل من العوامـل الرئيـسة فـي اقتراح مشاريع كبرى تحتاج للمياه مثل الزراعة والصناعة.

البعد المكاني بين محافظة حقل وبقية أنحاء المملكة: رغم التميز النسبي للموقـع الجغرافي للمحافظة إلا أن وقوعها في أقصى شمال غرب المملكة، بالإضافة إلى قلة السكان فيها، أدى إلى ضعف ربطها بالمناطق الأخرى.

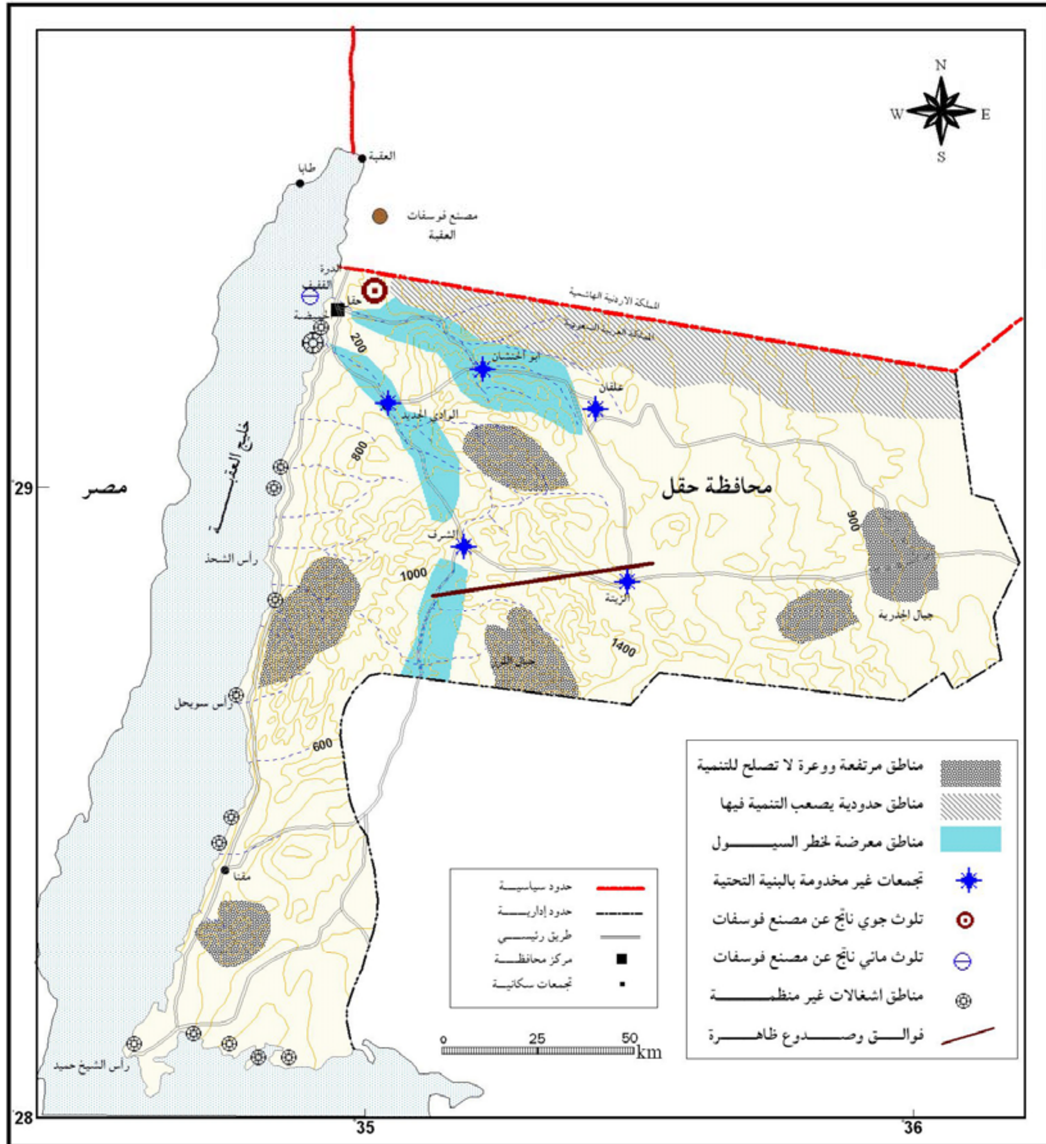
عدم توفر الأراضي الصالحة للزراعة والرعي: لقد أدت قلـة التربـة الـصالحة للزراعة والرعي وقلة الموارد المائية إلى التقليل من إمكانيـات تنميـة المنطقـة بواسطة التكامل بين الأنشطة المختلفة.

ضعف شبكة الطرق: لا تؤهل شبكة الطرق الحالية في المحافظـة لقيـام أي دور تنموي، إذ لا يوجد في المحافظة سوى عدد محدود من الطرق الإسفلتية (حقل- تبوك- الشرف-مقنا-راس حميد – أجزاء قليلة من الشاطئ الساحلي).

المخاطر الطبيعيـة: وتتمثل في السيول، وهو الأمر الذي يجب التعامل معه بعناية حيث يمكن تقليل تأثيرها السلبي من خلال تحديد مسار هـذه الـسيول، وتبـين الخريطة رقم (19) بعض محددات التنمية في محافظة حقل

ثانياً: العوامل الخارجية: (الجانب الأول: الفرص المتاحة للتنمية):

الموقع الجغرافي الإقليمي: إن موقع محافظة حقل على منطقة حدودية متميـزة، بقربها من ميناء هام هو خليج العقبة يمكن أن يحقق لها ميزة تجارية وصـناعية، بالإضافة إلى وجودها على طريق الحجاج والمعتمرين القادمين برا مـن مـصر وشمال إفريقيا وهذا يؤهلها لأن تكون مركز خدمي تجاري على هذا المسار، بمـا قد يزيد من نجاح مشروعات التنمية المقترحة.



شكل (19) محدادات التنمية في محافظة حقل

المصدر : الخرائط الطبوغرافية، بلدية حقل.

قربها من سوق السياحة العالمي: وفر موقع المحافظة على خليج العقبة ميـزة نسبية عالمية في مجال الرياضة المائية وخاصة الغوص والتـزلج علـى المـاء (الأمر الذي يؤهل الساحل الشرقي لخليج العقبة للعمل السياحي كما هو الحال في مناطق شرم الشيخ ونويبع والعقبة وطابا).

احتمالية إقامة جسر يربط بين السعودية ومصر: الأمر الذي يمكن أن يغير مـن معالم المنطقة الجنوبية للمحافظة وذلك بإقامة (منـاطق تجـاره حـره، منـاطق صناعية، مناطق خدمية، مشروعات سياحية)، وهذا يشجع على التنميـة ويرفـع القيمة الاقتصادية للمنطقة ويجعلها جاذبة للقطاع الخـاص، خاصـة وأن مـسار الجسر المقترح (من رأس الشيخ حميد جنوب مقنا إلى رأس نصراني في الجانب المصري) وتكون الفرصة مهيأة أكثر في الجانب الـسعودي لإقامـة المـشايع التنموية وذلك لانبساط الأراضي وقربها من المحاور الإقليمية وبعض المـوانئ المحلية.

العوامل الخارجية: (الجانب الثاني: التهديدات المحتملة):

المنافسة في المجال السياحي: على الرغم من التميز في الخـصائص الطبيعيـة والبيئية لمنطقة الدراسة إلى جانب موقعها الجغرافي، إلا أنها قريبـة جـدا مـن مناطق تقدم منتج سياحي متميز (مثل العقبة، شرم الشيخ، طابا، جنوب سـيناء) وأن التسهيلات المقدمة في هذه المناطق التي قد لا يمكن تقديمها فـي المحافظـة نتيجة للقيود الاجتماعية، الأمر الذي يدعو إلى محاولة التكامل والتعاون مع هـذه المناطق، وخاصة الشواطئ المصرية، وعدم تقديم نفس المنتج السياحي.

2.5 مقومات التنمية وإمكانيات المكان

بعد استعراض أهم الجوانب الإيجابية والسلبية والتي يمكن أن تؤثر علـى التنمية في محافظة حقل، وفي محاولة لتحديد مقومات الوضع الراهن للمحافظـة والتي يمكن أن تساهم في تحديد مسار التنمية المقترحة في المحافظة، فإنه يمكـن تلخيص هذه المقومات في أربعة مجموعات أساسية من المقومات التنموية:

مقومات مكانية: الموقع الجغرافي للمحافظة على محور حركة دولية (تجارة بين الأردن والسعودية، حج وعمرة من الأردن ومصر وشمال أفريقيا) يؤهلها للقيام بدور منطقة تجارية في إقليم خليج العقبة.

مقومات بيئية: إن موقع المحافظة على ساحل خليج العقبة بما يميزه من شواطئ رملية، شعاب مرجانية، مناخ متميز، يؤهلها للقيام بدور سياحي في شمال المملكة، كما يمكن أن تجذب قدرا من السياحة الخارجية (خاصة في منطقة رأس الـشيخ حميد).

مقومات اقتصادية: تتميز محافظة حقل بالبيئة البحرية من حيث وجـود خلجـان ومراسي طبيعية يؤهلها بصورة أساسية لتوطين الأنشطة السياحية، هذا بالإضافة إلى البيئة الصالحة لتكاثر الأسماك يؤهلها للقيام بأنشطة الصيد البحري، هذا غير إمكانية تنمية النشاط الرعوي بالمنطقة لتنمية البيئة البدوية بالمحافظـة. كمـا أن موقعها كمنطقة حدودية يؤهلها أيضا كمنطقة تجارة حرة.

ومن جانب آخر فإن هناك حاجة إلى تطـوير مجـالات البنيـة التحتيـة والاجتماعية في منطقة الدراسة.

3.5 البرامج التنموية المقترحة :

من خلال التحليل السابق لمؤشرات التنمية في المحافظة ومعرفة العوامـل والمقومات والظروف المرتبطة بعملية التنمية المستقبلية ومحدداتها، ومن خـلال دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ورصد المشاكل التـي تواجـه سكان المنطقة سواء المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية، يمكـن تحديـد ومعرفـة البرامج التي يمكن أن تساعد في عملية التنمية في محافظة حقل، ولأن كل منطقة وكل مجتمع به ما يميزه عن غيره، سواء من خـلال الخـصائص المكتـسبة أو المقومات الطبيعية المستغلة أو غير المستغلة، ولأن السكان المحليـين أو سـكان المنطقة هم أدرى الناس بطبيعة منطقتهم، جاء هذا الجزء من الدراسـة لمعرفـة وتحديد البرامج التنموية المقترحة التي تحظى باهتمام أكبر، سواء على مـستوى سكان المحافظة ككل أو حسب سكان المناطق والتجمعات في المحافظة، ويوضـح

الجدول رقم (16) شكل رقم (20) برامج التنميـة المقترحـة والنـسب المئويـة لتفضيلها.

جدول رقم (16)

آراء أفراد العينة في برامج التنمية المقترحة في محافظة حقل

المنطقة	الفروض والمنح		التعليم والتدريب		الخدمات العامة والبنية التحتية		المشاريع السياحية		تنمية الزراعة والثروة الحيوانية	
	العدد	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**
حقل	**29**	**14.5**	**28**	14	14	**7**	**110**	**55**	**19**	**9.50**
علقان	9	**18**	**6**	12	3	**6**	**14**	**28**	**18**	**36**
الزيته	**12**	**24**	**6**	**12**	**2**	**4**	**15**	**30**	**15**	**30**
الوادي الجديد	**9**	**18**	**7**	**14**	**6**	**12**	**11**	**22**	**17**	**34**
ابو الحنشان	**7**	**14**	**4**	**8**	**3**	**6**	**7**	**14**	**29**	**58**
الشرف	**6**	**12**	**7**	**14**	**3**	**6**	**7**	**14**	**27**	**54**
مقنا	**11**	**22**	**6**	**12**	**3**	**6**	**5**	**10**	**25**	**50**
قيمة مربع كاي	**3.99**		**1.2**		**5.01**		**47.94**		**58.21**	

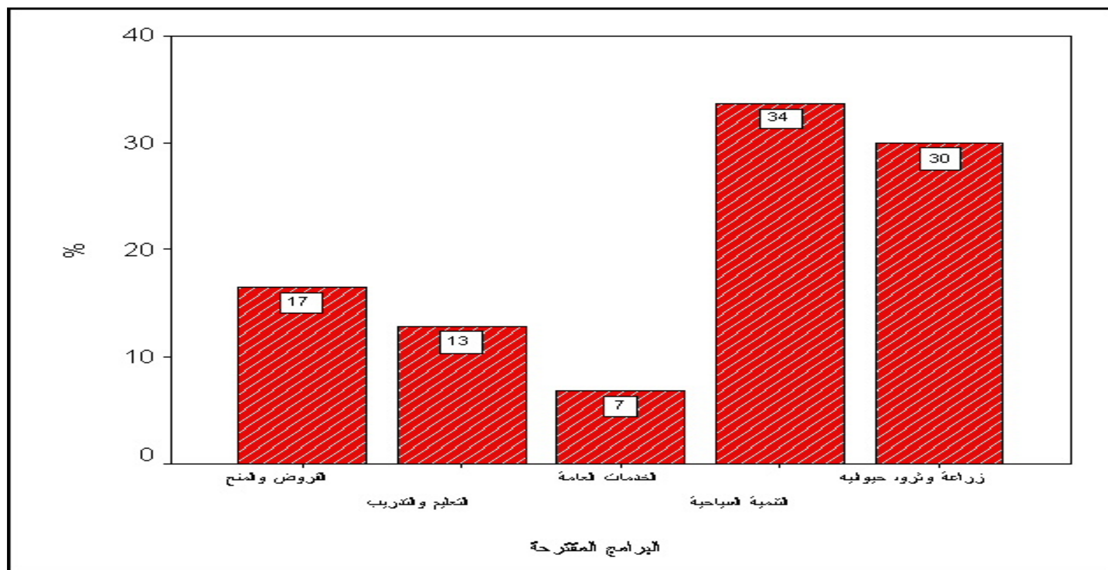
المصدر: العمل الميداني

يبين الجدول السابق إن إقامة المشاريع السياحية في المحافظة يحتل المرتبة الأولى من بين برامج التنمية المقترحـة بنـسبة 34 % مـن آراء المبحـوثين، ويلاحظ أن سكان مدينة حقل ومن خلال الفرص المتاحة للتنمية الـسياحية فـي المدينة هم أكثر تأييدا لهذا البرنامج بنسبة 55 %، ويأتي في المرتبة الثانيـة مـن حيث الأهمية النسبية للبرامج المقترحة برنامج تنمية الزراعية والنهوض بـالثروة الحيوانية بنسبة 30 %، ويلاحظ من خلال الجدول بأن سكان التجمعات القرويـة والبدوية هم أكثر تأييدا لهذا البرنامج بنسبة تصل أكثر من 50 %، ويـأتي فـي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية برنامج القروض والمنح الحكوميـة وهـو يحظى بتأييد متقارب على مستوى المناطق في المحافظة بنسبة 17 %، ويأتي في

المرتبة قبل الأخيرة برنامج التعليم والتدريب ومحو الأمية بنسبة 13 %، ويـأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة برنامج تحسين مستوى الخدمات العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي وطرق وغيرها بنسبة 7 %. ولم تظهـر نتـائج التحليـل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء السكان في محافظـة حقـل حول برامج التنمية المقترحة، فيما عدا برنامج التنمية السياحية وبرنـامج تنميـة الثروة الحيوانية والزراعة، حيث بلغت قيم مربع كاي ($\chi^2 = 47.94$) و($\chi^2 = 58.21$) على التوالي عند مستوى دلالة ($P < 0.01$)، وهذا يشير إلى تشابه المعاناة بين السكان والتشابه في مقترحاتهم حول معالجة المشاكل التي تواجه التنمية فـي المحافظة.

شكل رقم (20)

التوزيع النسبي للبرامج التنموية المقترحة في محافظة حقل.



المصدر : الدراسة الميدانية

برنامج التنمية السياحية:

يحتل هذا البرنامج المرتبة الأولى في تفضيل سكان منطقة الدراسة للمـشاريع التنموية المرغوبة في محافظة حقل، وهذا أمر طبيعي في ظل تـوفر إمكانيـات التنمية السياحية، حيث تمثل محافظة حقل منطقة السياحة الشاطئية لمنطقة تبـوك،

وذلك بما تحتوية من مناطق ذات خصائص شاطئيه متميزة من مناخ معتدل طوال العام ولطيف الحرارة صيفا، وتوفر الشواطئ الرملية المتميزة، بجانب توفر الكثير من الإمكانيات السياحية مثل المياه الضحلة الصالحة للسباحة والترفيه، أو منـاطق الشعاب المرجانية الجاذبة لرياضة الغوص التي تنتشر على سواحل خليج العقبـة (وخاصة في القطاع الشمالي منه بالقرب من سواحل مدينة حقل وبجنوب خلـيج العقبة بين مقنا وراس الشيخ حميد حيث الأعشاب البحرية جنوب محافظـة حقـل وبمنطقة راس سويحل)، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي علـى الحـدود الدوليـة وقربها من عدد من الدول مثل الأردن ومصر، هذا غير المشهد الجميل للمنطقـة خاصة المنطقة الغربية ورؤية جبال سيناء كخلفية لمياه خليج العقبة. وعلى الرغم من امتداد ساحل خليج العقبة لأكثر من 140 كم في المحافظة إلا أن مياه الخليج لم يتم استغلالها كمناطق سياحية متطورة، ونظرا لأن هذه الخصائص قلما تتواجد في مكان واحد، لذا وجب تطوير المنطقة سـياحيا لتكـون القاعـدة الاقتـصادية لمحافظة حقل ومنطقة تبوك في ظل فقر المحافظة للمقومات الاقتصادية. تبين من خلال الدراسة الميدانية أن حوالي 52 % من المبحوثين يؤيدون إقامة المـشاريع السياحية في المحافظة من خلال إنشاء المنتجعات السياحية والفنادق والـشاليهات وتوفير أماكن مبيت على الشواطئ بما يتلاءم مـع طبيعـة ومفـاهيم المجتمـع السعودي،وأن 36 % يؤيدون أن تتولى الجهات الحكومية إقامة المشاريع السياحية ودعمها ضمن الظروف الحالية للسياحة في المنطقة حيث يتخوف القطاع الخاص من إقامة المشاريع السياحية مما يستدعي تحفيز هذا القطاع بالقيام بدورة التنموي في المنطقة.ويوضح تحليل اختبار مربع كاي (χ^2 =15.76) وجود علاقـة ذات دلالة معنوية إحصائيا ($P < 0.01$) ودرجات حرية 2، بـين آراء الـسكان فـي المحافظة حول اتجاهات التنمية السياحية المرغوبة في المحافظة، ويرجـع سـبب ذلك الاختلاف في الاهتمام حيث ان سكان مدينة حقل أكثـر اهتمامـاً بموضـوع التنمية السياحية.

برنامج القروض والمنح:



تبين من خلال الدراسة الميدانية أن حوالي 67 % من المبحوثين أجاب بأن حد الفقر في المحافظة لأسرة مكونة من 6 أفراد هو مبلغ لا يقل عن 3000 ريال شهريا، ضمن الأوضاع الاقتصادية الحالية واثر الأزمة المالية العالمية على رفع الأسعار. وإذا علمنا بأن حوالي 75 % من الأسر في منطقة الدراسة تقل دخولهم الشهرية عن 6000 ريال، تبين أن سكان محافظة حقل بحاجة للقروض والمنح التي من خلالها يستطيعون إقامة مشاريع اقتصادية تساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. وأوضحت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 40 % من المبحوثين يفضلون إقامة المشاريع الخاصة بهم لتحسين ظروفهم الاقتصادية، و أظهرت الدراسة أيضا بأنه عند توفر هذه القروض سوف يتم استثمارها في التجارة والزراعة وتربية الماشية والمشاريع الصغيرة الخاصة بالمهن والحرف اليدوية، وأن ما نسبته 31 % من المبحوثين يفضلون إقامة المشاريع السكنية الخاصة بهم إذا ما علمنا بأن نسبة كبيرة من سكان المناطق القروية والبدوية ما زالوا يسكنون في بيوت الشعر والصناديق (الكرفانات)، وأن النسبة الباقية يفضلون القروض الخاصة بحل المشاكل الأسرية والزواج، تبين من خلال تحليل اختبار مربع كاي (χ^2 =10.88) وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائيا $P <$ (0.01) ودرجات حرية 3، بين آراء السكان في المحافظة حول الحاجة للقروض والمنح الحكومية.

برنامج التعليم والتدريب المهني:

لقد تم توضيح الوضع التعليمي في المحافظة عند الحديث عن الخصائص المكتسبة للسكان في منطقة الدراسة، وهذا الوضع يظهر مدى حاجة سكان منطقة الدراسة إلى التعليم والتدريب، وإعادة الخطط الخاصة بالتعليم في منطقة الدراسة، وخاصة إذا علمنا بأن المفهوم الحديث للتنمية لم يعد ذلك المفهوم الذي كنا نسمع به سابقاً من حيث تصنيف المناطق بناء على دخولها أو تجهيزاتها الأساسية أو نسبة العمران بها، بل اصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي والتقني، محدداً بذلك المفهوم الجديد للتنمية وعلاقتها اللصيقة بالتعليم.

وبناء على ذلك فيجب إتباع طرق منهجية تركز على السكان وطريقة تفكيرهم وتغيير العادات السابقة وتأكيد أهمية التعليم لديهم والعمل على إيجاد الدافع الشخصي للتعلم وكسب المعرفة، ويوضح الجدول رقم (17) والشكل رقم (21) نوع التعليم الذي يفضله السكان في محافظة حقل، حيث يظهر الشكل بان ما نسبته 36 % من المبحوثين يفضلون برامج التعليم الجامعي بكافة التخصصات الأكاديمية و34 % يفضلون التدريب المهني و26 % يفضلون قطاع التعليم الصحي والباقي يفضلون التعليم التجاري، ويظهر الجدول بعض الفروق بين نوعية التعليم المرغوب حسب مكان السكن فنجد بأن 53 % من السكان في مدينة حقل يفضلون التعليم الجامعي، بينما نجد أن نسبة كبيرة من السكان في التجمعات القروية والبدوية يفضلون التدريب المهني.

جدول رقم (17)

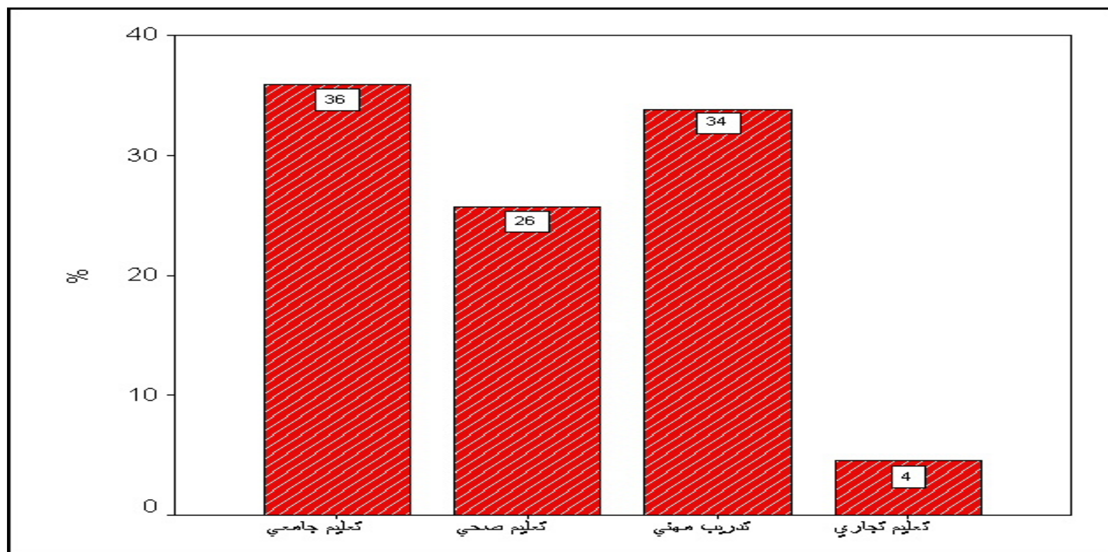
التوزيع النسبي لنوعية التعليم المرغوب في مناطق محافظة حقل

المنطقة	تعليم جامعي (%)		تعليم صحي (%)		تدريب مهني (%)		تعليم تجاري (%)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حقل	107	53	35	17.5	45	22.5	11	7.5
علقان	11	22	17	34	23	46	0	0
الزيته	14	28	13	26	21	42	2	4
الوادي الجديد	9	18	16	32	24	48	1	2
ابو الحنشان	11	22	21	42	15	30	4	8
الشرف	11	22	18	36	22	44	1	2
مقنا	16	32	12	24	19	38	3	6
قيمة مربع كاي	28.85		12.99		7.29		8.88	

المصدر : الدراسة الميدانية

شكل (21)

التوزيع النسبي لنوعية التعليم المرغوب في محافظة حقل



أظهر تحليل اختبار مربع كاي (χ^2 =228.65)،وجود علاقة ذات دلالـة معنوية إحصائيا ($P < 0.01$) ودرجات حرية 3، بين آراء السكان في المحافظـة اتجاه التدريب ونوعية التعليم المطلوب في المحافظة، بسبب اختلاف الاهتمام بها.

برنامج التنمية الزراعية والثروة الحيوانية:

أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة كبيرة من سكان المناطق القروية والبدوية يعتمدون على الثروة الحيوانية، وأن نسبة كبيرة لديها مشاكل تتعلق بها، ويظهـر الجدول رقم (18) والشكل رقم (22) مجالات التنمية المرغوبة لدى الفئـة التـي أيدت أن يكون هذا البرنامج هو البرنامج المقترح للتنمية في المحافظة،

جدول رقم (18)

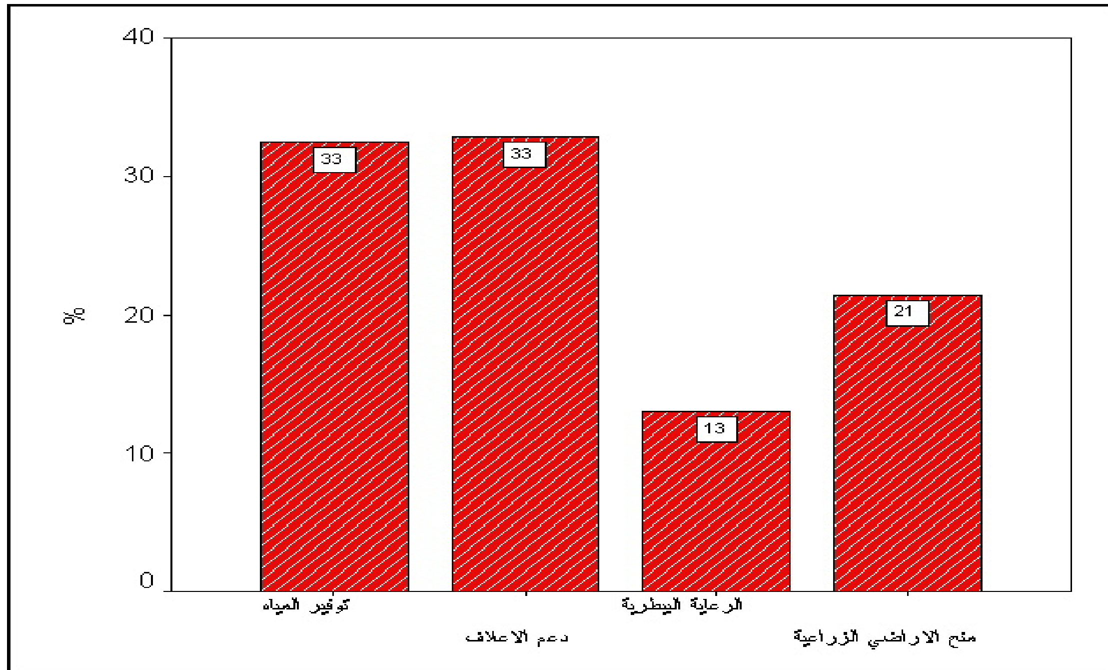
التوزيع النسبي لمجالات برنامج التنمية الزراعية والثروة الحيوانية المرغوبة في مناطق محافظة حقل

المنطقة	توفير المياه (%)		دعم وتوفير الأعلاف (%)		توفير الخدمات البيطرية (%)		منح الأراضي الزراعية (%)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حقل	85	42.00	69	34.00	12	6.50	35	17.50
علقان	13	26.00	18	36.00	10	20.00	9	18.00
الزيته	16	32.00	16	32.00	14	28.00	11	44.00
الوادي الجديد	8	16.00	12	24.00	10	20.00	20	20.00
ابو الحنشان	18	36.00	15	30.00	10	20.00	7	14.00
الشرف	10	20.00	17	34.00	10	20.00	13	26.00
مقنا	12	24.00	17	34.00	9	18.00	12	24.00
قيمة كاي تربيع	14.99		2.379		14.14		11.532	

المصدر : الدراسة الميدانية.

شكل (22)

التوزيع النسبي لمجالات برنامج التنمية الزراعية والثروة الحيوانية المرغوبة في محافظة حقل



المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر الشكل أن ما نسبته 66 % من السكان يقترحون دعم الأعلاف وتوفير المياه، و 21 % يقترحون منح الأراضي الزراعية لإقامة المشاريع الزراعية عليها، والنسبة الباقية اختارت توفير الرعاية البيطرية في المناطق القروية والبدوية.

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول برامج التنموية المقترحة لحل المشكلات المتعلقة بالثروة الحيوانية، عند مستوى دلالة ($P<0.05$) ودرجات حرية (6) حول اتجاهات توفير المياه، و توفير الخدمات البيطرية ومنح الأراضي الزراعية،ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول اتجاهات دعم وتوفير الأعلاف حيث بلغت قيم كاي تربيع 2.38.

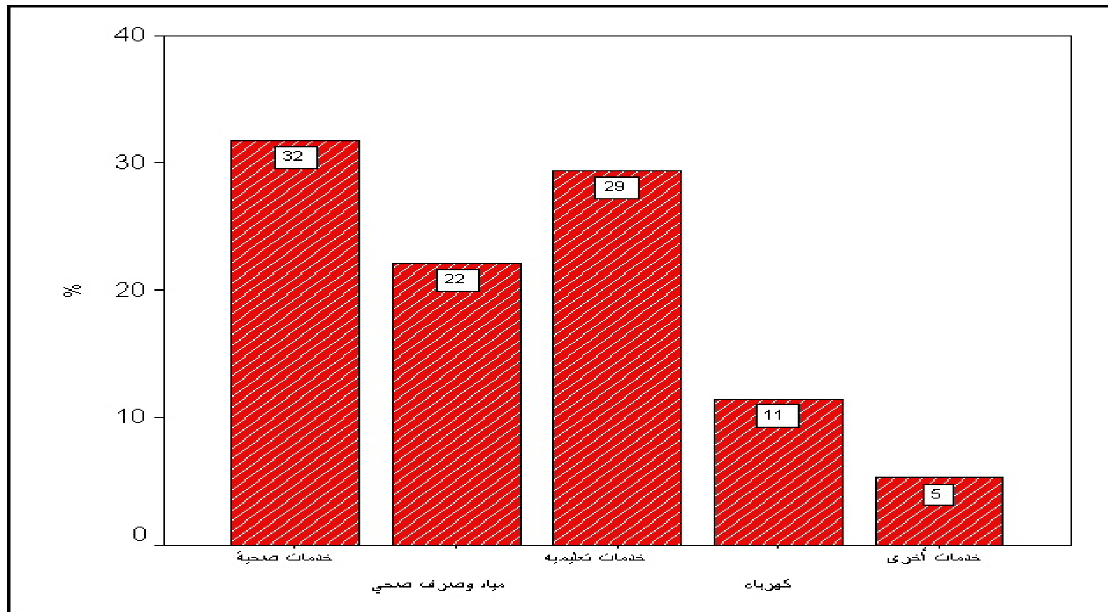
برنامج الخدمات العامة:

يحتل هذا البرنامج المرتبة الأخيرة في تفضيل سكان منطقة الدراسة للمشاريع التنموية المرغوبة في محافظة حقل، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن مـن أهـم القضايا التي تهم السكان المحليين في المحافظة وتسبب لهم إزعاج فـي حيـاتهم اليومية هو قصور الخدمات وعناصر البنية الأساسية وعدم كفايتها وسوء توزيعها المكاني، وتقل في نفس الوقت بعض الخدمات مثل الخدمات الرياضية والترفيهيـة والثقافية والأسواق والقيود المفروضة على الكثير من الأنـشطة (مثـل الـصيد والسياحة) في الكثير من المناطق من قبل حرس الحدود على اعتبار أنها منطقـة حدودية، ومن القضايا الأخرى عدم توفر العديد من الـسلع والخـدمات اليوميـة خاصة بالقرى وضرورة الحصول عليها من مدينة حقل، ومن الأمـور الواجـب معالجتها أيضا خطورة الطريق الواصل بين حقل وتبوك التي هي بحاجـة إلـى توسعة، ويظهر الشكل رقم (23) مجالات الخدمات العامة المرغوبة لدى الفئة التي أيدت أن يكون هذا البرنامج هو البرنامج المقترح للتنمية في المحافظـة، فيظهـر الشكل أن ما نسبته 32 % تؤيد تحسين الخدمات الصحية في المحافظة، و 29 % يؤيدون تطوير وتوفير الخدمات التعليمية وخاصة مراكز محـو الأميـة وتـوفير مدارس التعليم الثانوي في القرى، و 22 % يؤيدون تطوير وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، 11% يؤيدون تحسين وتـوفير الكهربـاء، والنـسبة الباقيـة اختارت خدمات أخرى.

وتبين من خلال تحليل اختبار مربع كاي ($\chi 2 = 129.82$)،وجود علاقـة ذات دلالة معنوية إحصائيا ($P < 0.01$) بين آراء السكان في المحافظـة حـول الحاجة للخدمات المرغوبة، بسبب التباين في الخدمات المتـوفرة فـي المراكـز السكانية في المحافظة.

شكل رقم (23)

التوزيع النسبي لمجالات برنامج الخدمات العامة المرغوبة في محافظة حقل



المصدر: الدراسة الميدانية

4.5 الخلاصة

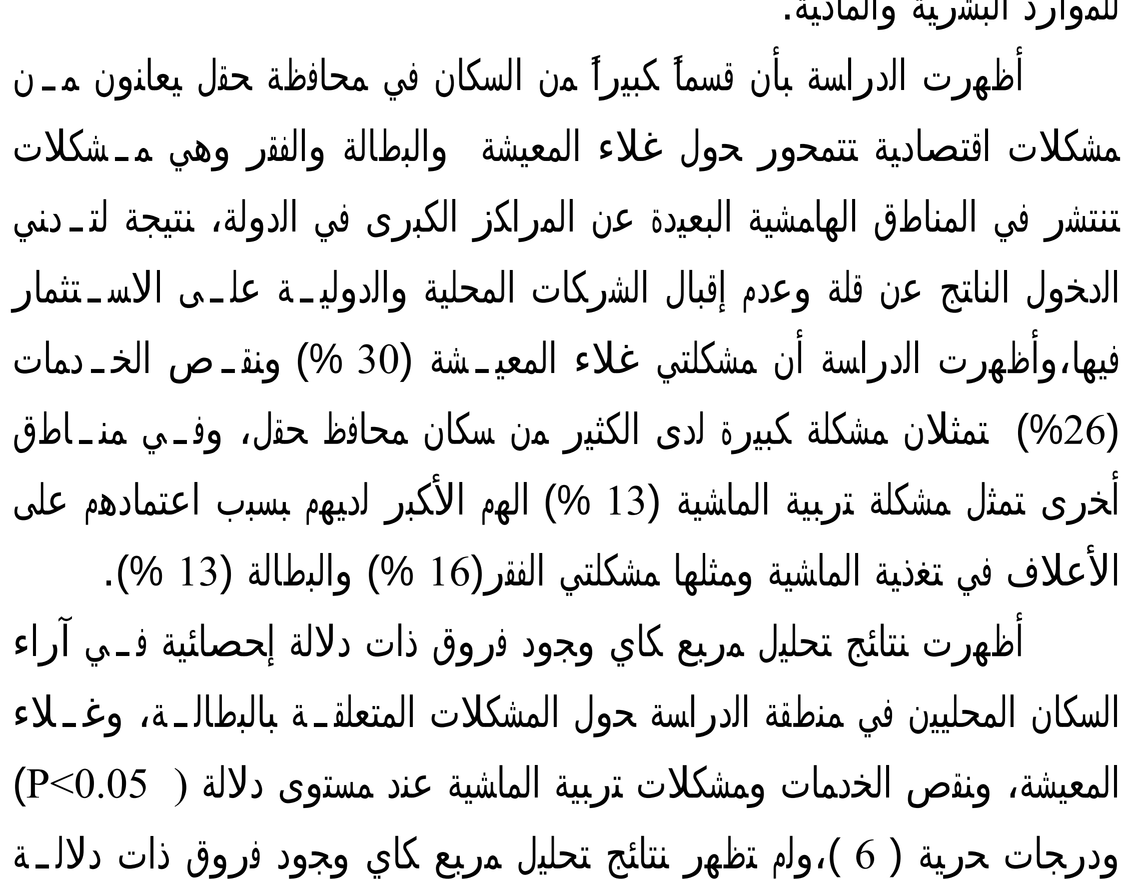
حققت الخطط التنموية الشاملة والمتسارعة في المملكة العربية السعودية في العقود الأربعة الماضية نقلة كبيرة من التقدم والتحضر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وتركت آثاراً واضحة وملموسة في شتى القطاعات، وكان لاتباع المملكة العربية السعودية إستراتيجية مراكز النمو منذ خطة التنمية الثالثة أثر كبير في تركز خطط التنمية الحقيقية في مناطق معينة، تركزت فيها خدمات البنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، مما ترتب عليه حدوث تباين واضح بين مناطق المملكة من حيث عدد السكان والدخل وخدمات البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية وفرص العمل. وتعتبر محافظة حقل من ضمن المناطق التي لم تحظى باهتمام كاف من حيث تنفيذ الخطط التنموية فيها، مما أدى إلى تأخر المنطقة تنمويا وانعكس ذلك على سكان المحافظة الذين يعانون من جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

أوضحت هذه الدراسة أن التنمية في محافظة حقل لا تتطلب توفير البنيـة الأساسية والخدمات المهمة فقط بل تحتاج وبشكل متزامن إلى بناء قاعدة إنتاجيـة تستند إلى المعطيات الذاتية ومقوماتها التنموية والى إسـتراتيجية تحفـز توجـه الاستثمارات والأنشطة إليها، وأظهرت الدراسة أن محافظة حقل تمتلك مقومـات تنموية وإمكانيات مكانية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحديـد مـسار التنميـة المقترحة بالمحافظة، فالموقع الجغرافي للمحافظة على محور حركة دولية (تجارة بين الأردن والسعودية، حج وعمرة من الأردن، مصر، وشمال أفريقيا) يؤهلهـا للقيام بدور منطقة تجارية. وموقع المحافظة على ساحل خليج العقبة بما تتميز بـه من شواطئ رملية، شعاب مرجانية، ومناخ متميز وخاصة فـي فـصل الـصيف يؤهلها للقيام بدور سياحي متميز بالمملكة العربية السعودية والـدول المجـاورة. وتتميز محافظة حقل بالبيئة البحرية الملائمة من حيث جودة شـواطئها ووجـود خلجان ومراسي طبيعية تؤهلها بصورة أساسـية بالأنـشطة الـسياحية وخاصـة الرياضات المائية من تزلج على الماء وغوص، بالإضافة إلى البيئـة الـصالحة لتكاثر الأسماك يؤهلها للقيام بأنشطة الصيد البحري، بجانب إمكانية تنمية النـشاط الرعوي لتنمية الظهير الصحراوي والبيئة البدوية بالمحافظة.

5.5 النتائج:

أظهرت الدراسة بأن محافظة حقل تعاني من جملة من المعوقات التنمويـة والتي تتمثل في البعد المكاني الذي أدى إلى ضعف الارتباط بين المحافظة وبقيـة أنحاء المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى قلة وزنها السكاني وضعف الموارد المائية وقلة الثروات الطبيعية كالبترول والغاز.

تشير الدراسة بأن معدل الأمية في المحافظة مرتفع وبلغ 17.8 %، بالرغم من كثرة الجهود الحكومية المبذولة لتطوير قطاع التعليم والحد من مشكلة الأمية، وتعد ظاهرة التسرب من المشاكل الرئيسة التي تواجه التعليم في محافظـة حقـل الأمر الذي يتطلب القيام بخطط تنموية جديدة في مجال التعليم تهدف إلـى تغيـر

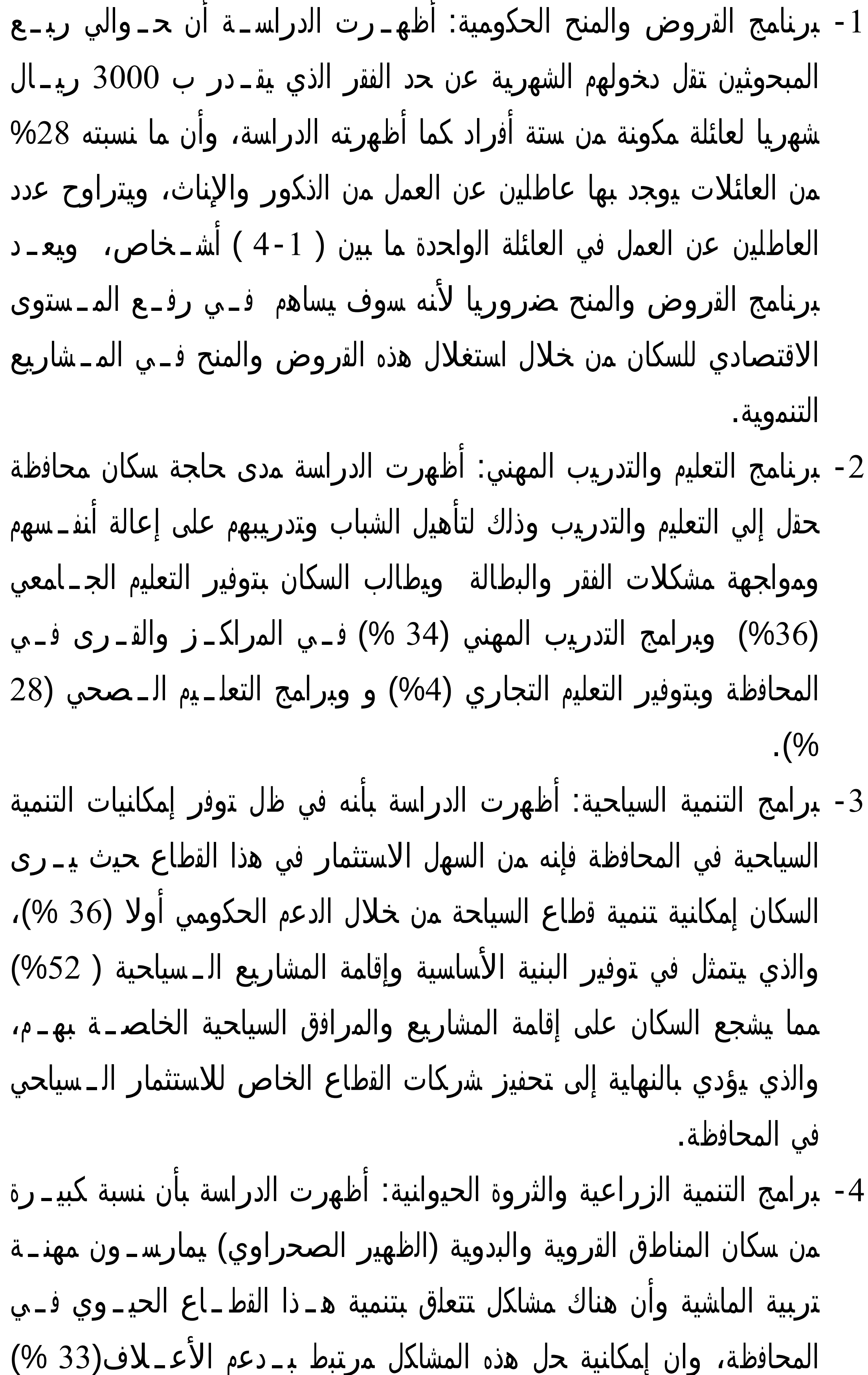


وضع التعليم في المحافظة والتركيز على بناء الإنسان المتكامل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية.

أظهرت الدراسة بأن قسماً كبيراً من السكان في محافظة حقل يعانون من مشكلات اقتصادية تتمحور حول غلاء المعيشة والبطالة والفقر وهي مشكلات تنتشر في المناطق الهامشية البعيدة عن المراكز الكبرى في الدولة، نتيجة لتدني الدخول الناتج عن قلة وعدم إقبال الشركات المحلية والدولية على الاستثمار فيها،وأظهرت الدراسة أن مشكلتي غلاء المعيشة (30 %) ونقص الخدمات (26%) تمثلان مشكلة كبيرة لدى الكثير من سكان محافظ حقل، وفي مناطق أخرى تمثل مشكلة تربية الماشية (13 %) الهم الأكبر لديهم بسبب اعتمادهم على الأعلاف في تغذية الماشية ومثلها مشكلتي الفقر(16 %) والبطالة (13 %).

أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المشكلات المتعلقة بالبطالة، وغلاء المعيشة، ونقص الخدمات ومشكلات تربية الماشية عند مستوى دلالة ($P<0.05$) ودرجات حرية (6)،ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان المحليين في منطقة الدراسة حول المشكلات المتعلقة بالفقر والمشكلات المتعلقة بالزراعة، وذلك بسبب الاختلاف في الاهتمام وظروف العمل والاختلاف في الخصائص الطبيعية والبشرية وحجم الأنشطة ومستوى الخدمات بين مناطق محافظة حقل. وأظهرت الدراسة بأن مصدر هذه المشاكل هو عدم تنفيذ الخطط التنموية في المحافظة وأن المنطقة بحاجة إلى المشاريع التنموية المدعومة من الحكومة لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المحافظة، وأن معظم هذه المشاكل تعتبر من المعوقات الرئيسة للتنمية المتكاملة في المحافظة.

تشير هذه الدراسة إلى أن تنمية محافظة حقل يمكن أن يتم من خلال خطط تنموية تساهم الدولة في إدارتها من خلال ما يقترحه السكان من المشاريع التنموية التي تناسب الظروف المحلية في المحافظة، حيث أظهرت الدراسة بعض البرامج التنموية المقترحة من قبل السكان والتي من خلالها يمكن النهوض تنمويا بالمحافظة وتتمثل فيما يلي:



1- برنامج القروض والمنح الحكومية: أظهرت الدراسة أن حوالي ربع المبحوثين تقل دخولهم الشهرية عن حد الفقر الذي يقدر ب 3000 ريال شهريا لعائلة مكونة من ستة أفراد كما أظهرته الدراسة، وأن ما نسبته 28% من العائلات يوجد بها عاطلين عن العمل من الذكور والإناث، ويتراوح عدد العاطلين عن العمل في العائلة الواحدة ما بين (1-4) أشخاص، ويعد برنامج القروض والمنح ضروريا لأنه سوف يساهم في رفع المستوى الاقتصادي للسكان من خلال استغلال هذه القروض والمنح في المشاريع التنموية.

2- برنامج التعليم والتدريب المهني: أظهرت الدراسة مدى حاجة سكان محافظة حقل إلي التعليم والتدريب وذلك لتأهيل الشباب وتدريبهم على إعالة أنفسهم ومواجهة مشكلات الفقر والبطالة ويطالب السكان بتوفير التعليم الجامعي (36%) وبرامج التدريب المهني (34 %) في المراكز والقرى في المحافظة وبتوفير التعليم التجاري (4%) و وبرامج التعليم الصحي (28 %).

3- برامج التنمية السياحية: أظهرت الدراسة بأنه في ظل توفر إمكانيات التنمية السياحية في المحافظة فإنه من السهل الاستثمار في هذا القطاع حيث يرى السكان إمكانية تنمية قطاع السياحة من خلال الدعم الحكومي أولا (36 %)، والذي يتمثل في توفير البنية الأساسية وإقامة المشاريع السياحية (52%) مما يشجع السكان على إقامة المشاريع والمرافق السياحية الخاصة بهم، والذي يؤدي بالنهاية إلى تحفيز شركات القطاع الخاص للاستثمار السياحي في المحافظة.

4- برامج التنمية الزراعية والثروة الحيوانية: أظهرت الدراسة بأن نسبة كبيرة من سكان المناطق القروية والبدوية (الظهير الصحراوي) يمارسون مهنة تربية الماشية وأن هناك مشاكل تتعلق بتنمية هذا القطاع الحيوي في المحافظة، وان إمكانية حل هذه المشاكل مرتبط بدعم الأعلاف(33 %)

وتوفير المياه(33 %) وتخصيص أراضى لعمل محميات رعوية (21 %) وتوفير الرعاية البيطرية اللازمة للمواشي (13).

5- برامج الخدمات العامة: أظهرت الدراسة بان أهـم معوقـات التنميـة فـي المحافظة هو قصور الخدمات وعناصر البنية الأساسية وعدم كفايتها وسوء توزيعها، وانعدام بعض الخدمات مثـل الخـدمات الرياضـية والترفيهيـة والثقافية، ويطالب السكان بضرورة العمل على تحسين الخـدمات الـصحية (32 %)، وتوفير الخدمات التعليمية ومراكـز محـو الأميـة (29 %) وتطوير وتوفير خدمات المياه والـصرف الـصحي (22 %) وتـوفير الكهرباء (11 %).

لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بـين آراء السكان في محافظة حقل حول برامج التنمية المقترحة، فيما عدا برنـامج التنميـة السياحية وبرنامج تنمية الثروة الحيوانية والزراعة، حيث بلغت قيم مربـع كـاي (47.94) و (58.21) على التوالي عند مستوى دلالة ($P < 0.05$)، وهذا يشير إلى تشابه المعاناة بين السكان والتشابه في مقترحاتهم حول معالجة المشاكل التـي تواجه التنمية في المحافظة.

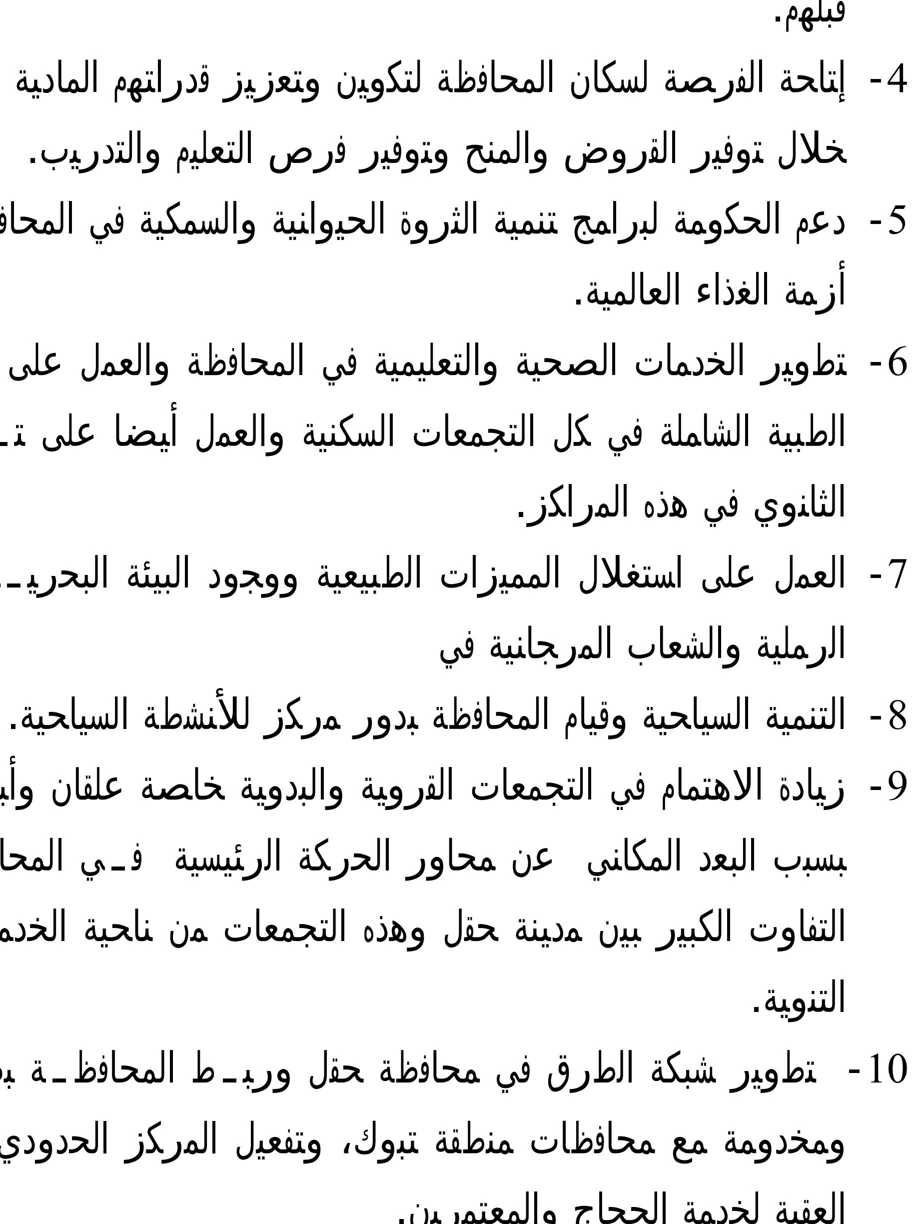
6.5 التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما يلي :

1- تأهيل محافظة حقل لتكون مركز نمو محلي لتوجيـه الأنـشطة الاقتـصادية والاستثمارات الحكومية إليها. عن طريق إنشاء مناطق تنمية اقتصادية جديدة بعيداً عن المدن الرئيسة في المملكة.

2- الاهتمام بتطوير الموارد الطبيعية والبشرية والمميزات النسبية في محافظـة حقل كقاعدة للتنمية الشاملة.

3- تشجيع نمو المراكز المتوسطة والصغيرة واعطائها دور اكبـر فـي عمليـه التنمية،من خلال إيجاد التوازن في الخطط التنموية بين المناطق وضـرورة


الآخذ بالاعتبار بمواقف السكان حول مشكلاتهم وبرامج التنمية المقترحة من قبلهم.

4- إتاحة الفرصة لسكان المحافظة لتكوين وتعزيز قدراتهم المادية والبشرية من خلال توفير القروض والمنح وتوفير فرص التعليم والتدريب.

5- دعم الحكومة لبرامج تنمية الثروة الحيوانية والسمكية في المحافظة في ظل أزمة الغذاء العالمية.

6- تطوير الخدمات الصحية والتعليمية في المحافظة والعمل على إنشاء المراكز الطبية الشاملة في كل التجمعات السكنية والعمل أيضا على توفير التعليم الثانوي في هذه المراكز.

7- العمل على استغلال المميزات الطبيعية ووجود البيئة البحرية والشواطئ الرملية والشعاب المرجانية في

8- التنمية السياحية وقيام المحافظة بدور مركز للأنشطة السياحية.

9- زيادة الاهتمام في التجمعات القروية والبدوية خاصة علقان وأبو الحنشان بسبب البعد المكاني عن محاور الحركة الرئيسية في المحافظة لتقليل التفاوت الكبير بين مدينة حقل وهذه التجمعات من ناحية الخدمات والمشاريع التنوية.

10- تطوير شبكة الطرق في محافظة حقل وربط المحافظة بطرق جيدة ومخدومة مع محافظات منطقة تبوك، وتفعيل المركز الحدودي مع مدينة العقبة لخدمة الحجاج والمعتمرين.

المراجع

أ- المراجع العربية :

الجار ا ، أحمد (1998). "التباين الإقليمي في المملكة العربية السعودية: تحليل البيئة العاملية". **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**. العدد 10، 271- 301.

الجلال، عبد العزيز (1996**). التربية والتنمية**. الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض.

الجوهري، يسري (2001**). جغرافية التنمية**. مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية.

الخريف، رشود بن محمد (2005) **معدلات البطالة في المملكة: تباينها بين المناطق وتفاوتها بين الذكور والإناث،** جامعة الملك سعود، الرياض.

الدوسري، عبد العزيز (2004) " **التنمية السياحية المستدامة للساحل الشمالي الغربي بالمملكة العربية السعودية (حالة دراسية: المدن الساحلية في منطقة تبوك)** كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود، الرياض.

الزهراني، جمعان، (2005). **تنمية السياحة في محافظة حقل في المملكة العربية السعودية.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

السلطان، فهد (2005)، **برنامج الأنشطة البلدية،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

الطيب، سعود، (2002). "توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك"**. مؤته للبحوث والدراسات،** 7(17)، 73-94.

العميري، صالح (2008) **التطور العمراني للمدن الساحلية بمنطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية وتاثير البعد السياحي عليه (حالة دراسية مدينة حقل)** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الكساسبة، صالح، (2002). "البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة بالأردن"**. مجلة مؤته للبحوث والدراسات،** 18 (2)، 181-212.

الكساسبة، صالح (1998). مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك- بالأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،** 13، (4)، 39-85.

الكساسبة، غزلان، (2006). **مستقبل التنمية في ألوية عي وفقوع والقطرانة في محافظة الكرك جنوب الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الهيئة العليا للسياحة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبد العال، احمد (1990) "جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة المنيا، المجلد 9.

عبد العال، احمد (1997) الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر، **مجلة الجغرافيا والتنمية**، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد التاسع.

عبد المعطي، أسماء (2004) **محاور الحركة الرئيسة وتأثيرها على التنمية الإقليمية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

غبان، محروس، (1995). **التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية في دور التربية الإسلامية في تحقيقها**. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

مصلحة الأرصاد الجوية، (2004)، بيانات غير منشورة، الرياض، السعودية.

وزارة الشؤون البلدية والقروية، (2004)، بيانات غير منشورة، الرياض، السعودية.

وزارة التعليم العالي، (2000) **التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،** 1420-1421هـ، 1999-2000.

وزارة التخطيط، "مصلحة الإحصاءات العامة في المملكة العربية السعودية"، الكتاب الإحصائي السنوي، 1425هـ، 2004 (الرياض).

وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الأولى**،1970 -1975،(الرياض،1975)

وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الثانية،** (1975 – 1980)، (الرياض،1980)

وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الثالثة،** (1980- 1985)، (الرياض،1985)

وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الرابعة،** (1985- 1990)، (الرياض،1990)

وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الخامسة**، (1990 –1995)، (الرياض،1995)
وزارة التخطـيط، **الخطـة الخمـسية الـسادسة**،(1995- 2000)، (الرياض،2000)
وزارة الشؤون البلدية والقروية،(2007). بيانات غير منشورة، بلديـة محافظـة حقل.

ب- المراجع الأجنبية :

Aerni, Philipp (2001)."Assessing stakeholder attitudes to agricultural biotechnology in developing countries**. Biotechnology and Development Monitor, 47: 2-12**

Al-Dosary, Adel (1991). **Towards The Reduction of Foreign Workers in Saudi Arabia**, M A. Thesis, Univessity of Michigan, Ann Arbor, pp. 21.

Al-Gabbani, Mohammad (1995). "Growth trends and changes in small towns in saudia arabia". **springer Netherlands geojournal**, volume 37, No 1, p.p 105-112

Claude Mandil (2005). **Sustainable Development Attitudes & Activity**. IEA puplication , France

Conyers, Diana and Hills, Peter,et al. (1984), **An Introduction to Development Planning in the Third World.** New York: John Wiley and Sons,

ESRI,(2001).**Using Arc GIS Spatial Analyst**, 380 New York street, Redlands, CA, USA.

Hoyle, B., S., **Developed Countries** ,Spatial Aspects of Development, John Wiley & Sons, London , 1974

Knaap.W.V.(2000). " GIS oriented analysis of tourist time-space patterns to supports sustainable tourism development. Tourism Geographies", vol. 1, No. 1, pp. 56-69.

Salter, D., (1973) "Geography and Development" Antipode, Vol. 5, Number 3, pp 21-23.

Kurvey, Balkrishna (2000). **Environment Development and Developing Countries**. Indian Institute for Peace, Deparmament and Environmental Protection. Delhi. India.

Rajarshi, Majumder, (2004): "Infrastructure and Regional Development in India". **MPRA Paper** No. 4814, posted 07. November 2007 / 04:14

Mandil, C.,(2005) **Environmental and Technological Issues Associated with Non-Conventional Oil- Recent Technological Advancement**. Presented at IEA Conference.

Mustpha, A, Achoui (2009) "Humman resources development in gulf countries, an analysis of the trends and challenges facing Sudi Arabia" , **Humman resources development international**, vol.12, issue 1, pp 35-46.

الملحق (أ)

استبيان خاص بدراسة

اتجاهات التنمية في محافظة حقل – شمال غرب المملكة العربية السعودية

من وجهة نظر السكان المحليين

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته....

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية والمتعلقة باتجاهات التنمية في محافظة حقل، مع العلم أن الإجابة ستكون سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

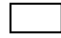
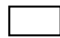
واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

أولا: معلومات عامة

1- الاسم......................

2- كم العمر..................

3- الحالة الاجتماعية  متزوج  أعزب

ثانياً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان

4- ما عدد الذكور والإناث في أسرتك وما أعمارهم؟

الذكور	العمر	الإناث	العمر

5- ما هو المستوى التعليمي لأفراد أسرتك ممن يتجاوزن 15 عاماً؟

الذكور	مستوى التعليم	الإناث	مستوى التعليم

6- هل تتوفر لديك الخدمات التالية:

الخدمة	نعم	لا
ماء		
كهرباء		
صرف صحي		
هاتف		

7- هل تمتلك مسكناً:

☐ نعم ☐ لا

8- ما نوع مسكنك :

☐ فيلا ☐ شقه ☐ بيت شعبي ☐ بيت شعر ☐ صندقه

9- ما وسيلة الطبخ لديك؟

☐ غاز ☐ كهرباء ☐ كاز ☐ حطب ☐ أخرى....

10- ما مقدار الدخل السنوي لأسرتك؟

☐ اقل من 300 ريال ☐ من 3000 إلى 6000 ريال

☐ من 600 إلى 9000 ريال ☐ اكثر من 9000 ريال

11- مصدر الحصول على الدخل

☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ زراعة

☐ تربية المواشي ☐ حرفة يدوية ☐ أخرى......

12- هل تربي المواشي

☐ نعم ☐ لا

13- نوعية الماشية التي تربى:

☐ جمال ☐ خراف ☐ ماعز ☐ بقر ☐ اخرى.....

14- كم أعداد الماشية التي بحوزتك.

نوعية الماشية	العدد

ثالثاً: مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية

15- ما المشكلات التي تواجهك في محافظة حقل:

☐ الفقر ☐ البطالة ☐ غلاء المعيشة ☐ قلة الخدمات الحكومية

☐ مشكلات زراعية ☐ مشكلات في تربية الماشية

16- برأيك ما أسباب وجود الفقر في المحافظة :

☐ البطالة

☐ قلة الوظائف في المحافظة

☐ ارتفاع نسبة الأمية في المحافظة

☐ عدم مشاركة القطاع الخاص

☐ كثرة العمالة الوافدة

-ما مستوى الفقر في المحافظة

☐ أقل من 300 ريال

☐ أقل من 6000 ريال

☐ أقل من 10000 ريال

17- ما عدد العاطلين عن العمل في أسرتك ممن هم في سن العمل؟

الذكور..............

الإناث.............

18- ما مستوى التعليم لدى المتعطلين من أفراد أسرتك

	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
الذكور					
الإناث					

19- ما عدد الراغبين في العمل من أفراد أسرتك ( )

20- في رأيك ما أسباب البطالة في مجتمعك؟

- عدم ملائمة العمل
- عدم وجود مشاريع تنموية بالمنطقة
- ارتفاع نسبة الأمية في المحافظة
- عدم وجود مراكز للتأهيل والتدريب

- وجود العمالة الوافدة

رابعاً: برامج التنمية المقترحة

21- ما برنامج التنمية الذي ترغبه لحل مشكلات مجتمعك

☐ القروض والمنح الزراعية

☐ الخدمات العامة

☐ التنمية الزراعية والثروة الحيوانية

☐ التعليم والتدريب المهني

☐ تنمية السياحة

22- ما القروض التي ترغب في توفيرها؟

☐ قروض عقارية

☐ قروض الأسرة والزواج

☐ قروض المشاريع الصغيرة والكبيرة

23- عند توفر القروض أين ستستثمرها.

☐ التجارة ☐ الزراعة ☐ تربية المواشي ☐ بناء سكن

24- ما أولويات الخدمات لديك في الوقت الحاضر؟

☐ الخدمات الصحية

☐ الخدمات التعليمية

☐ خدمات المياه والصرف الصحي

☐ خدمات الكهرباء

25- ما مجالات تنمية الزراعة والثروة الحيوانية في منطقتك

☐ توفير المياه ☐ دعم الأعلاف ☐ الرعاية البيطرية

☐ منح الأراضي الزراعية ☐ أخرى ....

26- ما مجال التعليم الذي ترغبه في منطقتك

☐ تعليم جامعي ☐ تعليم صحي ☐ تدريب مهني ☐ تعليم تجاري

27- ما مجالات التنمية السياحية التي ترغبها في منطقتك

☐ دعم القطاع الخاص ☐ مشاريع سياحية ☐ دعم الحكومة